

مختصر

دراسة واقع المنشآت الصغيرة

ودورها في توفير فرص عمل للمواطنين



١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المحتويات

٦	• تقديم الفريق العلمي
٨	• مقدمة
١١	الجزء الأول : المنهجية العلمية للدراسة
١٢	• أهمية الدراسة
١٢	• أهداف الدراسة
١٣	• مشكلة الدراسة
١٣	• منهجية الدراسة
١٤	• بيانات الدراسة
١٤	• أدوات جمع البيانات
١٥	• مجتمع وعينة الدراسة
١٦	• أساليب القياس وأدوات تحليل البيانات
١٦	• محددات الدراسة
١٧	الجزء الثاني: الإطار النظري
١٨	• أهمية المنشآت الصغيرة للاقتصاد الوطني
٢٧	• الدور المتوقع لمساهمة الجهات الراعية في خلق فرص العمل من خلال المنشآت الصغيرة
٣٠	• تعريف وتصنيف المنشآت الصغيرة
٣٦	• الدروس المستفادة من المسح الأدبي للدراسات السابقة
٤٣	الجزء الثالث: الدراسة الميدانية
٤٤	• ورش العمل
٤٧	• تصميم الاستبانات
٤٧	• بدء الجانب التطبيقي من الدراسة
٥١	• تحليل نتائج الدراسة
١٢١	الجزء الرابع: التوصيات
١٢٩	المراجع

تقديم الفريق العلمي.

نظراً لتزايد عدد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وتنامي دورها في الاقتصاد الوطني، وتوجه الأنظار إليها باعتبارها مساراً استراتيجياً رئيسياً لاستيعاب الأعداد المتزايدة من مخرجات التعليم العام والتعليم الجامعي من خلال توطين العمالة في هذه المنشآت، تضاغت أهمية هذا القطاع لدوره المرتقب في خلق فرص عمل أمام العمالة الوطنية القادرة على الاستجابة للمستجدات والتغيرات المتسارعة في كافة قطاعات الأعمال بالمجتمع.

وبالإطلاع على ما جاء في خطة و برامج التنمية للسنوات الحالية و القادمة بالمملكة، يتضح أن تأهيل و تنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية من الموضوعات الهامة التي نالت مكانة هامة متميزة في أولويات خطط و برامج التنمية على مستوى المملكة، وذلك من أجل بناء المواطن وتمكينه من ممارسة عمله أو مهنته بجدارة واقتدار. ومن هذا المنطق، حظيت مشكلة البطالة و دور المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في توفير فرص عمل للمواطنين اهتماماً كبيراً من الأجهزة والمؤسسات ذات الاختصاص، وفي مقدمتها صندوق الموارد البشرية (هدف) وما يرتبط بذلك من خدمات التأهيل والتدريب الإداري والمهني والفني المتخصص للشباب عامة وأصحاب المنشآت الصغيرة خاصة، والبرامج الوطنية المتعلقة بتحفيز العمل والإنتاجية.

كما يعد صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) أحد الركائز الحكومية الهامة التي تساهم في عملية التنمية من خلال تقديم الدعم المالي والإداري لتمكين الشباب الريادي الطموح من إنشاء وتشغيل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وتحفيزها لتساهم في تحقيق أهداف التنمية. ولتحقيق ذلك يعمل الصندوق لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والتي تتمحور حول الله تقديم الدعم والمساندة للمنشآت الصغيرة تشجيعاً لها لتساهم بكفاءة وفعالية في معالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للمواطنين لله.

وتتأكد أهمية هذه الدراسة من خلال ما تساهم به نتائجها وتوصياتها في دقة وموضوعية قرارات إنشاء هذه المنشآت وبما يضمن جودة وجدوى جهود رعايتها ودعمها، وفي تفعيل دورها لتوفير وتنمية فرص عمل للمواطنين، ومن خلال تحديد متطلبات تطوير وتحسين أداء وإنتاجية هذه المنشآت ومعالجة المعوقات التي تواجه استقرارها ونموها.

ولقد تشكلت الرؤية الإستراتيجية لهذه الدراسة انطلاقاً من اعتبار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر أحد أهم مجالات التطوير والاستثمار الضرورية لتحقيق خطط وأهداف التنمية، وأن بناء وتنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية في هذه المنشآت يعد الأداة الإستراتيجية لنجاح هذه المنشآت بشرط وجود مجموعة من الأسس والمعايير يتم الالتزام بها وتطبيقها لضمان جودة وجدوى الإنفاق الاستثماري على تلك المنشآت والعاملين بها.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد قام فريق استشاري من جمعية ريادة الأعمال بمساندة ومشاركة دائمة من إدارة الدراسات والتخطيط في صندوق الموارد البشرية بالعمل سوياً على مدار العام لمتابعة سير الدراسة وإجراءات تنفيذها. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج التي نرجو أن تساهم في صناعة القرار المتعلق بدعم المنشآت الصغيرة وإنمائها.

وأقدم في هذه السطور بالشكر الجزيل لصندوق تنمية الموارد البشرية على ثقته بكفاءة الجمعية للقيام بهذه الدراسة الشاملة، وإدارة الدراسات والتخطيط التي ساهمت مساهمة فاعلة في جميع مراحل الدراسة. ولفريق العمل في جمعية ريادة الأعمال وهم:

فريق الصنوق	فريق الجمعية
د. عادل أحمد الصالح	أ.د. أحمد عبدالرحمن الشميمري
أ. خالد عبدالعزيز المبارك	د. أحمد عبدالكريم المحميد
أ. غانم راشد الغانم	أ.د. مصطفى أبو بكر
أ. محمد عبدالله أبو ذيب	د. وفاء ناصر المبيريك
أ. عبدالعزيز عبدالله العزيز	د. إسماعيل ابراهيم باطا
	أ. لؤي محمد زكي رضوان
	أ. أسامة عبدالله الدسوقي
	أ. محمد عبدالله الدسوقي
	ا. عادل علي عبدالمتعال

سائلاً المولى أن تكون مرجعاً علمياً مفيداً للصناع القرار والمهتمين والمعنيين والباحثين في مجال المنشآت الصغيرة في هذا الوطن الغالي.

رئيس الفريق العلمي

أ.د. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري

مقدمة

تلعب المنشآت الصغيرة دوراً كبيراً في المساهمة في اقتصاد البلدان متمثلاً ذلك بعددها الكبير مقارنة بإجمالي المنشآت في جميع دول العالم. والمنشآت الصغيرة هي النواة والبنية الأساسية الداعمة للمشروعات الكبيرة. فمن خلالها يتم تحقيق الأهداف وإنجاز المراحل المتعددة للمشاريع الضخمة. وتساهم المشروعات الصغيرة في توفير الوظائف وفرص العمل للعاملين. والمنشآت الصغيرة هي البنى الأساسية التي من خلالها يحدث التراكم الرأسي للاقتصاد في أي دولة. وهي المنبع الوفير للإبداع والتجديد وضخ الابتكارات الجديدة للسوق. ففي اليابان تمثل المنشآت الصغيرة نحو ٩٩ في المائة من عدد المشروعات، وتشغل نحو ٧٠ في المائة من اليد العاملة. وفي أمريكا تقوم المنشآت الصغيرة باستيعاب نحو ٥٣ في المائة من القوى العاملة، كما توظف ٧٠ في المائة من العمالة الجديدة، وتساهم المشروعات الصغيرة بما نسبته ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وتصل هذه المساهمة إلى ٤٣ في المائة في كوريا الجنوبية و٥٦ في المائة في تايوان و٦٠ في المائة في الصين و٧٠ في المائة في هونغ كونج. (الشميمري والمبيريك ٢٠١٠).

ومع النمو المتزايد في النهضة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المملكة، ومع التوجه إلى مزيد من الرعاية والدعم للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، تزايدت مساهمات ومسؤوليات هذه المنشآت وعمقت رسالتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأصبحت هذه المنشآت أحد أهم مؤسسات المجتمع التي تساهم بشكل واضح في توفير فرص عمل للمواطنين وتعالج مشكلة البطالة وتحقق أهداف التنمية.

ومع نمو أدوار ومسؤوليات المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر وتنوع أنشطتها، تزايدت توقعات والطموحات المستفيدين منها، مما أدى إلى تزايد حجم أعمالها وتنوع منتجاتها وخدماتها بصورة غير مسبوقه، وارتباط ذلك بعلاقات تشابكية معقدة مع عديد من الأطراف ذات العلاقة بنشاطات وخدمات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

ومع استمرارية اتساع وتنوع أدوار ومسؤوليات هذه المنشآت على مستوى المملكة، وارتباط ذلك بعلاقات تشابكية معقدة، ظهرت الحاجة القوية لمراجعة أوضاعها وتقييم حالتها ودراسة أنظمتها.

وقواعد العمل بها وتحليل علاقاتها مع الأطراف الأخرى، وذلك لضمان توفر مقومات جودة أهدافها وخططها الاستراتيجية، مع ولضمان وجود تنظيمات إدارية وهياكل مالية ووظيفية وبشرية ملائمة متكاملة تساهم في تمكين هذه المنشآت من تحقيق رسالتها وأهدافها.

وقد جاء هذا التوجه الاستراتيجي والاهتمام من صندوق الموارد البشرية (هدف) بعملية المراجعة والتقييم لواقع المنشآت الصغيرة، وما يرتبط به من الاهتمام والمراجعة والتقييم لجوانب التنظيم الإداري و الهياكل المالية و الوظيفية والبشرية والخطط الإستراتيجية، توجهها مهنيًا مدروسًا من الصندوق مرتبطًا برؤية إستراتيجية واضحة من أجل المحافظة على تاريخ وإنجازات هذه المنشآت وبما يوفر مقومات استقرارها ونموها ويدعم جهودها ومساهماتها في عملية التنمية المستدامة على مستوى المملكة. وإجمالاً، يمكن القول أن جودة القرارات والمساهمات والعلاقات الخاصة بالمنشآت الصغير والمتناهية الصغر، وجدوى ما تقدمه الأطراف المتنوعة من رعاية ودعم لهذه المنشآت، يتوقف بدرجة أساسية على مدى الملاءمة ومستوى الكفاءة والفعالية في كل من:

- الهياكل التمويلية و مصادر التمويل لهذه المنشآت.
- التنظيم الإداري وأنظمة العمل الإدارية لدى هذه المنشآت.
- الهياكل الوظيفية و الموارد البشرية لدى هذه المنشآت.
- أنشطة وخدمات هذه المنشآت، وما يرتبط بها من الخطط والبرامج والمشاريع.
- أسواق ومصادر الإمداد اللوجيستي وتوريد لاحتياجات هذه المنشآت.
- قواعد البيانات وأنظمة المعلومات لهذه المنشآت.
- الأساليب والأدوات الترويجية لهذه المنشآت وطرق التنفيذ لخططها وبرامجها.

- ادوار و مسؤوليات الجهات الراعية والداعمة لهذه المنشآت.

وهذا ما يظهر أهمية هذه الدراسة واتساع وتنوع نطاق فرص الانتفاع بنتائجها، على مستوى كل منشأة من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وعلى المستوى المؤسسي للأطراف ذات الاختصاص والعلاقة بهذه المنشآت، ثم على المستوى الوطني بتفعيل دورها و مسؤولياتها في عملية التنمية المستدامة بالمملكة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية. فالجزء الأول قد خصص للمنهجية العلمية للدراسة التي تتضمن أهدافها ومحاورها وأهمية الدراسة ومشكلة الدراسة واختيار العينة. أما الجزء الثاني فقد خصص للإطار النظري الذي يشمل المسح الأدبي المتضمن استعراض الدراسات السابقة وكذلك استعراض المؤشرات والنتائج التي خلصت منها ورش العمل. أما الجزء الثالث فقد خصص لاستعراض النتائج وتوصيفها وتحليلها واستخلاص الدلالات والعلاقات منها. وأخيراً تم تخصيص الجزء الرابع للتوصيات والمقترحات التي تضمنت أيضاً المبادرات التي خرجت بها الدراسة بناء على النتائج وورش العمل.





الجزء الأول

المنهجية العلمية للدراسة



١- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الاستفادة المتوقعة من نتائجها وتحقيق منافع واسعة متنوعة بتطبيق توصياتها وقد تم عرض تلك الأهمية على المستويات التالية:

• أهمية الدراسة على مستوى المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر:

- (١) تعميق منهج التفكير الاستراتيجي وتطبيق الإدارة الإستراتيجية في تخطيط وتنفيذ أنشطة وخدمات هذه المنشآت.
- (٢) تطوير الهياكل التنظيمية والوظيفية وتحديث الأنظمة الإدارية والفنية لدى هذه المنشآت.
- (٣) تطوير منظومة العلاقة بين الأطراف المختصة بهذه المنشآت للعمل بصورة نظامية لتقديم برامج ومشاريع تحقق توقعات الفئات المستهدفة والمستفيدة من هذه المنشآت.
- (٤) توفير متطلبات جودة وجدوى برامج ومشاريع تطوير أداء هذه المنشآت.
- (٥) دقة تخصيص الموارد والإمكانيات على برامج ومشاريع رعاية ودعم هذه المنشآت وفقاً لاعتبارات موضوعية رشيدة.

• أهمية الدراسة على مستوى خطط وبرامج التنمية:

- (١) توضيح العلاقات التشابكية بين أنشطة وخدمات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من جانب وبقية الأنشطة التنموية في القطاعات الأخرى من جانب آخر .
- (٢) ضمان تحقيق التوافق والتجانس بين برامج ومشاريع إنشاء وإدارة هذه المنشآت وخطط وبرامج التنمية.
- (٣) تحديد متطلبات ومجالات تطوير البيئة العامة والبيئة التشغيلية لأنشطة وخدمات هذه المنشآت.
- (٤) ضمان جودة وجدوى جهود الرعاية والدعم لهذه المنشآت والتأكد من دقة ومشروعية استخدام إمكانياتها ومواردها.

• أهمية الدراسة على مستوى المجتمع:

- (١) تمكين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من الاستجابة والتكيف مع التغييرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات المستهدفة والمستفيدة من وجودها واستقرارها.
- (٢) تطوير ثقافة المواطن بشأن مجالات وأهمية وأدوار المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.
- (٣) تنمية وعي وإدراك المواطن في التعامل مع هذه المنشآت وغيرها من الأطراف ذات العلاقة بها.
- (٤) توفير متطلبات جودة وجدوى علاقة هذه المنشآت بالأطراف الرسمية وغير الرسمية المعنية بتشجيع العمل الحر وتوفير فرص العمل.
- (٥) توفير متطلبات الإشراف والدعم الفعال من الأجهزة والمؤسسات ذات الاختصاص على أنشطة وخدمات هذه المنشآت.

٢- أهداف الدراسة:

من أجل توفير متطلبات تطوير وتحسين الأداء ورفع الكفاءة والفعالية في إدارة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمملكة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

- (١) التوصيف والتحليل لبيئة الأعمال الداخلية والخارجية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وبما يساهم في تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة وتحديد الفرص والمخاطر ذات العلاقة بتطوير وتحسين أداء وإدارة هذه المنشآت.
- (٢) التحديد والتوصيف لخصائص فئات المستفيدين من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، من الجوانب العمرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وغيرها من الاعتبارات، وتحديد انعكاسات هذه الاعتبارات على احتياجات وطموحات الفئات المستهدفة من تلك المنشآت.
- (٣) الدراسة المنهجية والتحليل الموضوعي لرغبات وتوقعات الأطراف التي ترعى وتدعم هذه المنشآت وتحديد تأثيرها على تحديد سبل وأدوات رفع كفاءة العمل في هذه المنشآت.

- (٤) تطوير مجموعة جديدة من السياسات والقواعد والاجراءات الداعمة لرفع نسبة الإستفادة من جهود الرعاية والدعم لهذه المنشآت.
- (٥) رفع كفاءة وفعالية دور الأجهزة والمؤسسات الرسمية لضمان جودة مساهمات رعاية ودعم هذه المنشآت.
- (٦) تحقيق جودة وجدوى العلاقة بين أنشطة وخدمات المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وسبل تنمية واستثمار مواردها المالية والمادية، وامكانياتها الفنية والبشرية .
- (٧) وضع آلية للاستفادة من توصيات الدراسة وتوفير مقومات التطبيق الفعال لنتائجها بالمنشآت الصغيرة و متناهية الصغر.
- (٨) توفير وتحديث البيانات والمعلومات الدقيقة إمام إدارة الصندوق عن المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر، ووضوح المنافع المرتبطة بها بشأن توفير فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة.

٣- مشكلة الدراسة

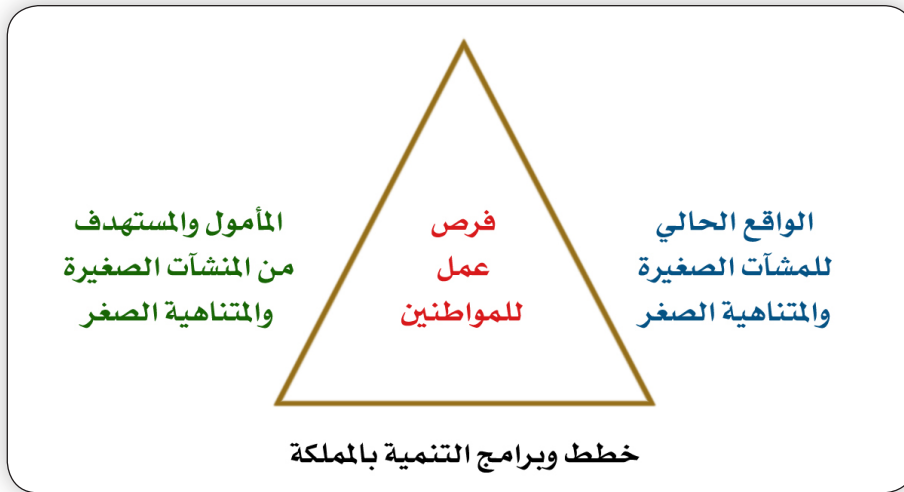
إن موضوع المشروعات الصغيرة من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير متواصل من كافة المستويات والأطراف، ولم ينقطع تناول قضايا هذه المنشآت على المستوى الفردي والمؤسسي والمجتمعي منذ وقت طويل. ورغم هذا الاهتمام المتنامي، لا تزال الفجوة كبيرة بين هذا الاهتمام من جانب والممارسة الفعلية والتطبيق العملي من جانب آخر وتمثل هذه الفجوة ظاهرة مستمرة ومتزايدة وذات تأثيرات سلبية واضحة على أداء وإنجازات هذه المنشآت وعلى مساهمتها في عملية التنمية. وعلى ضوء ذلك تم صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

- (١) ما هي مؤشرات تطور عدد هذه المنشآت؟
- (٢) ما هو الدور الحقيقي الذي تؤديه هذه المنشآت بما في ذلك دورها في خلق فرص العمل؟
- (٣) ما هي متطلبات تفعيل مساهمة هذه المنشآت في الاقتصاد والتنمية؟
- (٤) ما هو هيكل التمويل المناسب لهذه المنشآت؟
- (٥) ما هي مصادر التمويل الفاعلة لهذه المنشآت؟
- (٦) ما هو الهيكل الوظيفي المناسب لهذه المنشآت؟
- (٧) كيف نهى بيئة خارجية داعمة ومحفزة لهذه المنشآت؟
- (٨) كيف نحفز الرعاية والداعمين لهذه المنشآت؟
- (٩) ما هي مجالات التطوير في أنظمة وأساليب وأدوات العمل في هذه المنشآت ؟
- (١٠) كيف نحفز الشباب السعودي لإنشاء هذه المنشآت وإدارتها بصورة ناجحة تحقق لها النمو والاستقرار؟

٤- منهجية الدراسة

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي في البحث العلمي Descriptive Research وهي الأبحاث التي تهدف إلى وصف ظاهرة معينة أو حقائق معينة من خلال جمع البيانات والمعلومات والملاحظات ومن ثم تحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالاتها (سيكاران ١٩٩٨). وفي ضوء الأهداف الإستراتيجية من المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر وبما يتوافق مع طبيعة مجالات أنشطة وخدمات هذه المنشآت وخصائص الفئات المستهدفة من منتجاتها وخدماتها، فقد تبنت هذه الدراسة منهجية التخطيط الاستراتيجي ومدخل التوجه بالفئات المستهدفة كمدخل لتنفيذ الدراسة المطلوبة وبما يحقق الأهداف المستهدفة منها. كما تبنت المنه وإعمالا لمتطلبات ومكونات التخطيط الاستراتيجي والتوجه بالفئات المستفيدة من وجود المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر. يفترض أن يكون رصد وتحليل إمكانيات وممارسات ومنجزات هذه المنشآت خلال السنوات الماضية هو نقطة الانطلاق في هذه الدراسة وذلك لتشخيص وتوصيف نقاط القوة ومجالات ومواضع الضعف ونقاط الخلل لدى تلك المنشآت، وكذلك تحديد الفرص والقيود والتحديات التي تواجهها، ومن ثم تحديد التوجهات والخطط الإستراتيجية والأساليب والأدوات المناسبة لتطوير إدارة هذه المنشآت و تفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

ويمكن شرح أبعاد هذا المدخل بالشكل الآتي :



وقد بنيت هذه الدراسة على عشرة محاور هي ما يلي:

- ١- المسح الأدبي للكتابات والدراسات.
- ٢- تشخيص وصفي للمنشآت الصغيرة.
- ٣- وصف هيكل ومصادر تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر
- ٤- وصف تقويمي لأداء وإنتاجية المنشآت الصغيرة
- ٥- وصف هيكل الوظائف والموارد البشرية في المنشآت الصغيرة
- ٦- وصف لأسواق وعملاء منتجات وخدمات المنشآت الصغيرة والمتناهية
- ٧- عرض رغبات واتجاهات الشباب السعودي تجاه العمل الحر.
- ٨- وصف وتقويم دور الجهات الراعية والداعمة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر
- ٩- تشخيص وتقويم للتنظيمات الإدارية ونظم العمل بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر
- ١٠- عرض سبل تطوير المنشآت الصغيرة ومواجهة العقبات:

٥- بيانات الدراسة

تنقسم البيانات الخاصة بالدراسة إلى مجموعتين من البيانات: بيانات ثانوية وبيانات أولية. فأما البيانات الثانوية فقد اعتمدت الدراسة على جمعها من الأدبيات التي تناولت المنشآت الصغيرة وشملت: الكتابات، البحوث والدراسات، النظريات والمناهج، والنماذج التطبيقية. وأما البيانات الأولية فقد تم تجميعها من خلال الاستبيانات الموجهة لستة فئات سيأتي شرحها. أما المصدر الثاني للبيانات الأولية فقد تم جمعها من ورش العمل.

٦- أدوات جمع بيانات الدراسة

تتضمن أساليب وأدوات جمع بيانات الدراسة تصميم استبيانات نوعية تم تصميمها لأغراض متنوعة تخدم أهداف الدراسة. وقد تضمنت الاسئلة المطلوبة للدراسة والتي بلغ عددها ٦٣٠ سؤالاً متنوعاً ما بين أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة بأنماط قياسية متنوعة. وتم تصنيف هذه الاستبيانات إلى ما يلي :

- (١) استبيان لأصحاب المنشآت الصغيرة
- (٢) استبيان للفئات المستفيدة من المنشآت الصغيرة

(٣) استبيان للداعمين والرعاة.

(٤) استبيان للجهات المختصة بالتوظيف.

(٥) استبيان للجهات الرسمية ذات الاختصاص.

(٦) استبيان للخبراء والمهتمين بالمنشآت الصغيرة.

٢- الحلقات النقاشية وورش العمل وقد خططت الدراسة لإجراء عدد من الحلقات النقاشية وورش العمل وجلسات العصف الذهني من أجل التعرف على رؤى وتصورات مفردات عدد من الأطراف والفئات التي لها علاقة بشؤون وقضايا المنشآت الصغيرة. وكذلك من أجل تكوين وتصميم استبانة الدراسة وبعد ذلك تصويب وتوجيه مخرجاتها.

٧- مجتمع وعينة الدراسة

سوف تغطي الدراسة مجتمعاً واسعاً من الجهات ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرة والمنشآت متناهية الصغر ستشمل في مجملها مايلي: المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، والفئات المستفيدة من المنشآت الصغيرة بعد تصنيفهم، والرعاة والداعمين، والجهات والمؤسسات الرسمية المختصة بالمنشآت الصغيرة، والمؤسسات و جهات التوظيف في المملكة. وأخيراً الخبراء والمهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة. كم سيشمل النطاق الجغرافي للدراسة عدة مدن من مدن المملكة وهي الرياض، جدة، الدمام، أبها، تبوك، بريده. باعتبار أن هذه المدن تشكل التمثيل الجغرافي لمناطق المملكة.

اما اختيار عينة الدراسة فسيتم بعدة طرق هي:

(أ) أسلوب الحصر الشامل لتجميع البيانات الأولية عن الجهات التي يمكن حصرها.

(ب) عينة عمدية ملائمة لتجميع البيانات الأولية عن الجهات والفئات الأخرى ذات العلاقة بهذه المنشآت.

ويظهر الجدول التالي تصوراً أولياً عن عينة الدراسة حسب فئات مجتمع الدراسة.

م	فئات مجتمع الدراسة	مفردات عينة مجتمع الدراسة	
		المؤسسات	العدد المقترح للعينة
١.	أصحاب المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر	عينة عشوائية	١٢٠٠
٢.	الفئات المستفيدة من المنشآت الصغيرة بعد تصنيفهم	عينة عشوائية	٢٠٠٠
٣.	الرعاة والداعمون.	عينة عمدية ملائمة	٥٠
٤.	الجهات والمؤسسات الرسمية المختصة بالمنشآت الصغيرة.	حصر شامل	حصر شامل
٥.	المؤسسات و جهات التوظيف في القطاع العام والخاص في المملكة.	عينة عمدية ملائمة	٥٠
٦.	الخبراء والمهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة.	عينة عمدية ملائمة	١٠٠

٨ - أساليب القياس وتحليل البيانات:

تحقيقاً لأهداف الدراسة فسيتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في حزمة برنامج التحليل الإحصائي المعروف بـ SPSS. ومن تلك الأساليب تم استخدام التحليل الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر النسب المئوية، والتكرارات ومقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي ومقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري. ومن الأساليب الإحصائية المقترحة في هذه الدراسة اختبار كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لقياس مستوى الثبات (الاعتمادية) Reliability للمقاييس المستخدمة في البحث وكذلك اختبار مربع كاي وذلك لتحليل الفروق بين أفراد وفئات العينة.

وسيتم الاعتماد على مجموعة متكاملة من أساليب القياس تشمل ما يلي:-

(١) مقاييس اسمية (تكرار) لأغراض التوصيف والتصنيف والتمييز للعناصر والبنود الخاصة.

(٢) مقاييس ترتيبية لله الترتب لله للتعرف على التفضيلات لدى الفئات المختلفة بشأن القضايا والمجالات المرتبطة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ودورها في الاقتصاد وتوفير فرص العمل للمواطنين .

(٣) مقاييس فاصلية أو فئوية بغرض تقييم مستوى خصائص الفئات والعناصر المرتبطة بالمنشآت الصغيرة و متناهية الصغر ودورها في الاقتصاد وتوفير فرص العمل للمواطنين.

(٤) مقاييس المقارنة، بغرض عمل المقارنات بين المنشآت، والفئات المستفيدة، وكذلك مقارنات بين الأطراف ذات العلاقة، سواء من حيث الأدوار والمساهمات ولأماكن أو الأزمنة أو الخصائص الفنية وغيرها، واستخلاص مؤشرات التشابه أو التجانس أو التباين و تفسيرها والاستفادة منها .

(٥) مقاييس الاتجاهات، للتعرف على الميول والاستعدادات الذهنية والنفسية والرؤى والتوجهات لدى الفئات المعنية وذات الاختصاص والعلاقة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

٩ - محددات الدراسة:

تخضع هذه الدراسة كما هو الحال في كثير من الدراسات الإنسانية لكثير من المحددات الزمنية والمكانية والبشرية والمادية التي تحد من إمكانية تعميم نتائجها بصورة مؤكدة. ومن تلك المحددات أن الدراسة اقتصر على ستة مدن من مدن المملكة لتعبر عن المملكة بشكل عام. ومنها أن الدراسة جمعت البيانات بصورة ملائمة بغية الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاستبانة، وهو مما يقلل من عشوائية وحيادية اختيار العينة المجيبة. كما أن الدراسة عمدت إلى إلغاء الاستبانة الخامسة الموجهة لجهات التوظيف لعدم استجابة تلك الجهات بشكل جيد كما أن المعلومات المتحصل عليها كانت مكررة لما ورد في الجهات الراعية وفي الأجهزة الحكومية والخاصة المهتمة بالمنشآت الصغيرة. فرأى فريق العمل استبعاد هذه الاستبانة لتجاوز التكرار غير المفيد. كما أن الدراسة قد كانت ترغب في التفريق بين المنشآت الصغيرة والمنشآت متناهية الصغر، إلا أن التحليل الإحصائي لم يجد فروقاً ذات دلالة معنوية للتفريق بينهما مما حدا بالفريق العلمي الاكتفاء بالحديث عن المنشآت الصغيرة بشكل عام. كما واجه فريق العمل الذي جمع البيانات من ستة مدن مختلفة لستة استبيانات طويلة متنوعة موجهة لستة فئات صعوبة بالغة في تفهم واستجابة العينة، مما استغرق وقتاً طويلاً تجاوز أربعة أشهر. وأخيراً فإن الدراسة لكونها دراسة وصفية غير أكاديمية لم تعمد إلى أن تختبر فروضاً أو تبني نظرية فإنها اكتفت بتحليل العلاقات الوصفية البسيطة، ولجأت لتحليل وترابط العلاقات في حدود ضيقة وعندما تتعلق مباشرة بأهداف الدراسة. إذ أن العلاقات بين الأسئلة غير متناهية ولا يمكن حصرها. كما لجأت لعرض نتائج لتحليل الفروقات أيضاً في الحالات التي تظهر فيها العلاقات ذات دلالة معنوية ومن المهم -من وجهة نظر الباحثين- استعراضها.

الجزء الثاني

الإطار النظري



• أهمية المنشآت الصغيرة للاقتصاد الوطني

تحتل المنشآت الصغيرة المتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول من خلال مشاركتها في كثير من المجالات ومن ذلك: أنها تقدم الخدمات للشركات والكيانات الكبرى. كما أنها محاضن للإبداع والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية ودعم الأوضاع التنافسية للمنتجات والخدمات. وتساهم في زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال الدخول في مشروعات مشتركة مع الآخرين. كما تقوم بالوفاء بالطلب المتزايد للخدمات والمنتجات الاستهلاكية للشركات والجمهور. وتساهم بفعالية في توفير فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة. وفي الوقت ذاته تتميز المنشآت الصغيرة بصفات ومميزات تختلف عن الكيانات الاقتصادية الكبرى حيث لا تحتاج إلى رأس مال كبير لإنشائها. كما تتميز بالاعتماد على الخامات المحلية في الإنتاج، وعدم الاحتياج إلى قوة عاملة كثيرة. وهي تحتاج إلى تقنيات بسيطة وغير معقدة. وبساطة الهيكل الإداري والدورة المستندية .

وقد أدركت المملكة العربية أهمية قطاع المنشآت الصغيرة في دعم نمو الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وقد بذلت عدة جهود في هذا المجال. تزايدت وتركزت في السنوات الخمس الأخيرة من خطط الدولة وبرامجها. حيث توجهت بجدية نحو الاهتمام بهذا القطاع. ومن تلك الجهود ما يلي فيحسب ما جاء في دراسة (الجاهر ٢٠١٢)، (الشهراني ٢٠١١):

- خصصت خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٥) هدفاً خاصاً لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه؛ لزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي. وفي باب تنويع القاعدة الاقتصادية، تؤكد الخطة أن تحقيق هذه الهدف يستلزم تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛ لأهمية دورها وإسهاماتها في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل.

- إعادة هيكلة البنك السعودي للتسليف والادخار، ورفع رأسماله ليتولى تمويل جهود الرعاية والدعم وتنسيقها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

- أنشأت وزارة المالية بالتنسيق والتمويل المشترك مع البنوك المحلية برنامج ضمان القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (كفالة) ليتولى ضمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة في طلباتها للقروض التجارية.

- أصدرت وزارة التجارة والصناعة في نهاية عام ٢٠٠٩ الاستراتيجية الوطنية لصناعة متضمنة المحور الثالث الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تضمن العديد من الاقتراحات والخطوات الداعمة لهذا القطاع.

- إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية ليتولى الدعم المالي والتدريبي لجهود توظيف الوظائف في القطاع الخاص عبر برامج تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي توظف وتدريب سعوديين.

- إنشاء الصندوق الخيري الوطني الذي صمم برامج تمويل وتدريب على إنشاء وإدارة الأعمال الحرة للمحتاجين.

- إنشاء وحدة إدارية بالهيئة العامة للاستثمار، تختص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة اسهمت في فتح خدمة الشباك الواحد للمقترضين من صندوق المئوية.

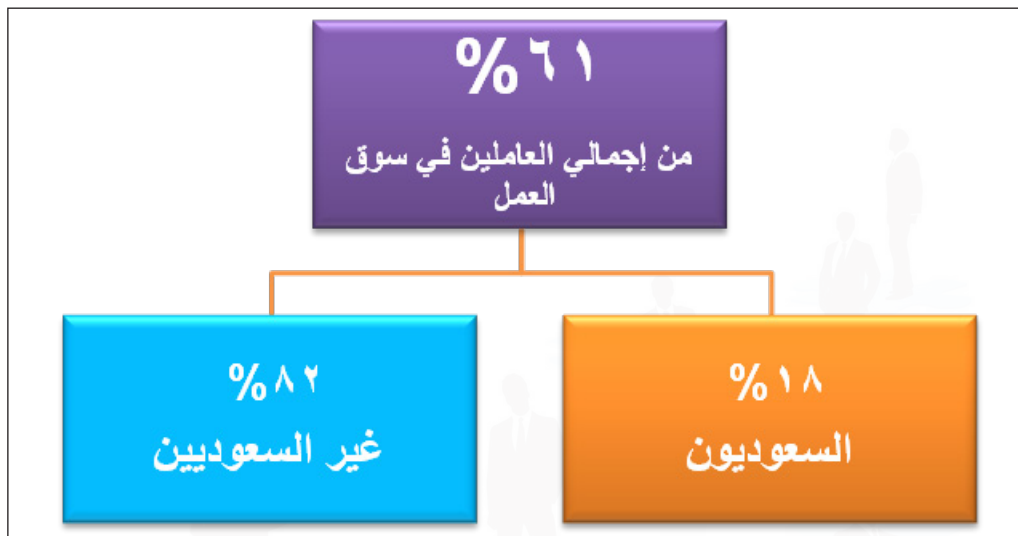
وقد أوضحت الإحصاءات ان مؤشرات النمو في منشآت الأعمال بالمملكة قد حققت معدلات نمو عالية في السنوات الأخيرة؛ حيث ارتفع عدد المنشآت المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية من نحو ١٢١,٥ ألف منشأة عام ١٤٢٦هـ إلى نحو ٢١٨,٤ ألف منشأة عام ١٤٣٠هـ بمتوسط نمو سنوي بلغ ١٦٪.

وقد ظل تقدير عدد المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أمراً صعب الحسم في المملكة العربية السعودية لوجود عائقين هامين: أحدهما متعلق بتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والآخر هو وجود جهة واحدة ترخص وتمتلك المعلومات الدقيقة عن المنشآت التجارية بمختلف أحجامها. إذ تشترك أكثر من جهة للترخيص بمزاولة الأعمال دون ان يوجد قاعدة بيانات موحدة يمكن اللجوء واستقاء المعلومات منها.

وبناءً عليه فهناك من يقدر عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحوالي ٦٠٠,٠٠٠ منشأة التي تقل عن ٢٥٠ موظف عام ٢٠١١ (الناصر ٢٠١٢). وهناك من يتوقع أن يبلغ العدد في نفس العام حوالي ٧٠٠,٠٠٠ منشأة (Aldabbagh ٢٠١٢). كما إن ٩٧٪ من إجمالي عدد الشركات في المملكة هي منشآت صغيرة ومتوسطة، وتمثل هذه المنشآت ٧١٪ من النشاطات غير النفطية.

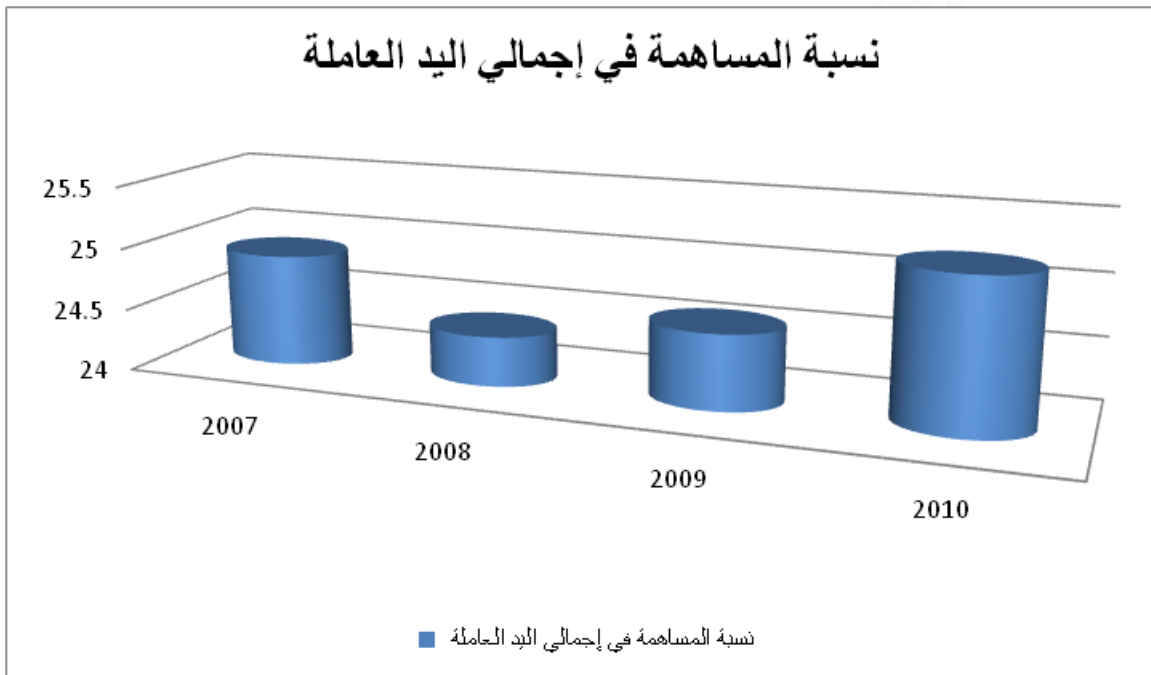
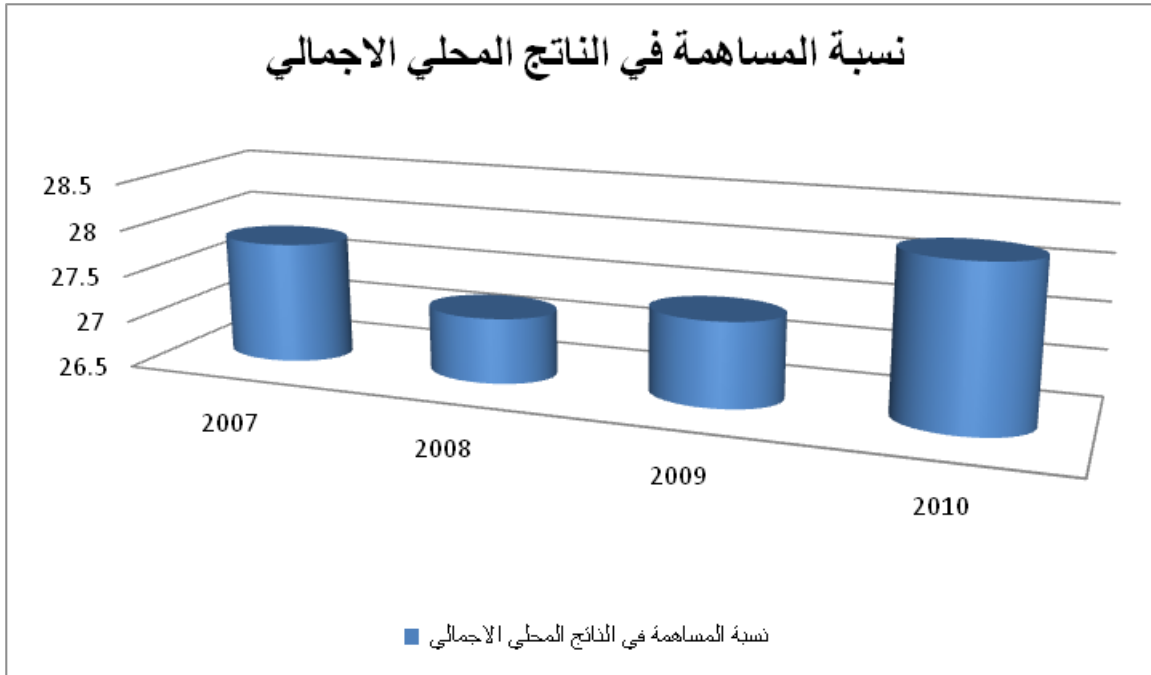
وأشارت الدراسات (السهلاوي ٢٠٠٢، العجيمي ٢٠٠٨، الناصر ٢٠١٢، ٢٠١٢, Aldabbagh, الشميمري والمبيريك ٢٠١١) أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تساهم بما يقدر ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية. وأوضحت الدراسة المنشورة لوزارة التخطيط والاقتصاد السعودي عام ٢٠٠٩ أن المنشآت التي يقل المشتغلون فيها عن ٥٠ توظف ٢,٥٢١,٣١١ شخص بنسبة قدرها ٦١٪ من إجمالي العاملين في سوق العمل. ويشغل السعوديون من هذه الوظائف ١٨٪ من إجمالي الوظائف بعدد قدره ٤٤٧,٧٦٦ في حين يشغل غير السعوديين ٨٢٪ من هذه الوظائف بعدد قدره ٢,٠٧٣,٥٤٥. ومن الملاحظ ان المنشآت الصغيرة بالرغم من قلة إشغالها للسعوديين إلا أنها تستحوذ على ٥١٪ من إجمالي السعوديين في سوق العمل. ولمزيد من التحليل فإن العمالة غير السعودية تتركز تحديداً في المنشآت الصغيرة التي يقل عدد العاملين فيها عن ١٠ عاملين إذ تمثل العمالة غير السعودية ٨٣٪ بعدد إجمالي قدره ١,٤٣٣,٤١٤ في حين تمثل نسبة السعوديين في هذه المنشآت ١٧٪ بعدد إجمالي قدره ١٧٪.

إجمالي العاملين في المشاريع الصغيرة (أقل من ٥٠ عامل)



ومن جهة أخرى وللمقارنة الدولية لمساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلي الإجمالي فقد أوردت الدراسات (السهلاوي ٢٠٠٤، منتدى الرياض الاقتصادي الأول ٢٠٠٣م، العجيمي ٢٠٠٨، الناصر ٢٠١٢، ٢٠١٢, Aldabbagh, الشميمري والمبيريك ٢٠١١) ما يلي :

الدولة	نسبة عدد المنشآت	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
اليابان	٩٩,٤٪	٦٤٪
سنغافورا	٩٧٪	٧٠٪
مصر	٩٦٪	٧٦٪
السعودية	٧٢,٧٪	٣٣٪
تونس	٩٢٪	٥٣٪



وتشير العديد من الكتابات (السهلاوي ٢٠٠٤، العجمي ٢٠٠٨، الناصر ٢٠١٢، ٢٠١٢ Aldabbagh، الشميمري والمبيريك ٢٠١١ منظمة العمل العربية ٢٠٠٩، العشماوي ٢٠٠٦) إلى أهمية المشروعات الصغيرة لعدد من الجهات والتي منها:

(أ) أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة لأصحابها:

- أ- استثمار المهارات الإبداعية الكامنة لدى الريادي.
- ب- تحقيق دخل مستمر مما يؤدي للارتقاء لمستويات المعيشة على كافة المجالات المختلفة.
- ج- تحسين المستوى الاجتماعي والاندماج مع المجتمع.

٢) أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة للدولة:

- أ- البدء بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات أو الخدمات.
 - ب- خلق فرص العمل والمساهمة في الحد من الفقر والبطالة.
 - ج- الاتجاه للأسواق العالمية والحصول على العملة الأجنبية.
 - د- استقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.
 - هـ- لا تتطلب هذه المشروعات مجهودات كبيرة في توفير البنية التحتية.
- هناك مجموعة من الأدوار تحققها المشروعات الصغيرة تتمثل في:

١) الدور الاقتصادي:

- أ- تعتبر مصدر منافسة فعلي و محتمل للمشروعات الكبيرة وتقلل من قدرة المشروعات الكبيرة على التحكم في الأسعار.
- ب- تعتبر هذه المشروعات المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف.
- ج- تعتبر هذه المشروعات بذور أو نواه أساسية للمشروعات الكبيرة.
- د- المشروعات الصغيرة تساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية والتي تعاني من تدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
- هـ- تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية ومجالا خصبا للرياديين والمبشرين.
- و- تساهم هذه المشروعات في تزويد فئة الفقراء بسلع ذات نوعيات متباينة وبأسعار مناسبة.
- ز- تعتبر المشروعات الصغيرة نواة بزوغ ونشوء القطاع الخاص.
- ح- تقوم المشروعات الصغيرة بدور المغذي للمشروعات الكبيرة أو كمشروعات مكملة للمشاريع الكبيرة وداعمة لها.
- ط- تساعد المشروعات الصغيرة في الحفاظ على التوازن التجاري وميزان المدفوعات وتعزيز الناتج المحلي.
- ي- المشروعات الصغيرة لها دور كبير في تمكين الشباب والمرأة لممارسة العمل الحر.
- ك- المشروعات الصغيرة تساهم في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.
- ل- المشروعات الصغيرة تساهم في استغلال الموارد المتاحة في البيئة المحلية اعتمادا على الأسواق المحلية.
- م- المشروعات الصغيرة مصدر رئيسي للأمن الاقتصادي للأسرة والنمو الاقتصادي للمجتمع.
- ن- المشروعات الصغيرة تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية- يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد.

٢) الدور الاجتماعي:

- أ- تساعد على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلا من الاعتماد على الآخرين.
- ب- تساهم في تطور مفهوم العمل الحر في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد وإبعادهم عن الاتكال والركون للوظيفة العامة أو الحكومية .
- ج- تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة.
- د- تساعد في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون وبخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وإنتاجه.

• خصائص المنشآت الصغيرة

تؤكد الدراسات (الشميمري والمبيريك ٢٠١٢م، مرتجي، ٢٠٠٤م) على أن المنشآت الصغيرة لها عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها- ونذكر منها ما يلي:

(١) سهولة التأسيس:

نظرا لمحدودية التكاليف اللازمة للتأسيس والتشغيل مقارنة بالمنشآت الأكبر حجما.

(٢) نمط الملكية المحلية:

من يملك المنشأة الصغيرة أشخاص يقيمون في المجتمع المحلي وهذا بدوره يؤدي إلى:

- زيادة استقرار العمالة.

- تشغيل سكان تلك المنطقة وانتعاش الحياة الاقتصادية لهم.

- التواصل مع حركة السوق والإلمام السريع بالمتغيرات المحيطة بالمشروع.

(٣) المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق بما يجعلها أكثر استجابة لرغبات العملاء، وتحقيق التحديث المستمر من خلال التواصل مع العملاء.

(٤) قوة العلاقة مع المجتمع المحيط (أحيانا تجد أن صاحب المشروع الصغير يعرف عملاءه بالاسم ويتعامل معهم تعاملًا شخصيًا بالعملاء والعاملين.

(٥) المحافظة على استمرارية المنافسة:

حيث أنها تحارب الاحتكار ولكن في ظل الدعم اللازم لضمان النجاح والاستمرارية.

(٦) مرونة الإدارة وسهولة الأنشطة نتيجة بساطة التنظيم ومحدودية العاملين.

(٧) النمط الشخصي في الإدارة (إدارة ذاتية) شخص واحد يدير كل الأمور.

(٨) التجديد والابتكار الدائمين نظرا لتوافر دافع لدى أصحاب المشروعات أن أرباحهم مقترنة بكل جديد في أعمالهم.

المشروع الكبير	المشروع الصغير والمتوسط	مجال المقارنة
مجموعة / مجلس / جمعية	فردية عادة	النواحي الإدارية:
طويلة الأجل / علمي	قصير الأجل / غير علمي	الإدارة العليا
هيكل تنظيمي ومستويات إشرافية	لا يوجد هيكل تنظيمي أو يوجد هيكل	التخطيط
أنظمة إشراف وتحفيز واتصالات	محدود للغاية	التنظيم
أنظمة مركزية ولا مركزية	أساس شخصي	التوجيه
	مركزية بدون أنظمة	الرقابة
ضخم يعتمد على أساليب علمية	محدود يعتمد على الاجتهادات	نواحي النشاط:
متسع النطاق / وجود أنظمة تسويقية	محدود النطاق / نشاط بيعي عادة	الإنتاج
ضخم / رأس مال مملوك ومقترض	محدود / ذاتي	التسويق
متقدمة / متجددة	محدودة	التمويل
أنظمة عاملين	قرارات فردية	التكنولوجيا
		شؤون الأفراد

• التحديات والمخاطر أمام المشروعات الصغيرة .

تناولت بعض الدراسات المتعلقة بأهم التحديات والمخاطر التي تواجهها المشروعات الصغيرة وأكد الباحثون (النفيعي ١٤١٦، منظمة العمل العربية ٢٠٠٩) على أن من أهم أسباب عدم إقبال الشباب السعودي على العمل الخاص ما يلي:

- جاذبية العمل الحكومي والنظرة المتميزة للعمل الحكومي والعمل الحكومي يوفر فرص مثل:

١. الإبتعاث.

٢. الالتحاق ببرامج التدريب.

٣. عدم تواؤم مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

٤. فجوة سلبية ناتجة عن تميز العمالة الأجنبية على الشاب السعودي وخاصة فيما يخص الأجر ومعدل الإنتاجية وانجاز العمل.

٥. فشل السوق ما زال الوصول للخدمات المالية صعب نظرا للضمانات والشروط المطلوبة.

٦. العوائق المؤسسية المتعلقة بإجراءات التسجيل والتأسيس.

٧. العوائق التعليمية الأمر الذي يستدعي ضرورة تطوير المناهج وربطها بالخبرات العلمية وإدخال التدريب القائم على التوجه للسوق.

٨. العوائق الثقافية ما زالت الثقافة السائدة في بعض المجتمعات تنظر للوظيفة الحكومية على أنها الخيار الأمثل من حيث الأمان والاحترام الاجتماعي.

٩. قلة وارتفاع الأراضي المتاحة للمشروعات الصغيرة.

١٠. عدم وجود إستراتيجية شاملة تنظم عمل هذه المشروعات وتراعي خصوصيته وتوجهه نحو مزيد من التطور والنمو في غالبية الدول العربية.

١١. العوامل الفنية

١٢. تدني مستوى جودة الوظائف في هذه المشروعات.

١٣. تدني مستوى بيئة الأعمال.

١٤. عدم ملائمة التشريعات والقوانين.

١٥. ضيق حجم السوق المتاحة أمام ظهور مزيد من هذه المشروعات المجدية اقتصاديا والقابلة للاستمرار.

١٦. نقص الثقافة الريادية والإدارية والائتمانية لدى الفئات المستهدفة والعاملين عن العمل.

١٧. عدم وجود تقييم للنشاطات والمشاريع الداعمة.

١٨. التركيز على قطاع واحد كالصناعة مثلاً.

١٩. عدم دراسة جدوى غالبية المشروعات الاقتصادية أثناء مرحلة التأسيس.

٢٠. عدم توفر الكفاءة الإدارية لدى صاحب المشروع.

٢١. ارتفاع تكاليف التسويق.

كما تم تناول أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشروعات الصغيرة بعد التأكيد على أن ما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي السجلات التجارية بالمملكة العربية السعودية تم شطبها، بما قيمته ٥٤,٨٤٦ سجلاً تجارياً. وقد تم التفرقة بين الفشل الرسمي والفشل الشخصي (المبيريك ٢٠٠٩):

فإذا كان الفشل الرسمي: يعني التصفية الإجبارية وشهر الإفلاس وتسوية مستحقات الدائنين وبيع الممتلكات. فإن الفشل الشخصي: يعني أن صاحب المشروع يقوم بالتصفية من لقاء نفسه نظراً لرؤيته أن المشروع لم يحقق أهدافه. وبذلك يتم إشهار إفلاس صاحب المشروع، لدرجة أن متوسط عدد المنشآت التجارية الصغيرة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية التي تعرضت للبيع في حالة الإفلاس بلغ (٦٠) منشأة أسبوعياً عام ١٤٢٣هـ وقد تم تقسيم المشكلات التي تمر بها المشروعات الصغيرة بالمملكة العربية السعودية إلى مجموعتين بيانها كما يلي:

(أ) مشاكل ترتبط بالبيئة الخارجية:

١- الركود الاقتصادي.

٢- المشكلات التمويلية.

٣- مشاكل الاستثمار في صورة تعدد التشريعات وعدم التمتع بالحوافز والمزايا الاستثمارية الممنوحة للمنشآت الكبيرة.

٤- المنافسة فيما بين المنشآت الصغيرة ومع الشركات الكبيرة ثم المنافسة مع المنتجات الأجنبية.

٥- كبر العبء الضريبي نتيجة الاعتماد على التمويل الذاتي.

٦- نقص المعلومات.

٧- نقص الأيدي العاملة المدربة من الشباب من المملكة.

٨- المشكلات الاجتماعية الخاصة بعدم إتاحة الفرصة الكاملة للعناصر النسائية.

٩- المشكلات التسويقية والتي تعني اقتصاد أصحاب هذه المشروعات للخبرات التسويقية المتخصصة اللازمة للتعامل مع المشكلات التسويقية.

(ب) مشاكل ترتبط بالبيئة الداخلية:

١- المشكلات الاقتصادية الداخلية وهي أمور تتعلق بداخل المنشأة مثل ضعف أو عدم إعداد دراسة الجدوى أو التوسعات غير المخططة.

٢- المشكلات الإدارية الناتجة عن ضعف واضح في الأداة والذي افرز العديد من المشاكل الإدارية مثل:

• نقص المهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة.

• ضعف القدرات التنظيمية والتسويقية لدى أصحاب المنشآت.

• ضعف أو غياب الكوادر المحاسبية.

• ضعف القدرة على التعامل مع التحديات المختلفة في بداية المشروع في مرحلة النمو.

وسعيًا إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وإدراكاً بمدى أثر فشلها السلبي على الاقتصاد الوطني فقد وضعت الدول عدة برامج وتشريعات وتنظيمات لتمكينها وتسهيل مهامها، بدءاً بتحديد الجهة المناط بها تنظيم وتنسيق الجهود لهذا القطاع، ويتضح من الجدول التالي جهود عدة دول في الاهتمام بإنشاء جهاز مستقل يعنى بهذه المنشآت (القصيبي ٢٠٠٠).

الدولة	أسلوب الدولة في دعم الاستثمار في المشروعات الصغيرة
بلجيكا	تم إنشاء وزارة لتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة
اليابان	تم إصدار قانون أساسي للمشاريع الصغيرة
بريطانيا	تم إنشاء مؤسسة للتمويل التجاري والصناعي للمشروعات الصغيرة
فرنسا	التعامل مع المشروعات الصغيرة كمورد رئيسي للمؤسسات الكبيرة وتعمل بنظام التعاقد من الباطن
بعض دول شرق آسيا	إنشاء مجالس خاصة للترويج لصادرات المنشآت الصغيرة
بلجيكا	إقرار نظام متدرج لتقديم المساعدة للمنشآت الصغيرة وفق الحجم
الهند	جهاز قومي للمشروعات الصغيرة
كوريا	هيئة عام لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
مصر	الصندوق الاجتماعي للتنمية
سنغافوره	مكتب المشروع الصغير كنافذة لبرنامج دعم الحكومة
أمريكا	S.B.A الوزارة الفيدرالية
كندا	إدارة تابعة لوزارة الصناعة الكندية

في حين لا يزال الحديث عن وجود جهاز مستقل للمنشآت الصغيرة يخضع إلى الدراسة والمشورة في المملكة. وفي الوقت ذاته لا تزال هناك جهود حثيثة من كثير من الجهات العامة و الخاصة التي ترعى المنشآت الصغيرة وتقدم لها الخدمات التمويلية وغير التمويلية، وقد بلغت هذه الجهات أكثر من ٦٠ جهة عامة وخاصة وفيما يلي أبرز هذه الجهات:

أبرز الجهات الراعية للمنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية

م	المنشأة	تمويل	رعاية	تنظيم وإشراف	التصنيف
١.	وزارة المالية	X		X	حكومية
٢.	وزارة الاقتصاد والتخطيط			X	حكومية
٣.	وزارة التجارة والصناعة			X	حكومية
٤.	البنك السعودي للتسليف	X	X		حكومية
٥.	الجامعات السعودية		X		حكومية
٦.	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني		X		حكومية
٧.	الهيئة العامة للاستثمار		X	X	حكومية
٨.	الهيئة العامة للسياحة والآثار		X	X	حكومية
٩.	برنامج التوازن الاقتصادي- وزارة الدفاع	X	X		حكومية
١٠.	برنامج كفالة (صندوق التنمية الصناعي)	X	X		حكومية
١١.	صندوق التنمية الزراعية	X	X		حكومية
١٢.	صندوق التنمية الصناعي	X	X		حكومية
١٣.	مؤسسة النقد العربي السعودي			X	حكومية
١٤.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية		X	X	حكومية
١٥.	مركز تنمية المجتمع بوزارة الشؤون الاجتماعية		X	X	حكومية

١٦.	هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية	X	X	حكومية
١٧.	البنوك التجارية	X	X	خاصة تهدف الى الربح
١٨.	المؤسسة السعودية للتعليم والتدريب	X		خاصة تهدف الى الربح
١٩.	مؤسسة التمويل الدولية	X	X	خاصة تهدف الى الربح
٢٠.	ادارة خدمة المجتمع- بنك الجزيرة	X	X	خاصة غير هادفة الى الربح
٢١.	برامج البنك الاهلي لخدمة المجتمع	X	X	خاصة غير هادفة الى الربح
٢٢.	برامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع	X	X	خاصة غير هادفة الى الربح
٢٣.	شركة شل العالمية- برنامج لايف واير	X		خاصة غير هادفة الى الربح
٢٤.	شركة عجلان وإخوانه لخدمة المجتمع	X		
٢٥.	مركز عبدالله الزامل لخدمة المجتمع	X	X	خاصة غير هادفة الى الربح
٢٦.	مركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية	X	X	خاصة غير هادفة الى الربح
٢٧.	الصندوق الخير الاجتماعي		X	شبه حكومية
٢٨.	الغرف التجارية الصناعية	X		شبه حكومية
٢٩.	شركة ارامكو السعودية	X	X	شبه حكومية
٣٠.	شركة سابك	X	X	شبه حكومية
٣١.	صندوق المؤوية	X	X	شبه حكومية
٣٢.	صندوق الموارد البشرية	X		شبه حكومية
٣٣.	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين (موهبة)	X		شبه حكومية
٣٤.	مجلس الغرف السعودية	X		شبه حكومية
٣٥.	جمعية ريادة الأعمال	X		شبه حكومية
٣٦.	معهد ريادة الاعمال الوطني	X	X	شبه حكومية
٣٧.	هيئة المحاسبين القانونيين	X		شبه حكومية
٣٨.	صندوق الامير سلطان لدعم مشروعات السيدات	X	X	منظمات عامة
٣٩.	المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار واكتتاب الصادرات	X	X	منظمات عامة
٤٠.	المنظمات والجمعيات والمؤسسات الخيرية الداعمة للأسر المنتجة	X		منظمات عامة
٤١.	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة (اجفند)	X	X	منظمات عامة
٤٢.	مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان	X	X	منظمات عامة

• الدور المتوقع لمساهمة الجهات الراعية في خلق فرص العمل من خلال المنشآت الصغيرة:

من المتوقع أن المنشآت تقوم المتوسطة والصغيرة بدور كبير في توظيف الموارد البشرية السعودية وذلك من خلال البرامج المكثفة لدعم وتمويل هذه المشاريع من جميع الجهات الراعية والداعمة والممولة في قطاعات الدولة المختلفة وفي القطاعين العام والخاص، ومنها المشاريع الريادية التي ترعاها المؤسسات الأكاديمية والبحثية مثل الجامعات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

استطاعت المنشآت المتوسطة والصغيرة والبالغ عددها ٢٠٢٠٦ منشأة أن توفر حوالي ٦٣ ألف وظيفة حتى نهاية عام ١٤٣١هـ بواقع ٣ وظائف لكل منشأة، وهذه النسبة مقبولة نظراً لصغر حجم غالبية المنشآت وصغر حجم التمويل.

(أ) الوظائف التي توفرها المشاريع الريادية المحتضنة لدى المنشآت الأكاديمية والبحثية :

استطاعت الحاضنات أن تحتضن ٩٥ مشروعاً تمثل ٠,٥ من المنشآت ووفرت ٤٧٥ وظيفة تمثل بواقع ٥ وظائف للمشروع الواحد تمثل ٠,٨٪ من العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن المتوقع أن توفر هذه المنشآت ٢٦٩ وظيفة خلال الخمس سنوات القادمة.

من المتوقع أن تنمو المشاريع الريادية في الحاضنات الحالية خلال السنوات القادمة ويبلغ عددها ٤٧٥ مشروعاً ومن المتوقع أن توفر هذه المشروعات حوالي ٦٣٤٨ ألف وظيفة خلال الخمس سنوات القادمة، تمثل ٤,٩٪ من إجمالي الوظائف التي ستوفرها جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

(ب) الوظائف التي توفرها المنشآت الصغيرة والمتوسطة المدعومة والممولة من صناديق الإقراض المتخصصة:

ازداد اهتمام الدولة بتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع السعوديين على العمل الخاص، ورصدت لهذه الأنشطة مبالغ كبيرة تم توفيرها في بعض صناديق الإقراض المتخصصة، وتقدم هذه الجهات أنواعاً مختلفة من الدعم الفني والمادي على النحو التالي:

- جهات تقدم الدعم الفني والاستشاري فقط مثل مركز المنشآت الصغيرة بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني (معهد ريادة)، ولا تساهم في تمويل المشروعات، ولكنها تقوم بالتوصية وتسهيل مهمة الحصول على قرض للتمويل من خلال شراكات مع صناديق الإقراض المتخصصة مثل صندوق تنمية الموارد البشرية والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق المئوية.
 - جهات تقدم الدعم الفني والاستشاري المالي، مثل صندوق المئوية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي من خلال برنامج كفاءة، والذي يقوم بمساعدة الشباب السعودي في إعداد دراسات الجدوى وخطط العمل، كما يقوم بالمراقبة أثناء التشغيل وتصحيح المسار إذا تعثر المشروع.
- تقدم الدراسة فيما يلي التوقعات المستقبلية لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة المدعومة والممولة من هذه الجهات وما وفرته وستوفره من فرص عمل في المستقبل للشباب السعودي.

أعداد ونسب الوظائف التي وفرتها وستوفرها المشاريع الريادية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الداعمة والممولة خلال الفترة ١٤٣٢-١٤٣٦هـ

الإجمالي	المنشآت المستقبلية			المنشآت القائمة			الجهة
	(4) الوظائف المستقبلية	(3) وظائف السنة الأولى	العدد	(2) الوظائف المستقبلية	(1) الوظائف الحالية	العدد	
٢٨٣٩	٩٦٠	١٦٠٠	٢٠٠	١٠٥	١٧٤	٤٢	برنامج حاضنة بادر للتقنية
١٣٦٠	٤٨٠	٨٠٠	١٠٠	٣٠	٥٠	٣	حاضنات جامعة الملك سعود
٨٠٩	٢٨٠	٥٠٠	٦٠	٢٩	٠	٠	حاضنة وادي جدة للتقنية
٦٢٨	٢٠٠	٣٠٠	٤٠	٣٠	٩٨	٨	حاضنة وادي الظهران للتقنية
٢٥٨٤٨	٢٧٧٢	٤٦٢٠	٣٠٨	٦٩٢١	١١٥٣٥	٧٦٩	برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SIDF)
٨٨٨٠	٩٥١	١٥٨٥	٣١٧	٢٣٧٩	٣٩٦٥	٧٩٣	معهد ريادة الأعمال الوطني
١١٦٠	٣٦٠	٦٠٠	٧٥	٧٥	١٢٥	٢١	صندوق الأمير سلطان لدعم السيدات
٣١٢٣٣	٣١٤٥	٥٢٤١	١٧٤٧	٧٩١٢	١٣١٨٨	٤٣٦٩	البنك السعودي للتسليف والادخار (مشاريع مهنية)
٤٨٠٠	٥١٦	٨٦٠	٨٦	١٢٨٤	٢١٤٠	٢١٤	البنك السعودي للتسليف والادخار (تعليم مبكر)
٣٠٨	٣٤	٥٦	٧	٨٢	١٣٦	١٧	البنك السعودي للتسليف والادخار (مشاريع صناعية)
٣٢٠	٣٤	٥٦	٧	٨٦	١٤٤	١٨	البنك السعودي للتسليف والادخار (مشاريع خدمية)
٢٩٤٨٤	-	٨٤٢٤	٤٢١٢	-	٢١٠٦٠	١٠٥٣٠	البنك السعودي للتسليف والادخار (الأجرة والنقل)
٢٢٩٩٦	٢٤٦٤	٤١٠٦	١٣٦٨	٦١٦٠	١٠٢٦٦	٣٤٢٢	صندوق المثوية
١٣٠٦٦٥	١٢١٩٦	٢٨٧٤٨	٨٥٢٧	٢٥٠٩٣	٦٢٨٨١	٢٠٢٠٦	الإجمالي

المصدر : تم تجميع أساس المعلومات من المقابلات الشخصية والإحصاءات المنشورة لهذه الجهات حتى ٢٠١٠ .

تعريف وتصنيف المنشآت الصغيرة

يثير تعريف المشروعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين المهتمين بأمر هذه المشروعات، ويرجع هذا الجدل إلى أن هذا المصطلح يحمل في طياته عدداً من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحته والتي قد تختلف في خصائصها اختلافاً بيناً، بجانب أن اختلاف درجة ومستوى التقدم بين الدول وما يتميز به قطاع المشروعات الصغيرة بمكوناته من سرعة التغيير يجعل ما يمكن اعتباره مشروعاً أو صناعة صغيرة في فترة من الفترات لا يعد كذلك في فترة لاحقة، كذلك ما يعد صناعة صغيرة في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية قد لا يعد كذلك في دول نامية تخطو أولى خطواتها في عملية التنمية، وأيضاً ما يعد صناعة صغيرة في مجال صناعة الصلب مثلاً قد لا يعد كذلك في صناعة الملابس والمنسوجات. كما يتباين تعريف المشروع الصغير من دولة لأخرى حسب نظامها الاقتصادي والخصائص الاجتماعية والهيكل السكاني، ويتركز هذا التباين في حجم العمالة، وحجم رأس المال، ومستوى التقنية، والسوق الموجه إليه منتجات المشروع الصغير... فالأمر تحكمه إلى حد كبير عدد من الاعتبارات النسبية. وقد رصد الباحثون أكثر من ٦٠ تعريفاً للمنشآت الصغيرة في ٤٠ دولة. وبالتركيز على تلك الدراسات المهمة بالتنظير المنهجي لوضع التعريف (الوادي ٢٠٠٥، مرتجى ٢٠٠٤) وكذلك تلك الدراسات المتعلقة بالملكة العربية السعودية نخلص إلى ما يلي:

١) المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (٥،٢٥٠) عاملاً. (الاسكوا، ٢٠٠١،)

٢) المشروع الصغير هو الذي يتوافر فيه اثنان على الأقل من الشروط الثلاثة التالية:

أ- ألا يزيد الدوران خلال السنة المالية عن ١,٤ مليون جنية إسترليني.

ب- ألا يزيد مجموع الميزانية العمومية عن ٠,٧ مليون جنية إسترليني.

ج- ألا يزيد المعدل الأسبوعي لعدد العاملين عن ٥٠ عاملاً.

(Dewhurst and Burns. ١٩٨٥):

٣) المشروع الصغير: بأنه العمل الذي يتصف بالآتي:

أ- يديره أصحابه بشكل فعال.

ب- يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

ت- يكون مجلياً إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها.

ث- له حجم صغير نسبياً في الصناعة التي ينتمي إليها.

ج- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه.

(بومباك - ١٩٨٩)

٤) المشروع يعتبر صغيراً عندما يستوفى اثنين على الأقل من الشروط الآتية:

أ- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وأن يدير المشروع المالكون أو بعضهم.

ب- يتم تمويل رأس المال للمشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.

ج- العمل في منطقة محلية، فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد.

د- أن يكون حجم المشروع صغيراً بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له.

(لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED)

٥) المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، وتعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة.

(غنبة ٢٠٠١)

٦) هو المشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو دعم تأكد عال لغرض تحقيق الربحية والنمو، عن طريق التعرف على

الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع.

(العطية - ٢٠٠٢)

(٧) المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية، والتي تتسم بعدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية. (أبو موسى، ٢٠٠٣)

(٨) المشروعات الصناعية الصغيرة بأنها تلك التي تعتمد في نشاطها الإنتاجي على العمل اليدوي، مع الاستعانة ببعض المعدات اليدوية والآلات والأدوات البسيطة. (يوسف، ٢٠٠٢)

ويؤكد الباحثون (محمد ٢٠٠٨، عيد ٢٠٠٩) تعدد وتباين تعريفات المشروع الصغير ما أشارت إليه كتابات ودراسات عديدة إلى وجود ما يزيد عن ٦٠ تعريفاً مختلفاً للمشروعات الصغيرة في ٨٠ دولة وينتهي الباحث إلى أنه يمكن تصنيف تعريفات المشروع الصغير وفق المداخل التالية:

(١) التعريف وفق المنهج وصفي

(٢) التعريف وفق المنهج كمي

(٣) التعريف وفق المنهج نوعي

(١) التعريف وفق المنهج الوصفي: اتفق معظم الباحثين على أن المشروع الصغير والمتوسط يجب أن يستوفي الشروط النوعية التالية:

أ- محدودية الحصة السوقية: المشروع الصغير أو المتوسط يحتل حصة سوقية صغيرة ومحددة ولا يمكنه من التأثير على أسعار السلع والخدمات المقدمة.

ب- استقلالية المشروع: يتميز المشروع الصغير بالاستقلالية الكاملة في إدارة شئونه مشروعة وليس يمكن أن يعود لجهة أعلى منه إدارياً عند اتخاذ قرار ما.

ج- فردية وشمولية الإدارة: صاحب المشروع يمارس أو يشارك في معظم المهام الإدارية حيث لا يوجد نمط الإدارة المتبع في الشركات الكبيرة والذي يسمح بالتفويض في مهام إدارية أخرى.

(٢) التعريف وفق المنهج الكمي :

أ- يمكن تمييز المشروع الصغير من خلال قيمة الموجودات الثابتة وعدد العاملين.

ب- معايير كمية أكثر تعقيد: واحدة من مزايا قطاع الأعمال الصغيرة بعلاقتها بالتنمية الاقتصادية يتعلق بالاستخدام الأمثل لرأس المال القليل أو النادر أصلاً (محمد ٢٠٠٨، عيد ٢٠٠٩).

ويشيع استخدام معيار عدد العاملين في جميع أنحاء العالم، إلا أنه تجد الإشارة إلى أن المعيار يختلف من مجتمع إلى آخر طبقاً لظروف المجتمع ودرجة تطوره ومستويات الأسعار والفلسفة الاقتصادية السائدة، فمثلاً في اليابان كان يتم تعريف الصناعات الصغيرة قبل الحرب العالمية الثانية بأنها: المنشآت التي يعمل بها ١٠٠ عامل فأقل، وبعد هذه الحرب أصبح تعريف الصناعات الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من ٣٠٠ عامل. وبالنسبة لمنظمة العمل الدولية، فقد أصدرت توصيات خاصة باعتبار أن الصناعات الصغيرة في الدول الأفريقية: هي المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً. ومن التصنيفات المستخدمة في هذا المجال ما يسمى بتصنيف **Brotch and Heimins** والذي يميز المنشآت على النحو التالي (السهلاوي ٢٠٠١):-

- منشآت أعمال أسرية (١ - ٩ عمال) .
- منشآت أعمال صغيرة (١٠ - ٤٩ عامل) .
- منشآت أعمال متوسطة (٥٠ - ١٠٠ عامل) .
- منشآت أعمال كبيرة (أكثر من ١٠٠ عامل) .

كما تعتبر منظمة المنشآت الصغيرة الأمريكية SBA هي الرائدة في تبني هذا المعيار. حيث تعرف المنشأة الصغيرة بأنها تلك المنشأة التي يعمل بها ٥٠٠ عامل فأقل.

(٣) التعريف وفق المنهج النوعي:

أ- الإنتاج غير المركز والاستناد إلى الأسواق المحلية.

ب- المشاريع الصغيرة تلبى احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواء على صعيد المنتجات أو الخدمات.

ج- الدور المركزي لصاحب المشروع.

د- إن صاحب المشروع هو مالك ومديد المشروع الصغير.

هـ- الأساس العائلي للإنتاج.

و- استراتيجيات التعاون.

ز- التعاقد من الباطن.

وعليه فقد اشار عدد من الباحثين (العشماوى ٢٠٠٦، جبر ٢٠٠٦) أيضا إلى أن هناك تعريفات متعددة منها ما يلي :

(١) التعريف البريطاني: عرف قانون الشركات ١٩٨٥ المشروع الصغير أو المتوسط بأنه للمشروع الذي يفى بشرطين أو أكثر من :

• حجم تداول سنوي لا يزيد عن ٨ مليون جنيه إسترليني .

• حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن ٢,٨ مليون جنيه إسترليني.

• عدد من العمال وموظفين لا يزيد عن ٢٥٠ موظف.

هذه المحددات الثلاثة قاصرة على شمل كل ما هو صغير وحيث أن ما هو صغير في الصناعات الخدمية قد لا يكون كذلك في مجال السياحة أو الصناعات التحويلية ولقد تم معالجة هذه الفروق والاختلافات من خلال إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي.

تعريفات خاصة لكل قطاع اقتصادي

م	المجال	معيير القياس كحد أدنى
١	التصنيع	٢٠٠ عامل
٢	البيع بالتجزئة	١٨٥٠٠٠ جنيه إسترليني حجم تداول سنوي
٣	البيع بالجملة	٣٧٠٠٠٠ حجم تداول سنوي
٤	البناء	٢٥ عامل
٥	المناجم	٢٥ عامل
٦	تجارة السيارات	٣٦٥٠٠٠ جنيه حجم تداول سنوي
٧	خدمة متنوعة	١٨٥٠٠٠ جنيه حجم تداول سنوي
٨	شركات النقل	٥ سيارات

(٢) التعريف الأوروبي:

وضع الاتحاد الأوروبي تعريف كمي للمشروع الصغير بالمحددات الآتية:

حجم تداول سنوي لا يزيد عن ١٦ مليون جنيه إسترليني.

حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن ٨ مليون جنيه إسترليني.

عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن ٢٥٠ عامل وموظف.

(٣) تعريف جنوب شرق آسيا:

لا يوجد تعريف واحد شامل للمشروع الصغير حيث يختلف ظروف ومواصفات النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة من دولة لأخرى فيما ينطبق على المشروع الصغير في بريطانيا وأمريكا لا ينطبق بالضرورة في مناطق أخرى.

دول جنوب شرق آسيا أوجد لها تعريفات ومعايير قياس للمشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا وهي التعريفات المعمول بها في خمسة من دول جنوب شرق آسيا وفق ما هو موضح بالجدول :

م	الدولة	معياري القياس كحد أقصى
١	إندونيسيا	أقل من ١٩ عامل
٢	ماليزيا	أقل من ٢٥ عامل
٣	الفلبين	أقل من ٩٩ عامل
٤	سنغافورة	أقل من ٥٠ عامل
٥	تايلاند	أقل من ٥٠ عامل

وفيما يلي ملخص لبعض الدول التي تعتمد كثيراً على معيار عدد العمالة في تعريف المنشآت.

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
كندا	<ul style="list-style-type: none"> غير مستخدم أقل من ٥٠٠ في الصناعي و٥٠ في الخدمي غير مستخدم 	<ul style="list-style-type: none"> أقل من ٥ ملايين دولار مبيعات سنوياً.
الولايات المتحدة	<ul style="list-style-type: none"> أقل من ٥٠٠ غير مستخدم غير مستخدم 	<ul style="list-style-type: none"> غير سائد عادة أقل من ٥ ملايين دولار مبيعات سنوياً
الاتحاد الأوروبي	<ul style="list-style-type: none"> أقل من ١٠ أقل من ٥٠ أقل من ٥٠ إلى ٢٥٠ 	<ul style="list-style-type: none"> مستقل أقل من ٧ ملايين يورو مبيعات أو ٥ مليون أصول أقل من ٤٠ مليون مبيعات أو ٢٧ مليون أصول

لا يوجد	هناك تعريفان رسميان مستخدمان • اقل من ١٠ • اقل من ٥٠ (اقل من ١٠٠) • اقل من ٢٥٠ (اقل من ٥٠٠)	المكسيك • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط
لا يوجد	• غير مستخدم • اقل من ٢٠٠ في كثافة العمالة • اقل من ١٠٠ في كثافة رأس المال	تايلاند • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط
لا يوجد	• اقل من ١٠ • من ١٠ إلى ٤٩ • من ٥٠ إلى ١٩٩	تركيا • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط
لا يوجد	أقل من ٥ عمال من ٥ - ١٩ عامل من ٢٠ - ٩٩ عامل من ١٠٠ فما فوق	اليونيدو (الدول النامية) • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط • الكبيرة
لا يوجد	٩٩ عامل وأقل من ١٠٠ - ٤٩٩ عامل ٥٠٠ عامل فما فوق	اليونيدو (الدول الصناعية) • الصغير • المتوسط • الكبيرة
لا يوجد	(وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ١٩٩٨) • من ١ إلى ٥ • من ٥ إلى ١٤ • من ١٥ إلى ٤٩	مصر • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط

المصدر : تم تجميع المعلومات من الدراسات السابقة.

التصنيف المقترح :

بعد مراجعة التعريفات والتصنيفات الدولية للمنشآت الصغيرة ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة (العشماوى ٢٠٠٦، جبر ٢٠٠٦) لعدد من الدول النامية والمتقدمة عددها ٥٤ دولة امكن تصنيف التعريفات للمنشآت الصغيرة لديها بحسب ما يوضح الجدول :

المعيار	عدد العاملين	أصول عاملة	حجم المبيعات	العمالة والمبيعات	العمالة والأصول	المبيعات والأصول	الإجمالي
دول متقدمة	٩	١	٠	٢	٣	٠	١٥
دول نامية	٦	١٠	١	٥	١٦	١	٣٩
الإجمالي	١٥	١١	١	٧	١٩	١	٥٤

ويلاحظ من الجدول السابق أن معيار عدد العاملين تم استخدامه لوحده في ١٥ دولة أو تم اعتماده مركباً مع تصنيف آخر في ٤١ دولة من ٥٤ دولة في العالم. وعليه فيرى الباحثون إن معيار العمالة هو أحد المعايير الهامة التي يجب أن يعتمد في المملكة العربية السعودية. ويبقى الحاجة إلى معيار آخر للوصول إلى أكثر دقة. وحيث تم مناقشة هذه المعايير باستفاضة في أحد ورش العمل لهذه الدراسة فقد خلص الباحثون إلى اختيار معيار حجم المبيعات كمعيار مساند يمكن استخدامه مع معيار العمالة (عدد العاملين). وقبل وصف هذا المعيار نشير إلى عدد من الدراسات المحلية في المملكة العربية السعودية، وكذلك التعريفات التي طرحتها الجهات الرسمية في تقاريرها وإحصاءاتها وتصنيفاتها على مستوى المملكة ويمكن أن نبرز في هذا الصدد ومن خلال الجدول الآتي تعريفات أهم الجهات:

تعريف المنشأة الصغيرة لدى بعض الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية

ملاحظات	المعيار	الجهة
الصغيرة ٥ مليون فأقل	رأس المال	وزارة المالية (مؤسسة النقد)
المتوسطة من ٥ مليون إلى أقل من ٣٠ مليون		
الكبيرة أكثر من ٣٠ مليون		
الصغيرة جداً ١ - ١٩	العمالة	وزارة الشؤون الاجتماعية
الصغيرة ٠٢ - ٩٩		
الصغيرة أقل من ٣٠	العمالة	الغرفة التجارية الصناعية (بجد)
المتوسطة من ٣٠ - ٦٠		
الكبيرة تزيد عن ٦٠		
الصغيرة أقل من ٣٧٥ ألف ريال سعودي	رأس المال	
المتوسطة من ٣٧٥ ألف إلى أقل من ٢٠ مليون ريال		
الكبيرة أكثر من ٢٠ مليون ريال		
الصغيرة أقل من ١٠	العمالة	وزارة التخطيط والاقتصاد
المتوسطة من ١٠ - ٤٩		
الكبيرة تزيد عن ٥٠		
الصغيرة أقل من ٢٠	العمالة	مجلس الغرف السعودية
المتوسطة من ٢٠ - ٥٩		
الكبيرة أكثر من ٦٠		

العمالة	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
العمالة	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
العمالة	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
رأس المال	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
رأس المال	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
رأس المال	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض
العمالة	وزارة التجارة والصناعة (الاستراتيجية الوطنية للصناعة)
العمالة	وزارة التجارة والصناعة (الاستراتيجية الوطنية للصناعة)
العمالة	وزارة التجارة والصناعة (الاستراتيجية الوطنية للصناعة)
رأس المال	وزارة التجارة والصناعة (الاستراتيجية الوطنية للصناعة)
رأس المال	وزارة التجارة والصناعة (الاستراتيجية الوطنية للصناعة)
رأس المال	وزارة التجارة والصناعة (الاستراتيجية الوطنية للصناعة)
العمالة	وزارة العمل
العمالة	وزارة العمل
العمالة	وزارة العمل

المصدر : تم تجميع المعلومات من الدراسات السابقة والإحصاءات المنشورة لهذه الجهات حتى ٢٠١٢.

ويقترح فريق الدراسة كأساس مبدئي تبني التصنيف التالي للمنشآت تعزيزاً ومباركة للجهود السابقة التي بذلت من الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية. وقد بدأ فريق العمل بتصنيف يعتمد على الأنشطة ثم محاولة دمج أكثر من معيار كمي ونوعي فخرج الفريق بتصنيف مركب يصعب تعميمه. فرأى المشاركون وفريق العمل أن تبسيط هذا التصنيف سهيلاً للتطبيق في هذه المرحلة من نمو المفهوم في المملكة بالرغم من قناعة الفريق أن التصنيف الأمثل هو التصنيف القائم على أساس النشاط الإقتصادي بحيث يختلف تصنيف المنشأة الصغيرة في الصناعة عنها في الخدمات. كما يحسن أن يجمع التصنيف بين عناصر كمية وأخرى نوعية. كما رأى بعض المتخصصين أن التصنيف من المناسب أن يتضمن المنشآت الكبيرة جداً ويكون خماسياً.

أما تحديد الحد الرقم الفاصل فقد تم من خلال استقراء واستعراض العديد من الدراسات المحلية في الدول النامية المشابهة، وكذلك التصنيفات السابقة التي قامت بها الجهات المحلية في السعودية، كما تم الأخذ بالاعتبار مدى تأثير هذا التصنيف على عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة نسبة للمنشآت الكبيرة. وقد تم مناقشة هذا التصنيف في ورش العمل المصاحبة لهذه الدراسة والتي شارك فيها ممثلون عن كل الجهات الحكومية التي وضعت تعريفاً سابقاً، وتم عرضه بعد ذلك على عدد كبير من خبراء ومختصين بريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة لتلقيحه والتعليق عليه وتم بعد ذلك الخروج بهذه النتيجة التي أيدتها أغلب المشاركين وأصحاب الاختصاص.

التصنيف	منشأة صغيرة جداً	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة	منشأة كبيرة
عدد العاملين	أقل من ٥	من ٥ إلى ٥٠	من ٥١ إلى ٢٥٠	أكثر من ٢٥٠
المبيعات السنوية	أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ريال	من ٥٠٠,٠٠٠ إلى ١٠ مليون ريال	من ١٠ مليون إلى ٥٠ مليون ريال	أكثر من ٥٠ مليون ريال

الدروس المستفادة من المسح الأدبي للدراسات السابقة

١. الملاحظات والمؤشرات المستخلصة بشأن مفهوم وخصائص المشروع الصغير.

تم استخلاص من المسح الأدبي الملاحظات والمؤشرات التالية :

١/١ - مفهوم المشروع الصغير:

- (١) تختلف الآراء حول تعريف المشروع الصغير نظراً لاختلاف المعيار الذي يستند إليه التعريف.
- (٢) عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة نظراً لاختلاف ظروف ومواصفات النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى.
- (٣) تتعدد التعريفات باختلاف مجال أو قطاع نشاط المشروع الصغير.
- (٤) وضوح تعدد معايير تحديد مفهوم المشروع الصغير.
- (٥) تتعدد معايير تعريف المشروعات الصغيرة
- (٦) عدم وضوح وتفسير مفهوم لفظ صغير الحجم يجعل التفرقة بين المشروعات غير خاضعة لمقياس دقيق.
- (٧) بعض التعريفات تدرج الحرفة ضمن المشروعات الصغيرة في حين أن بعض الكتابات تفرق بين الحرفة الزمنية التي ساد فيها العمل بالحرفة وبين غيرها التي بدا فيها العمل في المشروعات الصغيرة.
- (٨) أهمية الاعتماد على معيار مركب يستخدم للتفرقة بين أحجام المشروعات.
- (٩) أهمية مراعاة طبيعة النشاط عند تطبيق معايير مفهوم المشروع الصغير.
- (١٠) ضرورة مراعاة خصائص كل دولة عند تطبيق معايير مفهوم المشروع الصغير.

٢/١ خصائص المشروع الصغير :

أ) العمالة بالمشروع الصغير :

- (١) لا يوجد اتفاق بين الكتابات على عدد ونوعية الأفراد الذين يعملون بالمشروع الصغير.
- (٢) وضوح الربط بين المشروعات الصغيرة وعدد العاملين بها.
- (٣) قلة حجم العمالة يمكن أن يكون معيار غير ملائم خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الموجود حالياً.
- (٤) قد لا يكون معيار العدد مقبولاً بمفرده نظراً لأن معيار العدد يختلف في ظل تغير المستوى التكنولوجي.
- (٥) يحتاج المفهوم المرتبط بالمستوى التكنولوجي أن يحدد نوع التكنولوجيا أو درجة الآلية بالإضافة إلى عدد العمالة وارتباطها بتخصص النشاط.
- (٦) اعتماد المشروع الصغير على مهارة العمال.
- (٧) عدم وجود مقياساً محددة لعدد العاملين بالمشروع الصغير.

ب) حجم المشروع الصغير :

- (١) معظم الخصائص التي تم تناولها يمكن أن تنطبق على كافة المشروعات بغض النظر عن أحجامها ونوعها، وذلك نظراً لغياب معيار ثابت للتفرقة بين أحجام المشروعات .
- (٢) لا يوجد اتفاق على معايير محددة كأساس للتفرقة بين المشروعات من حيث أحجامها.
- (٣) التأكيد على أن التوصل إلى تعريف واحد ومحدد يساعد على التفرقة بين المشروع الصغير والمشروع الكبير.
- (٤) الإشارة لأهمية وجود أسس ومعايير تصلح بشكل تام لتقسيم المشروعات من حيث الحجم إلى صناعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم.

(ج) مصادر تمويل المشروع الصغير :

- (١) ليس بالضرورة أن يرتبط قلة عدد الممولين بحجم تمويل صغير وبالتالي يصبح المشروع صغير.
- (٢) تعدد حالات الخلط بين تصنيف المشروعات الصغيرة والشركة العائلية التي تمول من أموال العائلة.

(د) ملكية وإدارة المشروع الصغير :

- (١) تركز معظم التعريفات على معيار الجمع بين الملكية والإدارة ودافع تحقيق عائد لصاحب المشروع.
- (٢) خطورة اعتماد المشروع الصغير على الإدارة الفردية والرؤية الشخصية لصاحب المشروع.
- (٣) بعض الخصائص تتطلب المراجعة — فمثلاً عدم استقلال الملكية عن الإدارة فقد يكون المشروع صغير ويديره فرد غير مالكة.
- (٤) وضوح الربط بين خصائص المشروع الصغير وخصائص صاحب المشروع .
- (٥) وضوح الربط بين قدرة المشروع على البقاء والاستقرار بما لدى صاحب المشروع من رصيد معرفي ومهني.
- (٦) خطورة تنافس المشروع الصغير مع المشروعات المتوسطة أو المؤسسات الكبيرة
- (٧) وجود خلط بين الخصائص المرتبطة بالمشروع وممارسات صاحب المشروع.
- (٨) يوجد خلط واضح ومتكرر في الكتابات بين خصائص المشروع الصغير وأهدافه.
- (٩) يوجد خلط واضح ومتكرر بين خصائص المشروع الصغير والممارسات التي تتم داخل المشروع سواء كانت ايجابية أو سلبية.
- (١٠) تكرار التداخل الواضح بين تعريف المشروع الصغير وبين المهام والأنشطة وأسلوب الإدارة.
- (١١) عدم الدقة وعدم التحديد في تعريف صاحب المشروع.
- (١٢) لا تختلف المهارات المطروحة عن صاحب المشروع الصغير عن المهارات المتعارف عليها لأي مشرف أو مدير، — المهارات عامة وتطبق على أطراف أخرى متعددة — .
- (١٣) تدور المهارات حول مهارات إدارية وسلوكية وقيادية.
- (١٤) لم تشر أي دراسة عن المهارات المهنية أو الفنية لصاحب المشروع الصغير، رغم وضوح أهمية أن يكون لديه رصيد مهني أو فني.
- (١٥) يلاحظ أن نقاط القوة في معظم الكتابات تتركز على صاحب المشروع الصغير ذاته.
- (١٦) وضوح ظاهرة الثقافة والقيم السلبية لدى بعض أصحاب المشروعات الصغيرة أو لدى الشباب.
- (١٧) يؤكد البعض على وجود خلط وتداخل بين خصائص المشروع الصغير ذاته وخصائص الممارسات الايجابية والسلبية لصاحب أو إدارة المشروع.
- (١٨) يوجد خلط بين خصائص المشروعات الصغيرة وبين الممارسات الإدارية للمديرين بالمشروع.

(هـ) مراحل تطور المشروع

- (١) وضوح أهمية التركيز عن مرحلة ما قبل بدء تشغيل المشروع .
- (٢) قد تختلف خصائص المشروع في بدايته وخصائصه بعد فترة من التشغيل مثل انخفاض التكاليف بعد فترة وارتفاعها في البداية.
- (٣) يوجد خلط بين المتطلبات والأدوار التي تؤديها المشروعات الصغيرة وما تم الإشارة إليه على أنه خصائص.
- (٤) من المفضل مراعاة تأثير كافة التطورات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة على خصائصها.
- (٥) الإشارة إلى أن المشروعات الصغيرة التي تساهم في حل مشكلة البطالة والفقر وتوفير فرص العمل يجب أن تنال رعاية أفضل من غيرها من المشروعات.

و (بيئة المشروع الصغير :

- (١) يوجد تداخل و خلط بين خصائص المشروع وخصائص بيئة المشروع .
- (٢) تعدد وتنوع مصادر تهديد استقرار ونمو المشروعات الصغيرة .
- (٣) قد تكون الإجراءات الرسمية والمستندات المطلوبة أحد العوائق أمام المشروع الصغير.
- (٤) تشير كتابات عديدة إلى أن حدود انتشار المشروع الصغير محدودة ومقيدة نظراً لارتباطه بالبيئة المحلية المحيطة به.
- (٥) ندرة الكتابات التي تتناول منهج إعداد وتطوير التنظيم الإداري للمشروعات الصغيرة.
- (٦) وضوح أهمية ملائمة التنظيم والإدارة لخصائص المشروع الصغير وخطورة تأثير عدم ملاءمته على نظام الإدارة وأسلوب العمل بالمشروع الصغير.
- (٧) معظم الكتابات تركز على أن المشروع الصغير بمثابة مركز تدريب للشباب.
- (٨) بعض الخصائص التي تناولتها كتابات عديدة عن المشاريع الصغيرة تحتاج إلى مراجعة في ضوء المتغيرات الحديثة خاصة عنصر التقنية.
- (٩) قد يعاني المشروع الصغير من ضعف القدرة التنافسية لمنتجاته من حيث الجودة وتلبية كافة الأذواق.
- (١٠) التسويق من أكبر المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة وتهدد قدراتها على الاستمرار.
- (١١) الثقافة والقيم السلبية وغيرها قد تكون لدى الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة، تمثل أحد أهم التحديات أمام المشروعات الصغيرة.
- (١٢) يوجد تداخل بين خصائص المشروع ذاته وخصائص بيئة المشروع.

٢. الملاحظات والمؤشرات المستخلصة بشأن أهمية وأهداف المشروعات الصغيرة:

تم استخلاص من المسح الأدبي الملاحظات والمؤشرات التالية:

- (١) يوجد خلط بين خصائص الممارسات الخاصة بالعمل في المشروعات الصغيرة وبين المزايا التي يمكن التحقق نتيجة سمات المشروعات الصغيرة.
- (٢) معظم المزايا التي أوردتها الكتابات ليست خاصة بالمشروعات الصغيرة نظراً لأنها تخص كافة المشروعات على اختلاف أحجامها وأنواعها.
- (٣) اتساع نطاق الأهداف للمشروع الصغير وشموليتها بصورة تتداخل مع أهداف كافة الأنشطة الاقتصادية.
- (٤) تؤكد كتابات عديدة على أن المشروعات الصغيرة مطلب هام لدعم الصناعات الكبيرة ويحقق فوائد عظيمة لها بما يحقق فائدة وقيمة على المستوى العام للاقتصاد.
- (٥) تشير بعض الكتابات إلى أهمية دعم المشروعات الصغيرة استناداً لدورها في دعم الدخل القومي لاقتصاديات الدول.
- (٦) التأكيد على أن إنشاء المشروعات الصغيرة تمثل ضرورة قومية تساعد في التغلب على البطالة.
- (٧) تشير العديد من الدراسات بأنه يوجد علاقة بين درجة الاهتمام ودعم المشروعات الصغيرة وبين نسبة البطالة .
- (٨) الإشارة إلى أن طاقة الشباب مهدرة ويجب استغلالها من خلال المشروعات الصغيرة لدعم اقتصاديات الدول العربية.
- (٩) تعدد وتنوع مجالات المنافع المتحققة من المشروعات الصغيرة.
- (١٠) عدم وجود تصنيف للفوائد المتحققة للجهات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة وهم:

- المالك .

- العاملين .

- الدولة .

- المجتمع المحيط .

(١١) يوجد تداخل بين أهداف الأطراف ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة.

(١٢) وضوح الحاجة إلى وجود إطار رسمي نظامي يختص بمهام ومسئوليات توليد وتبني أفكار المشروعات الصغيرة.

(١٣) وضوح ضرورة ربط سياسة تبني أفكار المشروعات الصغيرة بمجالات ومشاريع التنمية.

(١٤) التأكيد على أن ارتفاع معدل الابتكار يزيد من احتمالات نمو المشروعات الصغيرة.

(١٥) غالبية الكتابات تتناول أهمية ومناخ المشروعات الصغيرة من المدخل الوصفي أو الافتراضي دون عرض إحصاءات تبرر ذلك .

(١٦) تؤكد بعض الدراسات على ضرورة مراجعة الإجراءات الرسمية لإنشاء المشروعات الصغيرة.

(١٧) العديد من الدراسات تؤكد على أهمية وجدوى التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة.

٣. الملاحظات والمؤشرات المستخلصة بشأن البرامج الداعمة ومتطلبات نجاح المشروعات الصغيرة :

تم استخلاص الملاحظات والمؤشرات التالية من المسح الأدبي:

(١) التأكيد على أهمية تحديد الهدف ووضع الخطط في نجاح المشروعات الصغيرة.

(٢) الإشارة إلى أن نجاح المشروع يرتبط بكل من سمات صاحب المشروع (أو مديره) وممارساته.

(٣) يوجد تداخل بين السمات الشخصية التي يلزم توافرها لدى مالك المشروع وتلك التي ترتبط بالممارسات العملية.

(٤) يوجد خلط بين عوامل النجاح المرتبط بمالك المشروع تلك المتعلقة بالأنشطة الإدارية.

(٥) التأكيد على أهمية بناء فريق العمل المتجانس لأنه يساهم في بقاء المشاريع الصغيرة في السوق.

(٦) التأكيد على أن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى الرعاية سواء من خلال الدعم لبعض المشروعات أو إعفاء البعض من أعباء التنمية الإقليمية.

(٧) أهمية ربط الموافقة على إنشاء المشروعات الصغيرة باحتياجات المنطقة الجغرافية.

(٨) بعض الدوافع ومسببات نجاح المشروعات الصغيرة يرجع إلى مصادرة محفزه والبعض الآخر قد يكون نظرا لوجود بعض الجوانب السلبية.

(٩) دوافع إنشاء المشروعات الصغيرة ترجع في بعض الأحيان إلى عوامل محفزة وأحيانا أخرى ترجع إلى عوامل أو جوانب سلبية يمر بها الشخص أو تتواجد في بيئة العمل.

(١٠) ترتبط دوافع ومحفزات إنشاء المشروعات الصغيرة بالفرد والبعض الآخر يرتبط بكل من الدولة والمحيطين بالفرد.

(١١) تتعدد مصادر الحصول على الأموال المطلوبة لتمويل المشروع (بعضها شخصي والآخر من الغير) .

(١٢) تختلف صور التمويل من الغير فبعضها يفرض التزامات على صاحب الفكرة والآخر بدون التزامات.

(١٣) للبنوك دور حيوي في تمويل المشروعات الصغيرة وتتعدد صور هذا التمويل (قروض/شراكة/ مضاربة/ ...)

(١٤) تبين وجود فرص استثمارية عدد كبير من البنوك في دعم برنامج كفالة.

(١٥) أكثر البنوك مساهمة في دعم المشروعات الصغيرة هي:

- البنك الأهلي التجاري

- بنك الرياض

- بنك الراجحي
- البنك العربي

(١٦) أكثر الشروط تحديدا تلك الشروط التي يضعها صندوق التنمية الصناعية السعودي لكفالة.

(١٧) عدم وضوح دور صندوق التنمية الصناعية السعودي بعد الكفالة وحصول المشروع على القرض.

(١٨) دعم بنوك التمويل وصندوق التنمية الصناعية السعودي للمشروعات الصغيرة يحتاج إلى ضمانات.

(١٩) تزايد أعداد الكفالات وحجم التمويل المقدم من خلال برنامج كفالة رغم أن الزيادة غير مستقرة.

٤. الملاحظات والمؤشرات المستخلصة بشأن التحديات والمخاطر أمام المشروعات الصغيرة:

تم استخلاص الملاحظات والمؤشرات التالية من المسح الأدبي:

(١) غياب الوعي الاستراتيجي الخاص بالمشروع وصاحب المشروع من الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى الفشل في البقاء والاستمرار.

(٢) وضوح التركيز على دور التسويق في نجاح أو فشل المشروع الصغير.

(٣) غالبية الأسباب التي يشار إليها على أنها أسباب فشل المشروعات الصغيرة هي أسباب عامة تنطبق على كل المنشآت.

(٤) يرى البعض أن السبب الأكثر ارتباطا بفشل المشروعات الصغيرة هو النمط الفردي في إدارة المشروع.

(٥) تشير بعض الدراسات إلى ضعف القدرة التنافسية لمنتجات المشروع الصغير (استنادا إلى ضعف الجودة وعدم تلبية كافة الأذواق).

(٦) يوضح البعض أن عدم الاستفادة من تجارب المشروعات الصغيرة التي لم تتمكن من النجاح يمثل أحد أهم مسببات تكرار الفشل في مشروعات صغيرة أخرى.

(٧) تبيين وجود خلط بين أسباب الفشل وأسباب التعثر دون توضيح أساليب وأدوات المبادرة والوقاية وأساليب وأدوات العلاج والتصحيح.

(٨) يوجد خلط بين نقاط الضعف أو بعض أخطاء الممارسات الإدارية وبين مسببات الفشل.

(٩) يوجد خلط واضح ومتكرر بين أسباب الفشل ونواتج هذا الفشل، ومن ثم اختلاط وتداخل في الإجراءات التصحيحية.

(١٠) التأكيد على أن بوادر وظواهر احتمالات فشل المشروع يمكن أن تبدأ أو تظهر من قبل تنفيذ المشروع.

(١١) يوجد خلط بين الأسباب التي ترجع إلى إمكانات الشخص المسئول عن المشروع الصغير والأسباب المرتبطة بممارساته.

(١٢) أن سوء الإدارة للمشروع الصغير هو أبرز عوامل الفشل لعديد من المشروعات الصغيرة.

(١٣) التأكيد على أن عدم قدرة المشروعات الصغيرة بوضعها الحالي على منافسة المشروعات الكبيرة.

(١٤) يوجد خلط واضح بين الممارسات الخاطئة في إدارة وتنفيذ المهام بالمشروع الصغير وبين المخاطر والتحديات التي تواجهه، ساهم في تعثر وفشل العديد من المشروعات الصغيرة.

(١٥) الاتفاق على أن النقص في مستوى المهارات الإدارية وغياب للعديد من السمات الشخصية الواجب توافرها لدى صاحب المشروع (مدير المشروع).

(١٦) ارتفاع تكلفة إيجار مكان تنفيذ المشروع الصغير يمثل إعاقة على استمراره.

(١٧) يشير البعض إلى أن عدم وجود تواصل أو روابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة يمثل تحد رئيسي أمام نجاح المشروعات الصغيرة.

(١٨) يوجد خلط بين النقاط السلبية لدى صاحب المشروع الصغير والجوانب السلبية ذات العلاقة بالمشروع ذاته.

- (٢١) عدم التفرقة بين احتمالات التعثر ومسبباته وحدوث الفشل بالفعل ونواتج فشل المشروع الصغير.
- (٢٢) تخلط بعض الكتابات بين مؤشرات عدم الكفاءة في إدارة المشروع الصغير وأسباب الاختفاء للمشروع.
- (٢٣) يوجد خلط واضح بين الظواهر السلبية والمشكلات لدى المشروع الصغير ومصادر هذه الظواهر المشكلات وأسبابها.
- (٢٤) يوجد خلط بين ما يمكن أن يكون مشكلة وما يطلق عليه ممارسات إدارية غير سليمة بالمشروع الصغير.
- (٢٥) وضوح الحاجة إلى دراسة مشكلات المشروعات الصغيرة في قطاع الشركات العائلية.
- (٢٦) عدم تصنيف أسباب الفشل (أسباب مصدرها الأنظمة والتشريعات وسياسات العمل بالدولة وأسباب أخرى ترجع إلى ممارسات أصحاب المشروع) يحول دون التعامل السليم معها.
- (٢٧) يوجد شبه إجماع من جانب الباحثين على نقص أو غياب التخطيط بشكل عام والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص في المشروعات الصغيرة والاعتماد بدرجة كبيرة على الرؤية الشخصية لصاحب المشروع.
- (٢٨) اتضح وجود إهمال لأعمال تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للمشروعات الصغيرة
- (٢٩) ضعف الموارد المالية للمشروع يمثل عقبة في سبيل توفير الخبراء أو الممارسين المتميزين ذوي الروية والتجربة العملية في مجال المشروعات الصغيرة .

٥. الملاحظات والمؤشرات المستخلصة من الإحصاءات عن واقع وانجازات المشروعات الصغيرة:

- (١) انخفاض نسبة أعداد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة حيث بلغت (٣٨,٤) من إجمال العاملين في الصناعة بفارق قدره (٣٥,٩) عن الدولة الأولى في الترتيب (المغرب).
- (٢) وجود مشروعات صغيرة تنشا بشكل غير رسمي (دون المرور بالإجراءات الرسمية) وهذا يجعل الإحصاءات الخاصة بالمشروعات الصغيرة غير دقيقة.
- (٣) انخفاض نسبة الصادرات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة ، حيث بلغت (٥,٢) من صادرات الصناعة التحويلية بفارق قدره (٧٢,١) بالنسبة للدولة التي تحتل المرتبة الأولى في الترتيب (تونس).
- (٤) وضوح أهمية معرفة تأثير التباين بين خصائص الدول على أسس تكيل البيانات ومعايير التقييم لوضع وانجازات المشروعات الصغيرة.
- (٥) وضوح أهمية المشروعات الصغيرة لكافة الدولة المتقدمة والنامية والتي تعتبر من أهم الدعائم الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- (٦) وضوح أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق منافع للشركات والتأكيد على أن العلاقة تبادلية ونجاح كل منهم مقترن باستمرارية ونجاح الآخر).
- (٧) غالبية الكتابات تهتم بأعداد العمالة بالمشروعات الصغيرة، ولا تهتم باعتبارات أخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعمالة في المشروعات الصغيرة ومنها:

- نوعية العمالة (مؤهلات، خبرات، ... الخ) بالمشروعات الصغيرة.
- مزايا وحوافز العمالة بالمشروعات الصغيرة.
- معدل دوران العمالة بالمشروعات الصغيرة.



الجزء الثالث

الدراسة الميدانية



ورش العمل

قامت الدراسة بعقد ستة ورش عمل مركزة وذلك لتحقيق عدداً من الأهداف العامة للدراسة وذلك بوضع الإطار العام للدراسة الميدانية ومراجعة الاستبانات ومحتواها ومدى مصداقيتها، كما تم من خلال هذه الورش طرح ومراجعة ما يجب ان تتضمنه الاستبيانات الموجهة للفئات المشاركة في الدراسة، ومن خلال ورش العمل تم مناقشة أهم خصائص المنشآت الصغيرة، والفرص والتحديات التي تواجهها، وكذلك العوائق التي تعيق تقدمها. ومن خلال هذه الورش تم مراجعة مخرجات الدراسة ونتائجها، كما تم وضع التوصيات ومناقشة المبادرات المناسبة للدراسة. وقد شارك في هذه الورش أكثر من ٣٠٠ مشارك. وكانت أبرز الجهات المشاركة هي الآتي:

الجهات المشاركة:

- ١- صندوق تنمية الموارد البشرية
- ٢- جمعية ريادة الأعمال
- ٣- البنك السعودي للتسليف والإدخار
- ٤- الهيئة العليا للسياحة والآثار
- ٥- مجلس الغرف السعودية
- ٦- شركة سمة
- ٧- جامعة الملك سعود
- ٨- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
- ٩- جامعة الأمير محمد بن فهد
- ١٠- الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية
- ١١- صندوق التنمية الصناعي
- ١٢- وزارة العمل
- ١٣- وزارة التجارة والصناعة
- ١٤- شركة أرامكو
- ١٥- شركة الاتصالات السعودية

وقد انتهت ورش العمل بعدة مخرجات نذكر منها ما يلي :

أولاً: الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة ومقترحات علاجها:

أ. الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

- ١) غياب الوعي لدى المستفيدين (أصحاب المشروعات الصغيرة) بالمنشآت الداعمة مالياً للمشروعات الصغيرة، حيث أن البعض على علم بالجهات ولكن يفتقر تفاصيل التعامل مع هذه الجهات.
- ٢) يفتقد أصحاب المشروعات الصغيرة لآليات إقناع الجهات الداعمة.
- ٣) ضعف البرامج التسويقية الداعمة لتمويل المشروعات الصغيرة.
- ٤) صعوبة الضمانات التي تطلبها جهات التمويل، حيث أنهم يطلبون كفيل بما يمثل عقبة نحو الحصول على التمويل المرغوب.
- ٥) غياب الرؤية الاستثمارية لدى كل من صاحب المشروع ولدى الأطراف التي تتعامل معه من جانب جهات التمويل.
- ٦) ضعف الخبرات المالية لدى صاحب المشروع، (القدرة على تحليل جدوى المشروع مالياً).

- (٧) غياب المعرفة بمتطلبات التجهيز والتأهيل لدى الشباب بما يمكنهم من طلب قرض.
- (٨) الانشغال بكيفية سداد أموال الجهات الداعمة قبل الحصول على القرض.
- (٩) الانفصال التام بين ممارسات وأنشطة كافة الداعمون للمشروعات الصغيرة بما يعطل برنامج دعم ملاك المشروعات.
- (١٠) ضعف تأهيل الكوادر البشرية المسؤولين عن تقييم طلبات أصحاب المشروعات الصغيرة.
- (١١) قيمة الدعم المالي منخفضة (التمويل غير كاف).
- (١٢) ارتفاع كلفة الحصول على الدعم المالي.
- (١٣) عدم وجود فترة سماح كافية في بداية نشأة المشروع.
- (١٤) امتناع البنوك التجارية عن تقديم التمويل للمنشآت الصغيرة.
- (١٥) تأخر اعتماد صرف التمويل.
- (١٦) ضمانات الحصول على التمويل تعجيزية.
- (١٧) غياب القدرة على مراقبة صرف التمويل وإدارته.
- (١٨) ضعف البرامج التسويقية للبرامج الداعمة.
- (١٩) غياب التكامل في آليات قبول المشروع أو رفضه.
- (٢٠) عدم الاهتمام بدراسة الجدوى.
- (٢١) غياب الشفافية.
- (٢٢) عدم معرفة بعض مصادر التمويل.
- (٢٣) تقديم الإرشاد لأصحاب المشروعات الصغيرة.

ثانياً: الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة من جانب الخدمات غير المالية وسبل التعامل معها والمقترحات الحلول:

١- الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة من جانب الخدمات غير المالية وسبل التعامل معها:

- (١) غياب ثقافة العمل الحر.
- (٢) تعقد إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات (طول وكثرة الإجراءات).
- (٣) نقص المعلومات لدى أصحاب المشروعات الصغيرة عن الخدمات غير المالية للمنشآت الصغيرة.
- (٤) غياب المهارات الريادية لدى صاحب المشروع (كيف يحول الفكرة لمشروع).
- (٥) ضعف تواصل المستثمر مع الجهات الداعمة.
- (٦) غياب الإرشاد لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- (٧) ضعف المستوى الفني لدى المتعاملين مع أصحاب المشروعات الصغيرة.
- (٨) غياب الجهود التسويقية للفكرة من جانب المستثمر الصغير.
- (٩) ضعف مستوى الثقة لدى الشباب.
- (١٠) ضعف كفاءة دراسات الجدوى.
- (١١) عدم توافر دراسات الجدوى المناسبة للمشروع، وعدم الجدية في استكمال جوانبها، بالإضافة لضعف أو غياب المتخصصين في إجراء دراسات الجدوى.

- ١٢) ندرة المعلومات والدراسة التسويقية من جانب الجهة الراعية.
- ١٣) ضعف الثقة في المستثمر السعودي الصغير.
- ١٤) غياب التواصل بين المستثمرين في نفس المجال للتعرف على المعوقات وسبل مواجهتها.
- ١٥) الدعم الحالي شكلي.
- ١٦) لا يوجد رقابة لدور القائمين بالدعم الفني للمشروع الصغير.
- ١٧) ضعف دور الجهات الداعمة في تسويق منتجات الشباب.
- ١٨) عدم التواصل مع المستثمر بعد منحه الترخيص.
- ١٩) عدم تحمل الجهة الراعية لمسئولية فشل المشروع.
- ٢٠) غياب الإرشاد وعدم إشراك الرياديين في الإرشاد.
- ٢١) نقص المهارات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة.
- ٢٢) غياب دور الإعلام عن تنمية فكر ريادة الأعمال.
- ٢٣) عدم وجود مؤسسات متخصصة في تسويق منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة.
- ٢٤) جهات الدعم الحالية تدعم بعد بداية المشروع فقط.
- ٢٥) غياب أو ضعف وحدة الدعم الفني لدى الجهات الداعمة.

المبادرات:

وقد حدد المشاركون في ورشة العمل السادسة بعض المبادرات من الدراسة، وسيتم استعراضها في الجزء الرابع من الدراسة والمخصص للتوصيات وإجمالاً فقد كانت على النحو التالي :

١. بناء قاعدة بيانات عن المنشآت الصغيرة.
٢. إيجاد آلية لوضع رقم وطني لكل منشأة صغيرة.
٣. تأسيس موقع إلكتروني للمنشآت الصغيرة.
٤. إنشاء جمعيات مهنية للمنشآت الصغيرة المشابهة.
٥. إنشاء بنك متخصص لضمان التمويل للمنشآت الصغيرة.
٦. إنشاء خدمة الشباك الواحد للمنشآت الصغيرة.
٧. إنشاء شركة تسويق المنتجات للمنشآت الصغيرة.
٨. إنشاء وحدة إستشارية للمنشآت الصغيرة لتقديم خدمات الاستشارات الادارية والتسويقية والمالية وغيرها .
٩. العمل مع الجهات ذات العلاقة على إصدار قانون لقبول حزم الكفالة المتضامنة كحل للضمانات.
١٠. إنشاء هيئة مستقلة متخصصة للمنشآت الصغيرة.
١١. إنشاء شركة لتأجير العمالة السعودية.
١٢. إنشاء جهة لتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه للمنشآت الصغيرة.
١٣. إنشاء مرصد الكتروني للمنشآت الصغيرة (E- Training).
١٤. إعداد مناهج وبرامج تعليمية لتدريس ونشر ثقافة ريادة الأعمال.

١٥. إنشاء مشروع يبين الفصل بين التمويل والدعم المقدم للمنشآت الصغيرة.
١٦. العمل على مشروع الامتياز التجاري.
١٧. إنشاء آلية للتحالف مع الشركات التموينية المحلية.

أولاً : تصميم الاستبانات

تم تصميم تلك الاستبانات وفق المنهج التالي:

- ١) الاستفادة مما ورد بتقرير المسح الأدبي والدروس المستفادة منه بشأن ما يجب أن تتضمنه الاستبانات الخاصة بالجانب التطبيقي.
 - ٢) إعداد تقرير أولي بالعناصر المبدئية التي يجب أن تغطيها الاستبانات من الدراسة الميدانية واستطلاع آراء عينة من الخبراء والمتخصصين بشأنها.
 - ٣) دراسة وتحليل عديد من الاستبانات التي استخدمتها دراسات وبحوث سابقة وذات علاقة بالمنشآت الصغيرة.
 - ٤) إعداد المسودة الأولى للاستبانات.
 - ٥) تنفيذ عدد ٣ ورش عمل لمناقشة مكونات الاستبانات (شارك فيها جميعاً ممثلون عن صندوق تنمية الموارد البشرية):
 - أ- ورشة العمل الأولى: الرياض محرم ١٤٣٢هـ
 - ب- ورشة العمل الثانية: الرياض محرم ١٤٣٢هـ
 - ج- ورشة العمل الثالثة: الدمام ربيع أول ١٤٣٢هـ.
 - ٦) تطوير الاستبانات في ضوء المناقشات لورش العمل.
 - ٧) عرض ومناقشة الاستبانات مع عدد من الخبراء والمتخصصين (شارك فيها ممثلين عن صندوق تنمية الموارد البشرية).
 - ٨) توزيع الاستبانات لتجربتها وتحديد مجالات تطويرها.
 - ٩) تطوير الاستبانات في ضوء آراء الخبراء والمتخصصين وفي ضوء نتائج المرحلة التجريبية.
 - ١٠) مراجعة الاستبانات من فريق الدراسة وإعدادها في صورتها النهائية.
 - ١١) اعتماد الاستبانات من المشرف العام على الدراسة.
- وبناء على ما سبق تم تصميم الاستبانات التالية:
- ١) استبانة موجهة إلى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.
 - ٢) استبانة موجهة إلى فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.
 - ٣) استبانة موجهة إلى الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.
 - ٤) استبانة موجهة إلى الجهات والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.
 - ٥) استبانة موجهة إلى جهات ومؤسسات التوظيف في القطاعين العام والخاص.
 - ٦) استبانة موجهة إلى الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

ثانياً : بدء الجانب التطبيقي من الدراسة:

- ١) تحديد الضوابط العامة لضمان دقة وجودة تعبئة الاستبانات.
- ٢) إعداد وثيقة تتضمن كافة الضوابط العامة لتوزيع وتجميع الاستبانات الخاصة بالدراسة الميدانية.
- ٣) إبرام اتفاقية مع مكتب متخصص في البحوث الميدانية ليساهم في مهام توزيع وتجميع الاستبانات وتكويد البيانات وتفرغها.

- (٤) مراجعة الاستبانات والتأكد من دقتها واكتمالها.
- (٥) مراجعة ترميز عناصر وأسئلة الاستبانات وفق أسس ومتطلبات التحليل الإحصائي (SPSS).
- (٦) تصميم جداول التوزيع حسب أنواع الاستبانات ومحتوى الأسئلة بها.
- (٧) تفرغ الاستبانات في جداول التفرغ اللازمة لإجراء عملية التحليل الإحصائي.
- (٨) إجراء عملية التحليل واستخراج المخرجات وإعداد التقرير النهائي للدراسة.

لقد تم اللجوء إلى السجلات التجارية المسجلة في وزارة التجارة والصناعة حتى نهاية عام ٢٠١٠ والتي بلغت حوالي ٩١٣٨٣٥ سجل ثم تم عرض السجلات المسجلة في المدن المشاركة في الدراسة وهي ٧٧٠٩٣٥. وذلك لاستخدامها كأساس لمعرفة النسب المئوية لوزن كل مدينة لتوزيع الاستبانات وفقها. وفيما يلي تبين الجداول هذه النسب. وإجمالاً فقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على جميع المدن ٣٧٩٠ استبانة وقد تم جمع وتصفية ٣٦٠٩ استبانة صالحة للتحليل. أي بنسبة استجابة قدرها ٩٥٪. ولقد كان توزيع الاستبانات بحسب الجداول الآتية :

السجلات القائمة حسب المناطق الإدارية بالمملكة حتى ٢٠١٠/١٢/٣١

النسبة المئوية	عدد السجلات القائمة	المنطقة
٣٦٪	٢٨٠٥٣١	الرياض
٢٩٪	٢٢٤٢٧٨	مكة المكرمة
٢٠٪	١٥٧٩٠٧	الشرقية
٧٪	٥٠٤٨٨	القصيم
٣٪	٢٢٩٨٣	تبوك
٥٪	٣٤٧٤٨	عسير
١٠٠٪	٧٧٠٩٣٥	المجموع

ملاحظة: سوف يتم تطبيق النسب المئوية للسجلات القائمة حسب المناطق على المدن الرئيسية لكل منطقة.

توزيع الاستبانة رقم (١): المنشآت الصغيرة

المدينة	النسبة المئوية للسجلات	العدد الاجمالي	الصناعة	المقاولات	التجارة	الخدمات
الرياض	٣٦٪	٤٤٥	١٧	١٣٦	٢٥٢	٤٠
جدة	٢٩٪	٣٥٦	١٤	١٠٩	٢٠١	٣٢
الدمام	٢٠٪	٢٥١	١٠	٧٧	١٤٢	٢٢
بريدة	٧٪	٨٠	٣	٢٤	٤٥	٧
تبوك	٣٪	٣٦	١	١١	٢١	٣
ابها	٥٪	٥٥	٢	١٧	٣١	٥
المجموع	١٠٠٪	١٢٢٣	٣٠	٢٣٨	٤٤٠	٦٩

توزيع الاستبانة رقم (٢): الفئات المستفيدة من المنشآت الصغيرة

موظفي القطاعات		طلاب		العدد الاجمالي	النسبة المئوية	تعداد السكان	المدينة
الاهلية	الحكومية	الدبلومات	الجامعات				
٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١	١٠٠٢	%٤٨	٥١٨٨٢٨٦	الرياض
١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٦٦	٦٦٣	%٣٢	٣٤٣٠٦٩٧	جدة
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	١٧٤	%٨	٩٠٣٣١٢	الدمام
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٩٠	%٤	٤٦٧٤١٠	بريدة
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٩٩	%٥	٥١٢٦٢٩	تبوك
١١	١١	١١	١١	٤٦	%٢	٢٣٦١٥٧	ابها
٥١٩	٥١٩	٥١٩	٥١٩	٢٠٧٤	%١٠٠	١٠٧٣٨٤٩١	المجموع

توزيع نموذج رقم (٣) للجهات الداعمة و الراعية

العدد الاجمالي	النسبة المئوية للمنشآت	المدينة
٢١	%٣٦	الرياض
١٧	%٢٩	جدة
١٢	%٢٠	الدمام
٤	%٧	بريدة
٢	%٣	تبوك
٣	%٥	ابها
٥٧	%١٠٠	المجموع

توزيع نموذج رقم ٤ للجهات المختصة بالمنشآت الصغير

العدد الاجمالي	النسبة المئوية للمنشآت	المدينة
٣٧	%٣٦	الرياض
٣٠	%٢٩	جدة
٢١	%٢٠	الدمام
٧	%٧	بريدة
٣	%٣	تبوك
٥	%٥	ابها
١٠٢	%١٠٠	المجموع

توزيع نموذج رقم (٥): مؤسسات و جهات التوظيف

المدينة	النسبة المئوية للمنشآت	العدد الاجمالي
الرياض	٪٣٦	١٩
جدة	٪٢٩	١٥
الدمام	٪٢٠	١٠
بريدة	٪٧	٣
تبوك	٪٣	٢
ابها	٪٥	٢
المجموع	٪١٠٠	٥١

توزيع نموذج رقم (٦) للخبراء و المتخصصون

المدينة	النسبة المئوية للمنشآت	العدد الاجمالي
الرياض	٪٣٦	٣٧
جدة	٪٢٩	٣٠
الدمام	٪٢٠	٢١
بريدة	٪٧	٧
تبوك	٪٣	٣
ابها	٪٥	٥
المجموع	٪١٠٠	١٠٢

إجمالي عدد الاستبانات

الاستبانة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات التي تم جمعها	نسبة الاستجابة
١	١٣٠٠	١٢٢٣	٪٩٤,١
٢	٢١٥٠	٢٠٧٤	٪٩٦,٥
٣	٦٠	٥٧	٪٩٥,٠
٤	١١٠	١٠٢	٪٩٢,٧
٥	٦٠	٥١	٪٨٥,٠
٦	١١٠	١٠٢	٪٩٢,٧
المجموع	٣٧٩٠	٣٦٠٩	٪٩٥,٢

إجمالي الاستبانات التي تم جمعها حسب المدن

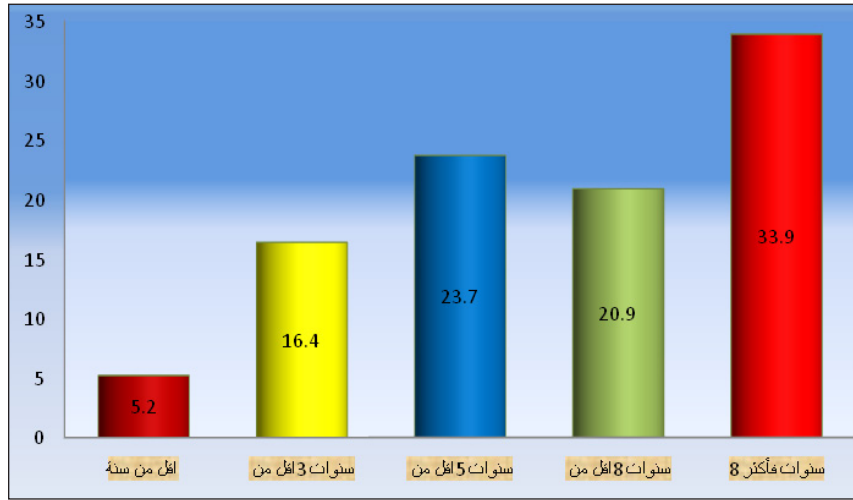
الرياض	جدة	الدمام	بريدة	تبوك	ابها	المجموع
١٥٦١	١١١٠	٤٨٨	١٩١	١٤٤	١١٥	٣٦٠٩

ثالثاً تحليل نتائج الدراسة

تم تصنيف نتائج الدراسة وفق الاستبيانات الموزعة على خمس فئات هي أصحاب المنشآت الصغيرة، ثم فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت الصغيرة، يليها الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة، ثم الأجهزة والمؤسسات المتخصصة بالمنشآت الصغيرة، وأخيراً الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة. تلى ذلك إجراء بعض المقارنات بين المشاركين في الأسئلة المشتركة للتوصل إلى رؤية متقاربة أو مؤكدة بين الفئات المشاركة في الدراسة. وفيما يلي شرحاً لنتائج الدراسة.

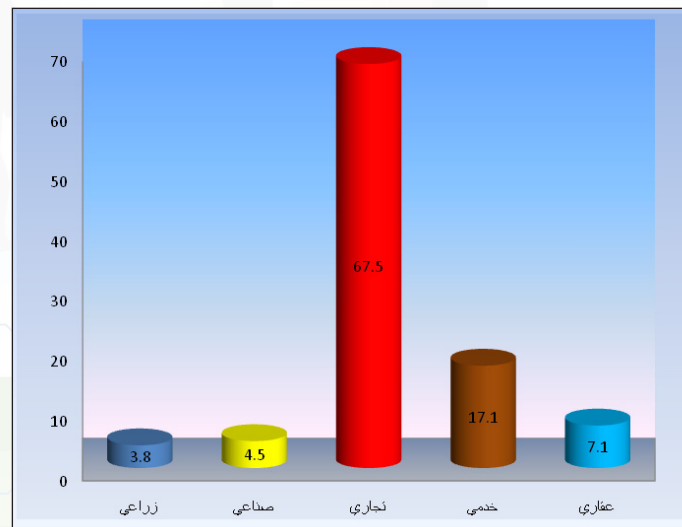
أولاً : أصحاب المنشآت الصغيرة

أولاً : معلومات عامة عن المنشأة



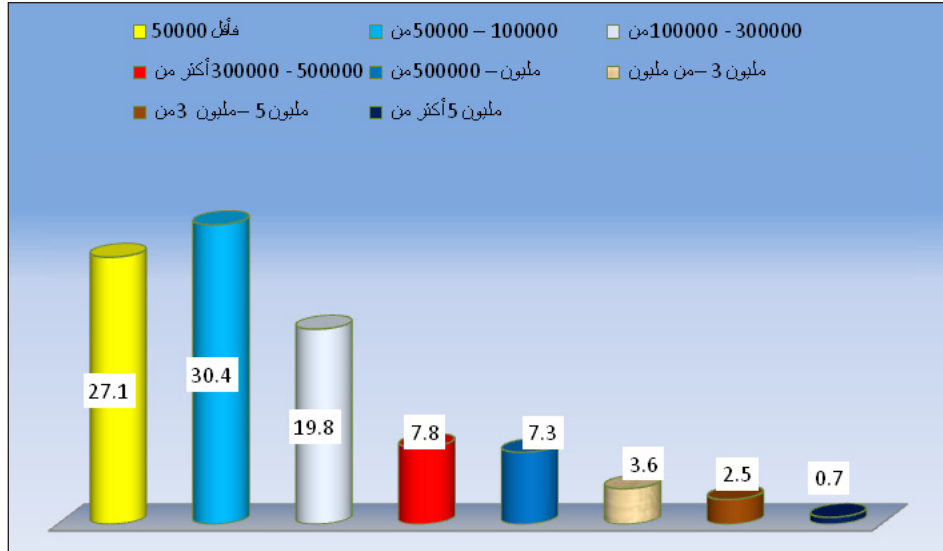
تضمن الاستبيان معلومات عامة عن أصحاب المنشآت الصغيرة مثل عمر المنشأة ونوع النشاط وتاريخ الإنشاء وكان أول الأسئلة يتعلق بعمر المنشأة إذ يوضح الشكل السابق إلى عمر المنشأة ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢٢٢ منشأة أي جميع المشاركين ما عدا جهة واحدة، وأن متوسط أعمار المنشآت المشاركة في الاستبيان ما بين ٥ إلى ٨ سنوات.

كما يوضح الجدول أن المنشآت التي يقل عمرها عن ٨ سنوات تمثل (٦٦,٠٪) من مجموع العينة، في حين أن المنشآت التي يبلغ عمرها ٨ سنوات فما فوق تمثل (٣٣,٩٪) من مجموع العينة وهو ما يعكس أن المنشآت المشاركة في الدراسة هي منشآت حديثة الإنشاء، وبلغ المتوسط الحسابي (٣,٦٢) مما يشير إلى أن عمر المنشآت المشاركة يميل إلى الخيار الرابع مما يعني أن عمر أغلب المنشآت المشاركة يتراوح ما بين ٥ إلى أقل من ٨ سنوات.

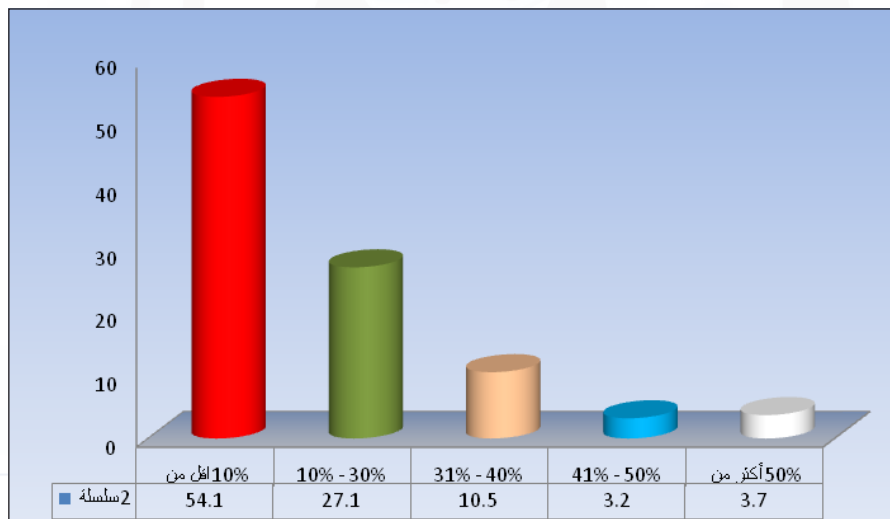


يوضح الشكل السابق نوع نشاط المنشآت ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢٢٣ منشأة أي أن الجميع أجابوا على هذا السؤال.

كما يشير إلى أن المنشآت التي تزاوّل النشاط التجاري تمثل (٦٧,٥%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين أن المنشآت التي تزاوّل النشاط الخدمي تمثل (١٧,١%) بينما تمثل المنشآت التي تزاوّل النشاط العقاري (٧,١%) وتمثل المنشآت التي تزاوّل النشاط الصناعي (٤,٥%) أما المنشآت التي تزاوّل النشاط الزراعي فقد مثلت (٣,٨%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة. ويلاحظ من هذه الإجابات أن نشاط المنشآت الصغيرة في المملكة يتركز على النشاط التجاري وهو أمر شائع في كثير من البلدان النامية حيث يعتبر النشاط التجاري مناسباً لبدء المشاريع الصغيرة.

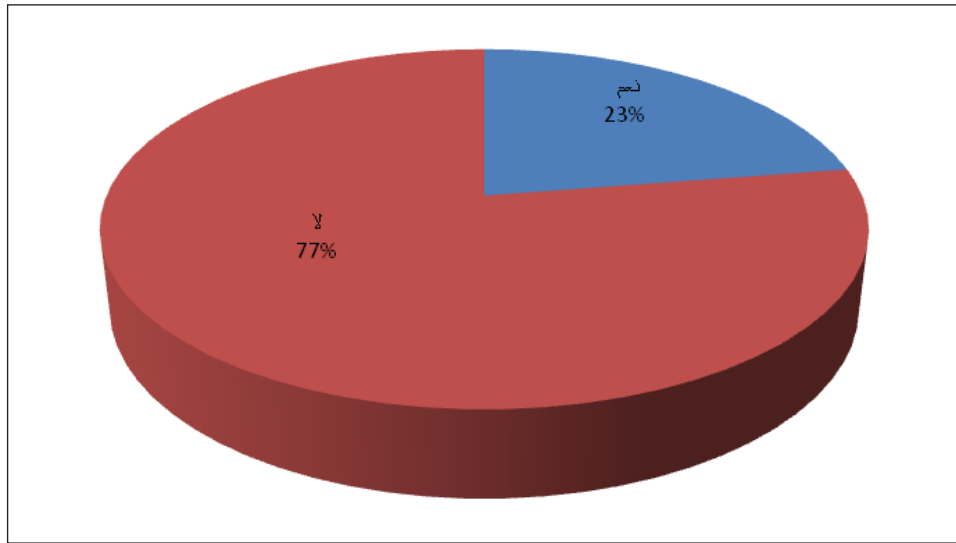


يوضح الشكل السابق حجم رأس مال المنشأة ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢١٢ منشأة. كما يشير إلى أن المنشآت التي رأس مالها أقل من مليون تمثل (٩٢,٤%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين أن المنشآت التي رأس مالها من مليون ريال فأكثر تمثل (٦,٧%) وهذا يؤكد أن المنشآت المشاركة في الدراسة منشآت صغيرة. وبلغ المتوسط الحسابي (٢,٦٢) مما يشير إلى أن رأس مال المنشآت المشاركة يميل إلى الخيار الثالث مما يعني أن رأس مال أغلب المنشآت المشاركة يتراوح ما بين ٥٠٠٠٠ ريال إلى أقل من ٣٠٠٠٠٠ ريال .



يوضح الشكل السابق نسبة السعودة في المنشأة ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢٠٧ منشأة. ويشير إلى أن المنشآت التي نسبة السعودة فيها أقل من ١٠% تمثل (٥٤,١%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين أن المنشآت التي نسبة السعودة في المنشأة أكثر من ١٠% تمثل (٤٤,٥%). كما بلغ المتوسط الحسابي (١,٧٣) مما يشير إلى أن متوسط نسبة السعودة يميل إلى الخيار الثاني مما يوضح أن نسبة السعودة تتراوح ما بين ١٠% إلى ٣٠% في غالبية المنشآت المشاركة في الدراسة. وهذا المؤشر يعكس ضعف نسبة السعودة في المنشآت الصغيرة واعتمادها على العمالة الوافدة.

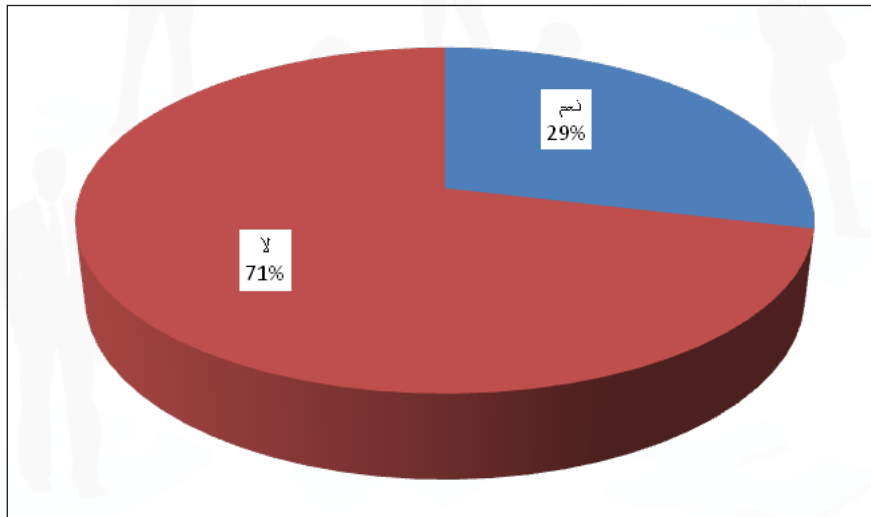
هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة؟



يوضح الشكل السابق هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة أم لا ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢٢١ منشأة.

ويشير إلى أن المنشآت التي لم تحصل أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة تمثل (٧٧,٤%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين أن المنشآت حصلت على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة تمثل (٢٢,٥%) وهذا يوضح ضعف الدعم والتمويل الذي تحصل عليه المنشآت الصغيرة في المملكة.

هل يوجد هيكل تنظيمي للمنشأة يوضح الوحدات أو الأقسام والوظائف بها



يوضح الجدول رقم (١٠) هل يوجد هيكل تنظيمي للمنشأة يوضح الوحدات أو الأقسام والوظائف بها أم لا ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢١٤ منشأة.

ويشير إلى أن المنشآت التي لا يوجد بها هيكل تنظيم يوضح الوحدات أو الأقسام والوظائف بها تمثل (٧٠,٧%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين أن المنشآت التي يوجد بها هيكل تنظيم يوضح الوحدات أو الأقسام والوظائف بها تمثل (٢٨,٥%). وتعكس هذه النتيجة ضعف الوعي لدى المنشآت الصغيرة بأهمية التنظيم الإداري، أو أن أغلبها صغير جداً بحيث لا يتطلب هيكلًا تنظيميًا.

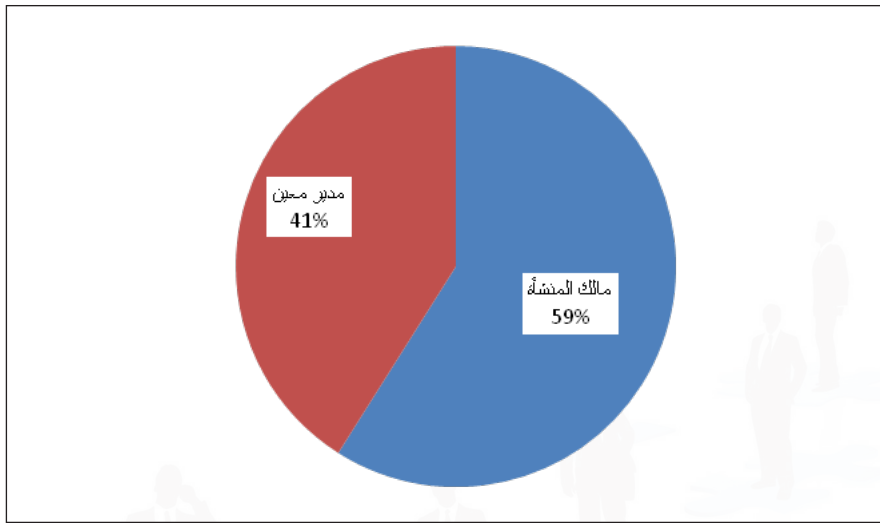
ثانياً: معلومات عامة عن صاحب المنشأة:

بينت الدراسة أن عمر صاحب المنشأة ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١١٩٦ منشأة.

و يشير إلى أن المنشآت التي أعمار أصحاب المنشآت يتراوح ما بين ١٦ إلى ٨٦ سنة وأن أصحاب المنشآت الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ إلى ٥٠ سنة بلغت نسبتهم (٦٠,٢%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين أن أصحاب المنشآت الذين أعمارهم أقل من ٣٥ سنة (٨,٩%) بينما بلغت نسبة أصحاب المنشآت الذين أعمارهم فوق ٥٠ سنة (٣٣,٧%).

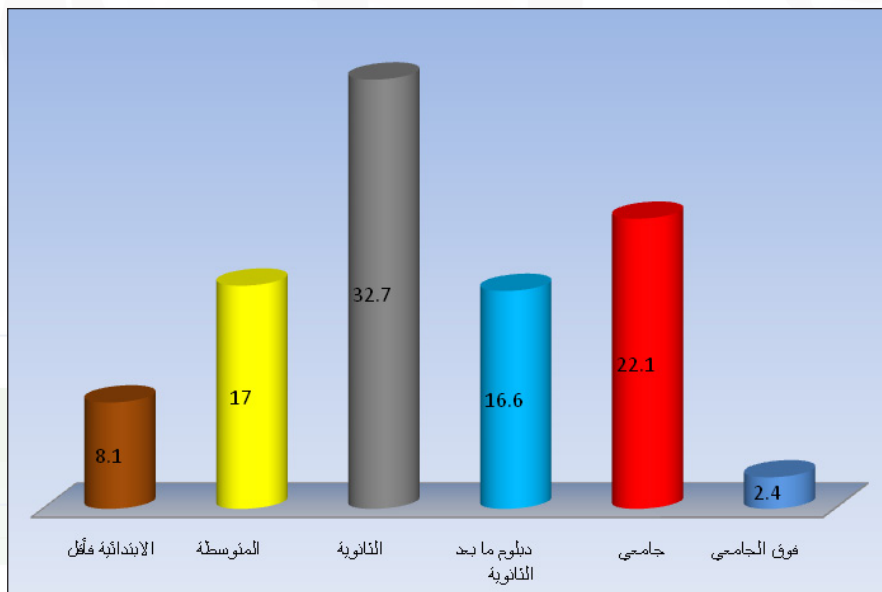
وبلغ المتوسط الحسابي (٤٥,٦٩) مما يشير إلى أن متوسط أعمار أصحاب المنشآت ٤٦ سنة. وتعكس هذه النتيجة ضعف إقبال الشباب حديثي التخرج على المشاريع الصغيرة.

من المسئول عن إدارة المنشأة



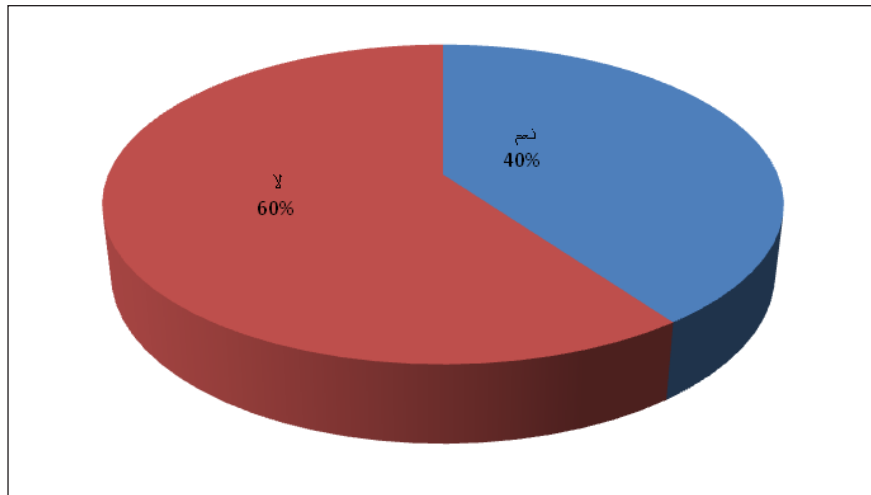
يوضح الشكل السابق من المسئول عن إدارة المنشأة ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١١٩٢ منشأة. ويشير إلى أن المنشآت التي يديرها أصحابها تمثل (٥٧,٥%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين المنشآت التي يديرها مدير معين تمثل (٤٠,٠%). وهذه النتيجة تبين أن غالبية أصحاب المنشآت الصغيرة متفرغين لإدارتها بأنفسهم.

المستوى التعليمي لمالك المنشأة



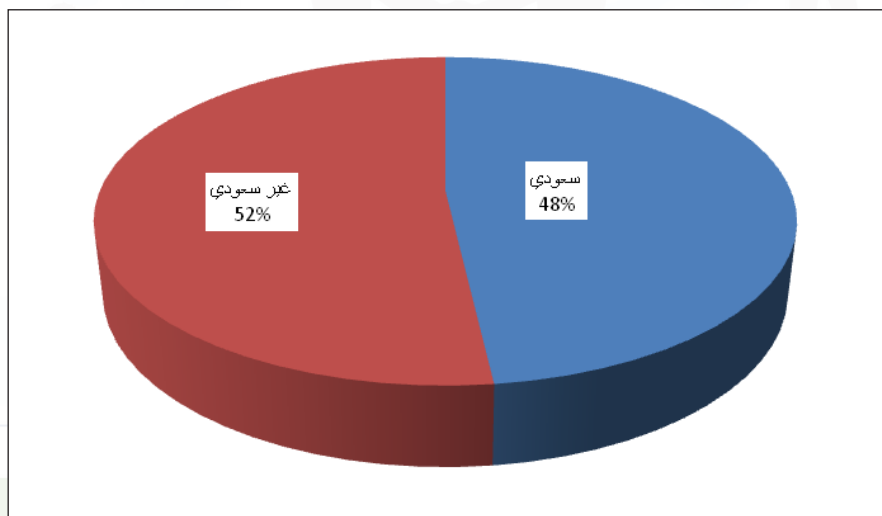
يوضح الشكل السابق المستوى التعليمي لمالك المنشأة ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢٠٩ منشأة. ويشير إلى أن المنشآت التي المستوى التعليمي لأصحابها دون الجامعي تمثل (٧٤,٤%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين المنشآت التي المستوى التعليمي لأصحابها الجامعي فما فوق تمثل (٢٤,٥%). وهذه النتيجة تبين أن غالبية أصحاب المنشآت الصغيرة لم يكملوا تعليمهم الجامعي.

هل صاحب المنشأة متفرغ لإدارتها



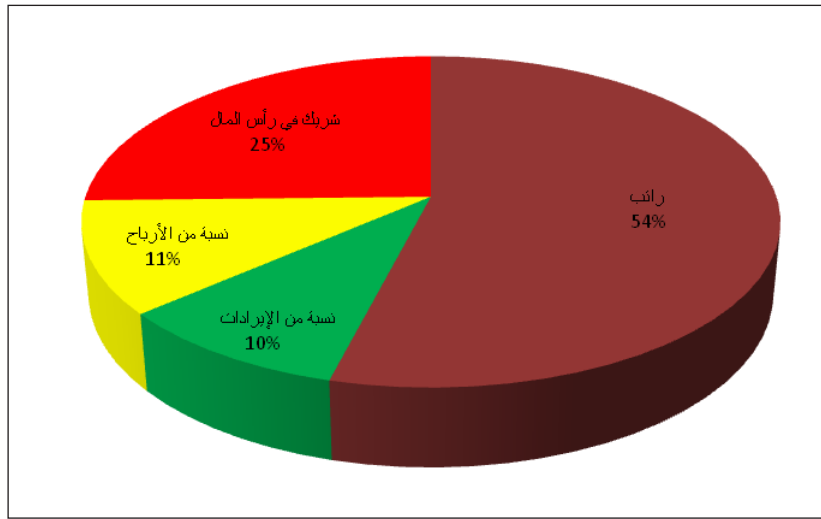
يوضح الشكل السابق هل صاحب المنشأة متفرغ لإدارتها أم لا، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢١٧ منشأة. ويشير إلى أن المنشآت التي أصحابها غير متفرغين لإدارتها تمثل (٥٩,٦%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين المنشآت التي أصحابها متفرغين لإدارتها تمثل (٣٩,٩%). وهذه النتيجة تعكس أن العائد من المنشآت الصغيرة لا يكفي.

جنسية مدير المنشأة



يوضح الشكل السابق مدير المنشأة، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢٠١ منشأة. ويشير إلى أن المنشآت التي يديرها غير السعوديين تمثل (٥٠,٩%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين المنشآت التي يديرها سعوديين تمثل (٤٧,٣%). وهذا المؤشر يعكس ضعف نسبة السعودة في إدارة المنشآت الصغيرة واعتمادها على العمالة الوافدة.

ما يحصل عليه مدير المنشأة من مزايا

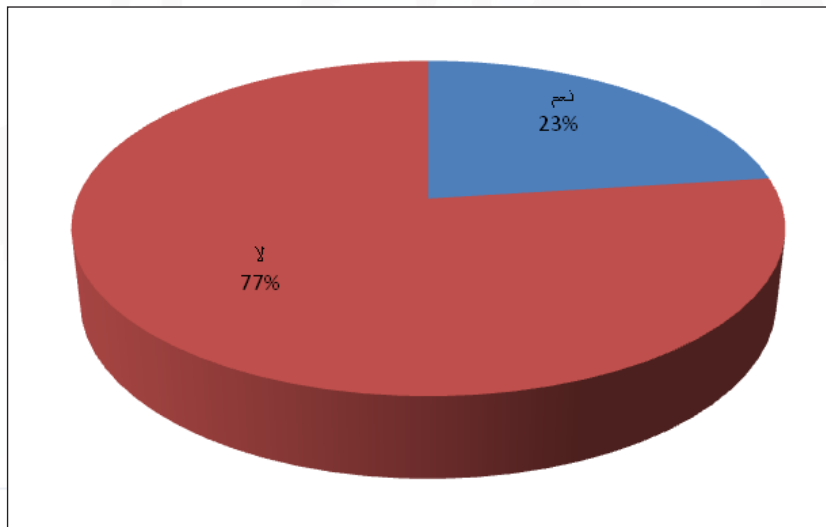


يوضح الجدول رقم (١٦) ما يحصل عليه مدير المنشأة من مزايا، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١١٦٨ منشأة. ويشير إلى أن المنشآت التي يعمل مدراها مقابل راتب شهري تمثل (٥١,٦%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، بينما المنشآت التي مدراها شركاء فيها تمثل (٢٤,٢%) في حين المنشآت التي يعمل مدراها مقابل نسبة من الأرباح أو الإيرادات تمثل (١٩,٧%).

أما ساعات العمل فتشير الدراسات إلى أن المنشآت التي ساعات العمل بها ٨ ساعات فأقل تمثل (٢٤,٩%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، بينما المنشآت تزيد ساعات العمل بها عن ٨ ساعات تمثل (٦٩,٦%). وبلغ المتوسط الحسابي (١١,٦٣) مما يشير إلى أن متوسط عدد ساعات العمل في المنشآت الصغيرة ١٢ ساعة.

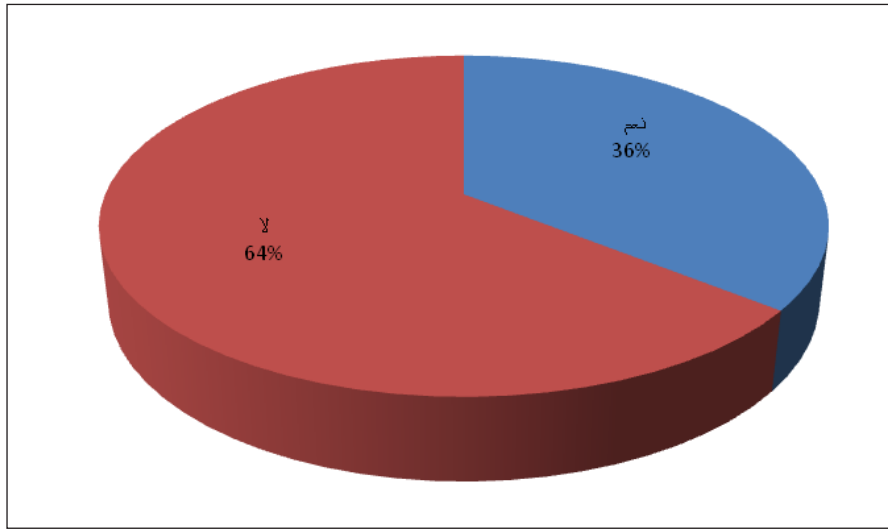
ثالثاً: دراسة الجدوى وخطط العمل بالمنشأة:

هل أنشئت المنشأة من خلال دراسة للمشروع؟



يوضح الشكل السابق هل أنشئت المنشأة من خلال دراسة للمشروع، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢١٩ منشأة. ويشير إلى أن المنشآت التي لم تنشئ بناءً على دراسة تمثل (٧٦,٨%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، بينما المنشآت التي لم أنشئت بناءً على دراسة تمثل (٢٢,٩%). وتعكس هذه النتيجة ضعف الوعي لدى المنشآت الصغيرة بأهمية دراسة المشروع، أو أن أغلبها صغير جداً بحيث لا تتطلب دراسة.

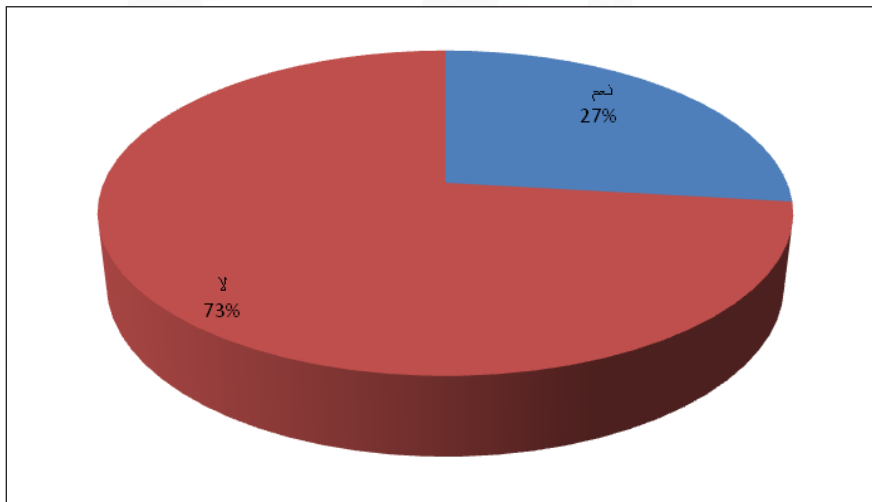
هل أنشطة المنشأة ونتائجها تتوافق مع ما جاء في دراسة جدوى المشروع ؟



يوضح الشكل السابق هل أنشطة المنشأة ونتائجها تتوافق مع ما جاء في دراسة جدوى المشروع، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ٨٧٩ منشأة.

و يشير إلى أن المنشآت التي لم تتوافق نتائجها مع ما جاء في دراسة جدوى المشروع تمثل (٤٦,٢%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، بينما المنشآت التي توافقت نتائجها مع ما جاء في دراسة جدوى المشروع تمثل (٢٥,٧%). وتعكس هذه النتيجة الخلل في تطبيق دراسة الجدوى.

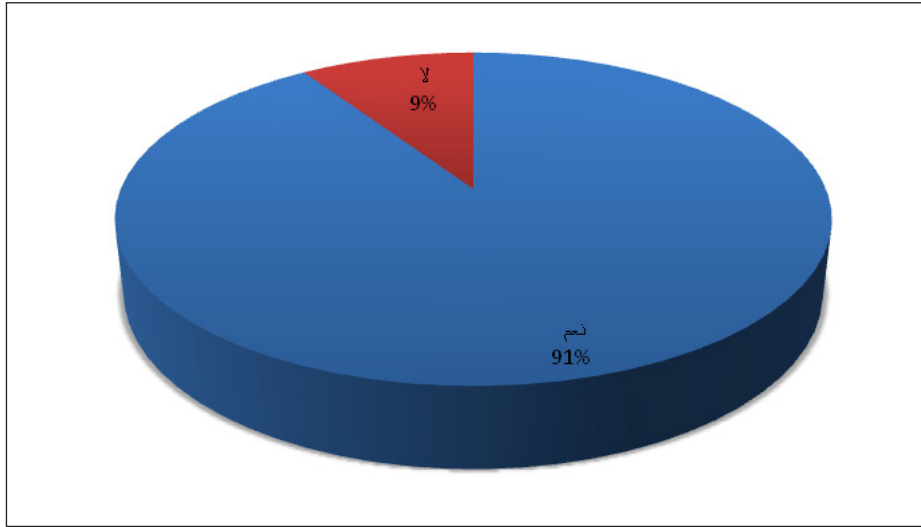
هل تعمل المنشأة من خلال خطة عمل مكتوبة Business Plan ؟



يوضح الشكل السابق هل تعمل المنشأة من خلال خطة عمل مكتوبة، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١١٩٣ منشأة. ويشير إلى أن المنشآت التي لا تعمل من خلال خطة عمل مكتوبة تمثل (٧١,٣%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، بينما المنشآت التي تعمل من خلال خطة عمل مكتوبة تمثل (٢٦,٢%). وتعكس هذه النتيجة ضعف العمل المؤسسي في المنشآت الصغيرة.

جدول رقم (٢٢)

يوضح هل حققت منشاتك تطوراً إيجابياً خلال الفترة الأخيرة بزيادة إنتاجها أو دخلها أو عائدها



يوضح الشكل السابق هل حققت منشاتك تطوراً إيجابياً خلال الفترة الأخيرة بزيادة إنتاجها أو دخلها أو عائدها، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٢١٩ منشأة.

ويشير إلى أن المنشآت التي حققت تطوراً إيجابياً خلال الفترة الأخيرة بزيادة إنتاجها أو دخلها أو عائدها تمثل (٩٠,٤%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، بينما المنشآت التي لم تحقق تطوراً إيجابياً خلال الفترة الأخيرة بزيادة إنتاجها أو دخلها أو عائدها تمثل (٩,٣%). وتعكس هذه النتيجة مدى التطوير الذي يحدث للمنشآت الصغيرة.

رابعاً: واقع وخصائص المنشآت الصغيرة:

واقع وخصائص المنشآت الصغيرة بالمملكة

ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	غير محدد	موافق	موافق تماماً		
١٥	١,١٥٢	٣,٤٣	٧٧	٢٤٠	١٧٧	٥٣٨	١٩٠	ك	١. غالبية المنشآت الصغيرة تنشأ وليس لديها رؤية واضحة عن واقع ومستقبل المنشأة
			٦,٣	١٩,٦	١٤,٥	٤٤,٠	١٥,٥	%	
١٢	١,٠٤	٣,٥٥	٣٦	٢٠٢	٢٤٠	٥٤٤	١٩٩	ك	٢. كثير من المنشآت الصغيرة تبدأ في أنشطتها وليس لديها تصور عن تمويل أنشطة المنشأة
			٢,٩	١٦,٥	١٩,٦	٤٤,٥	١٦,٣	%	
١٩	١,١١٥	٣,٠٢	١١٣	٣٠٠	٣٥٨	٣٤٤	١٠٥	ك	٣. تتوفر بيانات ومعلومات كافية عن المنشآت الصغيرة تساعد الشباب في اتخاذ قرارات إنشاء منشأة صغيرة جديدة وإدارتها
			٩,٢	٢٤,٥	٢٩,٣	٢٨,١	٨,٦	%	
١١	١,٠٦٧	٣,٥٦	٤٨	١٥٨	٣٢٣	٤٤٩	٢٤٢	ك	٤. استجابة جهات الإقراض لاحتياجات أصحاب المنشآت الصغيرة بطيئة
			٣,٩	١٢,٩	٢٦,٤	٣٦,٧	١٩,٨	%	
١٧	١,١٥٤	٣,١٧	١١٤	٢٥٤	٢٩٤	٤٢٥	١٢٩	ك	٥. الشركات الكبيرة هي مصدر دعم وتضيد للمنشآت الصغيرة بالمملكة
			٩,٣	٢٠,٨	٢٤,٠	٣٤,٨	١٠,٥	%	

تابع للجدول يوضح واقع وخصائص المنشآت الصغيرة بالمملكة

ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	غير محدد	موافق	موافق تماماً		
٨	١,٠١١	٣,٧٤	٥٠	١٠٨	١٩٨	٦١٥	٢٤٨	ك	٦. توجد فرص عديدة متنوعة أمام المنشآت الصغيرة لتوسيع أنشطتها وتحسين إنتاجيتها وإيراداتها
			٤,١	٨,٨	١٦,٢	٥٠,٣	٢٠,٣	%	
١	٠,٩٩٨	٤,٠١	٣١	٧٤	١٩١	٤٧٦	٤٤٢	ك	٧. من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة رسمية واحدة.
			٢,٥	٦,١	١٥,٦	٣٨,٩	٣٦,١	%	
١٤	١,٠٢٥	٣,٤٤	٤٨	١٦٩	٣٨٠	٤٤٤	١٧٧	ك	٨. من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة رسمية واحدة.
			٣,٩	١٣,٨	٣١,١	٣٦,٣	١٤,٥	%	
٢٣	١,١٢٧	٢,٩١	١٤١	٣١٨	٣٥٧	٣١٠	٩٠	ك	٩. توجد بيانات ومعلومات عن احتياجات المناطق بالمملكة من المنشآت الصغيرة
			١١,٥	٢٦,٠	٢٩,٢	٢٥,٣	٧,٤	%	
١٣	١,٠٥٩	٣,٥	٦١	١٧٧	٢٣٥	٥٧٠	١٦٦	ك	١٠. المنشآت الصغيرة تمتلك مقومات الابتكار والتطوير وتقديم أفكار إبداعية مقارنة بالشركات الكبرى
			٥,٠	١٤,٥	١٩,٢	٤٦,٦	١٣,٦	%	
٢٠	١,١٣٦	٣,٠٢	١٢٤	٢٨٢	٣٦٢	٣٣٠	١١٤	ك	٣. توجد بالمملكة برامج لتوجيه وإرشاد المنشآت الصغيرة ودعمها
			١٠,١	٢٣,١	٢٩,٦	٢٧,٠	٩,٣	%	
٢	٠,٩٩٥	٤,٠١	٢٩	٧٨	١٨٩	٤٧٨	٤٤٣	ك	٤. من المفيد أن تكون هناك هيئة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر
			٢,٤	٦,٤	١٥,٥	٣٩,١	٣٦,٢	%	
٦	٠,٩٥٦	٣,٧٩	٣٧	٩٧	١٩٢	٦٤١	٢٤٧	ك	٥. يمكن للمنشآت الصغيرة أن تساهم في ضبط التكاليف وتخفيض أسعار المنتجات كأسلوب للمنافسة
			٣,٠	٧,٩	١٥,٧	٥٢,٤	٢٠,٢	%	
١٨	١,٢٠٦	٣,١١	١٣٦	٢٦٩	٢٧٥	٣٩٠	١٤٥	ك	٦. المنشآت الصغيرة يمكنها أن تنافس الشركات الكبيرة
			١١,١	٢٢,٠	٢٢,٥	٣١,٩	١١,٩	%	
٩	١,٠٧٤	٣,٦٩	٤٨	١٤٨	٢١٣	٥٢٦	٢٧٨	ك	٧. ثقافة العمل الحر أصبحت أكثر شيوعاً وأكثر قوة بالمجتمع
			٣,٩	١٢,١	١٧,٤	٤٣,٠	٢٢,٧	%	
٤	١,٠٧٧	٣,٨١	٤٢	١٣٢	١٩٧	٤٩٢	٣٥١	ك	٨. المناطق العمرانية والمدن الجديدة هي أفضل الأماكن لبدء المنشآت الصغيرة
			٣,٤	١٠,٨	١٦,١	٤٠,٢	٢٨,٧	%	

تابع للجدول يوضح واقع وخصائص المنشآت الصغيرة بالمملكة

ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	غير محدد	موافق	موافق تماماً		
٣	٠,٩٩٨	٣,٩١	٢٧	٩٩	٢٠٠	٥٠٩	٣٧٤	ك	٩. من الأفضل للشباب قبل أن ينشئ مشروعاً صغيراً، أن يكون لديه خبرة عملية
			٢,٢	٨,١	١٦,٤	٤١,٦	٣٠,٦	%	
٢١	١,١٦٢	٣,٠١	١٢٥	٣١٧	٣٠٥	٣٤٥	١١٧	ك	١٠. من الأفضل أن تدخل جهة التمويل كشريك في المنشآت الصغيرة
			١٠,٢	٢٥,٩	٢٤,٩	٢٨,٢	٩,٦	%	
٢٢	١,١٦١	٣	١٢٦	٣٣٥	٢٧٧	٣٧١	١٠٧	ك	٢. من الأفضل أن تدخل الجهة الداعمة أو الرعاية كشريك في المنشأة الصغيرة
			١٠,٣	٢٧,٤	٢٢,٦	٣٠,٣	٨,٧	%	
٧	١,٠٢٧	٣,٧٦	٤١	١١٥	٢٢٤	٥٤٠	٢٩١	ك	١. معظم أصحاب المنشآت الصغيرة لا يلجأون إلى استشاريين ومتخصصين في مجالات عمل المنشآت الصغيرة
			٣,٤	٩,٤	١٨,٣	٤٤,٢	٢٣,٨	%	
١٦	٠,٩٨٤	٣,٤١	٣٧	١٧٣	٤١٧	٤٣٠	١٥٦	ك	٤. الحاضنات لها دور هام في إنشاء المنشآت الصغيرة
			٣,٠	١٤,١	٣٤,١	٣٥,٢	١٢,٨	%	
٥	٠,٩٩٨	٣,٨١	٣٧	١٠٨	٢٠٤	٥٧٩	٢٩٣	ك	٥. هناك حاجة لوجود تشريعات وقوانين تفصيلية لتنظيم وتحفيز المنشآت الصغيرة بالمملكة
			٣,٠	٨,٨	١٦,٧	٤٧,٣	٢٤,٠	%	
١٠	١,٠٢٩	٣,٦٣	٤٠	١٥٨	٢٤٢	٥٥٦	٢٢٦	ك	٦. معظم المنشآت الصغيرة لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية
			٣,٣	١٢,٩	١٩,٨	٤٥,٥	١٨,٥	%	
٣,٤٩			المتوسط العام						

يبين الجدول السابق واقع وخصائص المنشآت الصغيرة بالمملكة، ومن خلال نتائجه يتضح أن المرتبة الأولى من حيث الموافقة جاءت فيها عبارتين الأولى (من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة رسمية واحدة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠١) مما يعني موافقة غالبية أصحاب المنشآت الصغيرة عليها وهذا يدل على أهمية توحيد التعاملات الرسمية مع جهة واحد بالنسبة لأصحاب المنشآت الصغيرة، والثانية عبارة (من المفيد أن تكون هناك هيئة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠١) مما يعني موافقة غالبية أصحاب المنشآت الصغيرة عليها وهذا يدل على أهمية وجود هيئة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة (توجد بيانات ومعلومات عن احتياجات المناطق بالمملكة من المنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي (٢,٩١) مما يعني أن موافقة أصحاب المنشآت الصغيرة على هذه العبارة كانت دون الوسط. وهذا مؤشر يدل على عدم كفاية البيانات والمعلومات الموجودة عن احتياجات المناطق بالمملكة من المنشآت الصغيرة.

كما يتضح أن أصحاب المنشآت الصغيرة يوافقون على العبارات من (١ إلى ١٦) حسب ترتيبها في الجدول (ترتيب العبارة) حيث تراوح متوسطها الحسابي ما بين (٤,٠١ إلى ٣,٤١) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار الموافقة وفيما يلي عرض للعبارات ومتوسطها الحسابي على التوالي من الموافقة الأكثر إلى الموافقة الأقل من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة (من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة

رسمية واحدة (٤,٠١)، من المفيد أن تكون هناك هيئة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (٤,٠١)، من الأفضل للشباب قبل أن ينشئ مشروعاً صغيراً، أن يكون لديه خبرة عملية (٣,٩١)، المناطق العمرانية والمدن الجديدة هي أفضل الأماكن لبدء المنشآت الصغيرة (٣,٨١)، هناك حاجة لوجود تشريعات وقوانين تفصيلية لتنظيم وتحفيز المنشآت الصغيرة بالمملكة (٣,٨١)، يمكن للمنشآت الصغيرة أن تساهم في ضبط التكاليف وتخفيض أسعار المنتجات كأسلوب للمنافسة (٣,٧٩)، معظم أصحاب المنشآت الصغيرة لا يلجأون إلى استشاريين ومتخصصين في مجالات عمل المنشآت الصغيرة (٣,٧٦)، توجد فرص عديدة متنوعة أمام المنشآت الصغيرة لتوسيع أنشطتها وتحسين إنتاجيتها وإيراداتها (٣,٧٤)، ثقافة العمل الحر أصبحت أكثر شيوعاً وأكثر قوة بالمجتمع (٣,٦٩)، معظم المنشآت الصغيرة لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية (٣,٦٣)، استجابة جهات الإقراض لاحتياجات أصحاب المنشآت الصغيرة بطيئة (٣,٥٦)، كثير من المنشآت الصغيرة تبدأ في أنشطتها وليس لديها تصور عن تمويل أنشطة المنشأة (٣,٥٥)، المنشآت الصغيرة تمتلك مقومات الابتكار والتطوير وتقديم أفكار إبداعية مقارنة بالشركات الكبرى (٣,٥٠)، البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم تساهم في تنمية المهارات اللازمة لإنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة بنجاح (٣,٤٤)، غالبية المنشآت الصغيرة تنشأ وليس لديها رؤية واضحة عن واقع ومستقبل المنشأة (٣,٤٣)، الحاضنات لها دور هام في إنشاء المنشآت الصغيرة (٣,٤١).

بينما يوافقون بدرجة متوسطة على العبارات من (١٧ إلى ٢٣) حسب ترتيبها في الجدول رقم (٢٣) (ترتيب العبارة) حيث تراوح متوسطها الحسابي ما بين (٢,٩١ إلى ٣,١٧) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة (من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار الموافقة إلى حد ما وفيما يلي عرض للعبارات ومتوسطها الحسابي على التوالي من الموافقة الأكثر إلى الموافقة الأقل من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة (الشركات الكبيرة هي مصدر دعم وتعزید للمنشآت الصغيرة بالمملكة (٣,١٧)، المنشآت الصغيرة يمكنها أن تنافس الشركات الكبيرة (٣,١١)، تتوفر بيانات ومعلومات كافية عن المنشآت الصغيرة تساعد الشباب في اتخاذ قرارات إنشاء منشأة صغيرة جديدة وإدارتها (٣,٠٢)، توجد بالمملكة برامج لتوجيه وإرشاد المنشآت الصغيرة ودعمها (٣,٠٢)، من الأفضل أن تدخل جهة التمويل كشريك في المنشآت الصغيرة (٣,٠١)، من الأفضل أن تدخل الجهة الداعمة أو الراعية كشريك في المنشأة الصغيرة (٣,٠)، توجد بيانات ومعلومات عن احتياجات المناطق بالمملكة من المنشآت الصغيرة (٢,٩١).

وبالنظر إلى المتوسط العام لمحور واقع وخصائص المنشآت الصغيرة بالمملكة نجد أن قيمة المتوسط الحسابي العام بلغت (٣,٤٩) وهو متوسط يقع في الفئة التي تشير إلى خيار الموافقة ومن هنا يمكننا القول أن أصحاب المنشآت الصغيرة يوافقون على العبارات التي تقيس هذا المحور بصورة عامة.

خامساً: تعاملات المنشأة مع جهات التمويل:

١- تتعدد أسباب طلب المنشآت الصغيرة للقروض المصرفية

يوضح أسباب طلب المنشآت الصغيرة للقروض المصرفية

ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا يوجد	نادراً	أحياناً	كثيراً	
٤	١,١١	١,٧٩	٧٤٨	١٤٠	١٦٧	١٦١	ك
			٦١,٢	١١,٤	١٣,٧	١٣,٢	%
٢	١,١٣	١,٩٠	٦٧٨	١٤٤	٢٢٩	١٦٦	ك
			٥٥,٤	١١,٨	١٨,٧	١٣,٦	%
١	١,١١	١,٩٢	٦٤٨	١٦٣	٢٥٦	١٤٧	ك
			٥٣,٠	١٣,٣	٢٠,٩	١٢,٠	%
٣	١,٠٦	١,٨٥	٦٦٥	١٩٤	٢٣١	١٢٤	ك
			٥٤,٤	١٥,٩	١٨,٩	١٠,١	%
٥	٠,٩٦	١,٦٦	٧٥٧	١٩٥	١٨١	٨٢	ك
			٦١,٩	١٥,٩	١٤,٨	٦,٧	%
٧	٠,٧٨	١,٤٣	٨٧٣	٢٠٥	٩٢	٤١	ك
			٧١,٤	١٦,٨	٧,٥	٣,٤	%
٦	٠,٨٩	١,٦٠	٧٧١	١٩٧	١٩٤	٤٧	ك
			٦٣,٠	١٦,١	١٥,٩	٣,٨	%
١,٧٤		المتوسط العام					

يوضح الجدول السابق أسباب طلب المنشآت الصغيرة للقروض المصرفية، ومن خلال نتائجه يتضح أن المرتبة الأولى من حيث الموافقة جاء فيها أن سبب الاقتراض كان (الاقتراض لتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشروع) بمتوسط حسابي بلغ (١,٩٢) بينما جاءت في المرتبة الأخيرة أن سبب الاقتراض كان (الاقتراض لسداد ديون لبنوك أخرى) بمتوسط حسابي (١,٤٣) وهذه النتيجة توضح عدم ميول أصحاب المنشآت الصغيرة للقروض أو عدم توفرها لهم.

كما يتضح أن أصحاب المنشآت الصغيرة نادراً ما يقترضون لجميع الأسباب الواردة في هذا المحور حيث تراوح المتوسط الحسابي للاقتراض لهذه الأسباب ما بين (١,٤٣ إلى ١,٩٢) وفيما يلي عرض لأسباب الاقتراض ومتوسطها الحسابي من المتوسط الأكبر إلى الأقل (الاقتراض لتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشروع (١,٩٢)، الاقتراض لتمويل العمليات بالمشروع (١,٩٠)، الاقتراض لتوسيع إمكانيات التوزيع لمنتجات المشروع (١,٨٥)، اقتراض لتأسيس المشروع (١,٧٩)، الاقتراض لحل أزمة نقدية طارئة غير متوقعة (١,٦٦)، الاقتراض لسداد التزامات عن المنشأة إلى الموردين (١,٦٠)، الاقتراض لسداد ديون لبنوك أخرى (١,٤٣).

وبالنظر إلى المتوسط العام لمحور أسباب طلب المنشآت الصغيرة للقروض المصرفية نجد أن قيمة المتوسط الحسابي العام بلغت (١,٧٤) مما يشير إلى عدم ميول أصحاب المنشآت الصغيرة للقروض أو عدم توفرها لهم.

٢- أشكال استجابة مصادر التمويل لطلبات المنشأة ومدى تكرار هذه الاستجابة

جدول يوضح أشكال استجابة مصادر التمويل لطلبات المنشأة ومدى تكرار هذه الاستجابة

ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا يوجد	نادراً	أحياناً	كثيراً		
٦	٠,٨٥	١,٤٧	٧٩٢	١٨٠	٨٦	٥٨	ك	١. الرفض دون إبداء الأسباب.
			٦٤,٨	١٤,٧	٧,٠	٤,٧	%	
٣	١,٠٩	١,٩٧	٥٣١	٢٣٢	٢١٢	١٤٢	ك	١. الرفض لعدم اكتمال المستندات.
			٤٣,٤	١٩,٠	١٧,٣	١١,٦	%	
١	١,٠٧	٢,٠٢	٤٩٦	٢٣٩	٢٤٥	١٣٥	ك	٣. الرفض لعدم الاقتناع بجدوى الطلب.
			٤٠,٦	١٩,٥	٢٠,٠	١١,٠	%	
٢	١,٠٨	١,٩٩	٥٢٦	٢٠٤	٢٥٣	١٣١	ك	٤. الرفض بحجة عدم وضوح المركز المالي للمنشأة.
			٤٣,٠	١٦,٧	٢٠,٧	١٠,٧	%	
٤	٠,٩٨	١,٧٣	٦٤٢	٢١٢	١٧٧	٨٤	ك	٥. استجابة سريعة
			٥٢,٥	١٧,٣	١٤,٥	٦,٩	%	
٥	٠,٩٤	١,٥٨	٧٢٣	١٧٤	١١٠	٧٨	ك	٦. عدم الرد
			٥٩,١	١٤,٢	٩,٠	٦,٤	%	
١,٧٩			المتوسط العام					

يوضح الجدول السابق أشكال استجابة مصادر التمويل لطلبات المنشأة ومدى تكرار هذه الاستجابة، ومن خلال نتائجه يتضح أن (الرفض لعدم الاقتناع بجدوى الطلب) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٢,٠٢) يليه في المرتبة الثانية (الرفض بحجة عدم وضوح المركز المالي للمنشأة) بمتوسط حسابي بلغ (١,٩٩) يليه في المرتبة الثالثة (الرفض لعدم اكتمال المستندات) بمتوسط حسابي بلغ (١,٩٧)، يليه في المرتبة الرابعة (استجابة سريعة) بمتوسط حسابي بلغ (١,٧٣) وهذا يدل على ضعف الاستجابة السريعة من قبل مصادر التمويل، يليه في المرتبة الخامسة (عدم الرد) بمتوسط حسابي (١,٥٨) بينما جاء في المرتبة الأخيرة (الرفض دون إبداء الأسباب) بمتوسط حسابي (١,٤٧).

وبالنظر إلى المتوسط العام لمحور أشكال استجابة مصادر التمويل لطلبات المنشأة نجد أن قيمة المتوسط الحسابي العام بلغت (١,٧٩) مما يشير إلى ضعف استجابة مصادر التمويل لطلبات المنشآت الصغيرة.

٣- جهات التمويل التي حصلت المنشأة على تمويل منها، وحجم التعاملات معها

جدول يوضح جهات التمويل التي حصلت المنشأة على تمويل منها، وحجم التعاملات معها

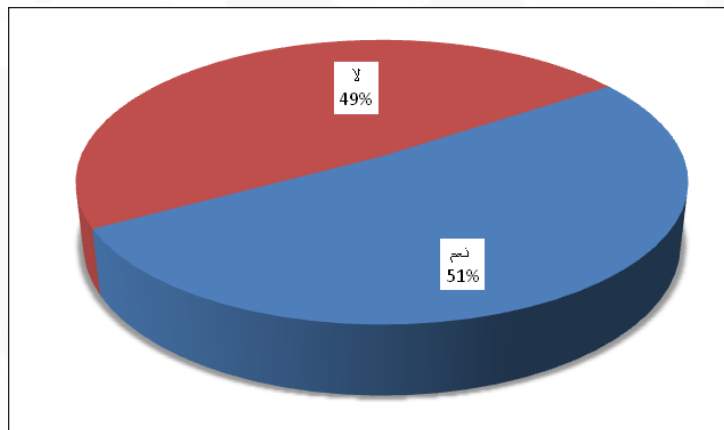
ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لا يوجد	محدود	كبير	ك	%
١	٠,٦٥	١,٣٢	٦٩٤	١١٠	٨٨	ك	١. بنك التسليف والادخار السعودي
			٥٦,٧	٩,٠	٧,٢	%	
٣	٠,٥٣	١,٢٢	٧٣٨	١٠٧	٤٥	ك	٢. صندوق المئوية
			٦٠,٣	٨,٧	٣,٧	%	
٢	٠,٥٤	١,٢٣	٧٣٨	١٠٢	٤٩	ك	٣. صندوق التنمية الصناعية
			٦٠,٣	٨,٣	٤,٠	%	
٤	٠,٥٣	١,١٩	٧٦٥	٦٧	٤٩	ك	٤. صندوق التنمية الزراعية
			٦٢,٦	٥,٥	٤,٠	%	
١,٢٤			المتوسط العام				

يوضح الجدول جهات التمويل التي حصلت المنشأة على تمويل منها، وحجم التعاملات معها، ومن خلال نتائجه يتضح أن لله بنك التسليف والادخار السعودي لله جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (١,٣٢) يليه في المرتبة الثانية صندوق التنمية الصناعية لله بمتوسط حسابي بلغ (١,٢٣) يليه في المرتبة الثالثة لله صندوق المئوية لله بمتوسط حسابي بلغ (١,٢٢)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة لله صندوق التنمية الزراعية لله بمتوسط حسابي (١,١٩).

وبالنظر إلى المتوسط العام لمحور جهات التمويل التي حصلت المنشأة على تمويل منها نجد أن قيمة المتوسط الحسابي العام بلغت (١,٢٤) مما يشير إلى ضعف شديد في تمويل المنشآت الصغيرة من قبل جهات التمويل.

سادساً: تحديد أدوار الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة:

جدول يوضح هل توافق تخصصات الخريجين من مؤسسات التعليم والتدريب مع نوعية ومتطلبات الوظائف بالمنشآت الصغيرة



يشير الجدول إلى هل توافق تخصصات الخريجين من مؤسسات التعليم والتدريب مع نوعية ومتطلبات الوظائف بالمنشآت الصغيرة، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١١٧٩ منشأة أي أن هناك ٤٤ منشأة لم تجب على هذا السؤال.

كما يوضح الجدول أن المنشآت التي يرى أصحابها أن تخصصات الخريجين من مؤسسات التعليم والتدريب تتوافق مع نوعية ومتطلبات الوظائف بالمنشآت الصغيرة تمثل (٤٩,٦%) من مجموع المنشآت المشاركة في الدراسة، في حين أن المنشآت التي يرى أصحابها أن تخصصات الخريجين من مؤسسات التعليم والتدريب لا تتوافق مع نوعية ومتطلبات الوظائف بالمنشآت الصغيرة تمثل (٤٦,٨%).

الوظائف التي لا يلبي احتياجاتها خريجو مؤسسات التعليم والتدريب بالمملكة

وبالنظر إلى ما ذكر المشاركون في الدراسة عن عدد الوظائف التي لا يلبي الطلب عليها خريجو المؤسسات التعليمية يمكن تلخيصها في الآتي:

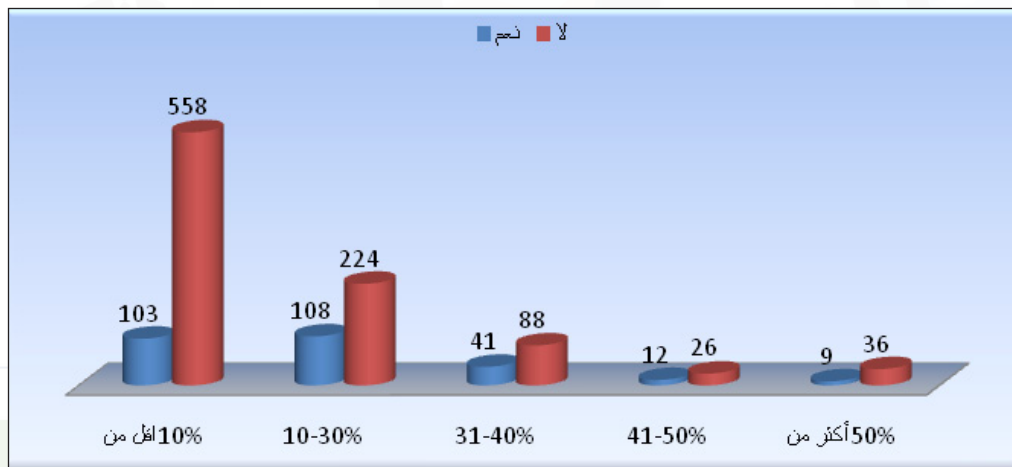
مندوب مبيعات	مندوب مشتريات	كاشير	الحفر والتكشير	خدمة التوصيل المجاني
سائق	خياط	مدخل بيانات	الري، حصاد المحصول	مراقب معماري
عمال نظافة	برمجة الكترونية	سكرتير	مزارع	تصميم أزياء
مساح	مراقبة عمال	حلاق	الإدارة الحديثة	مسئول مراسلات خارجية

نسبة السعودة :

لمزيد من الإيضاح تم مقارنة معظم الأسئلة المتعلقة بالسعودة ببعض المؤشرات الأخرى التي يمكن مقارنتها والحصول على دلالات مفيدة وقد انحصر العرض الآتي على النتائج ذات الدلالة الإحصائية المعنوية. ولم يتم عرض تلك العلاقات غير المعنوية وكانت النتائج على النحو الآتي :

نسبة السعودة في المنشآت مع هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة

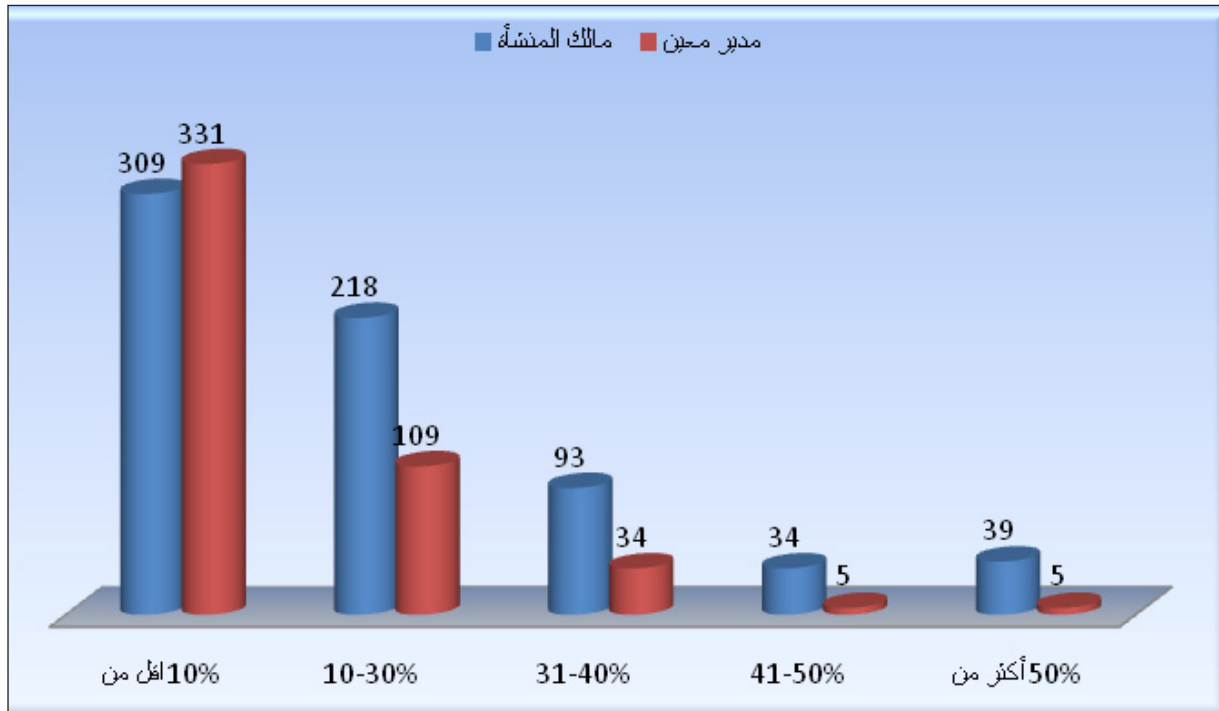
دلالة مربع كاي	المجموع	هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة		نسبة السعودة في المنشأة
		لا	نعم	
٠,٠١	٦٦١	٥٥٨	١٠٣	أقل من ١٠%
	٣٣٢	٢٢٤	١٠٨	من ١٠ إلى ٣٠%
	١٢٩	٨٨	٤١	من ٣١ إلى ٤٠%
	٣٨	٢٦	١٢	من ٤١ إلى ٥٠%
	٤٥	٣٦	٩	أكثر من ٥٠%
	١٢٠٥	٩٣٢	٢٧٣	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث نسبة السعودة بين المنشآت التي حصلت على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة والمنشآت التي لم تحصل على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة وتشير النتائج إلى أن المنشآت التي لم تحصل على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة نسبة السعودة فيها أقل من الجهات التي حصلت على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة.

نسبة السعودة في المنشأة مع المسئول عن إدارة المنشأة

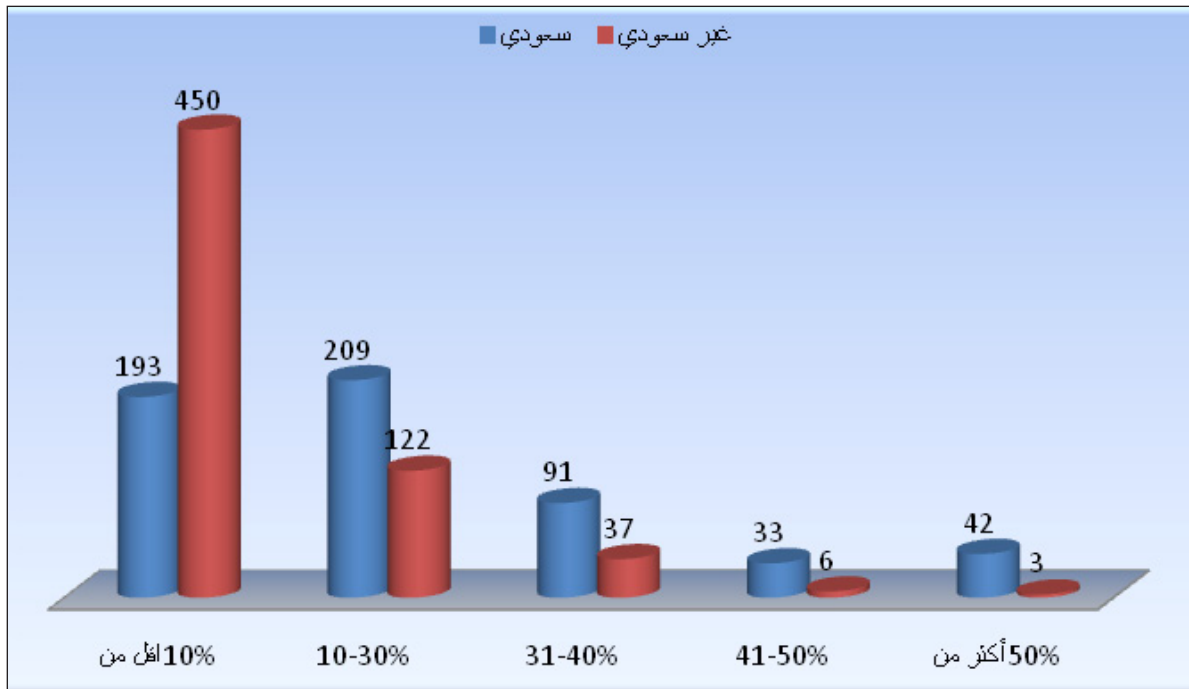
دلالة مربع كاي	المجموع	المسئول عن إدارة المنشأة		نسبة السعودة في المنشأة
		مدير معين	مالك المنشأة	
٠,٠١	٦٤٠	٣٣١	٣٠٩	أقل من ١٠٪
	٣٢٧	١٠٩	٢١٨	من ١٠ إلى ٣٠٪
	١٢٧	٣٤	٩٣	من ٣١ إلى ٤٠٪
	٣٩	٥	٣٤	من ٤١ إلى ٥٠٪
	٤٤	٥	٣٩	أكثر من ٥٠٪
	١١٧٧	٤٨٤	٦٩٣	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث نسبة السعودة بين المنشآت المسئول عن إدارتها مالكيها والمنشآت المسئول عن إدارتها مدير معين وتشير النتائج إلى أن المنشآت المسئول عن إدارتها مدير معين نسبة السعودة فيها أقل من المنشآت المسئول عن إدارتها مالكيها.

نسبة السعودة في المنشأة مع مدير المنشأة

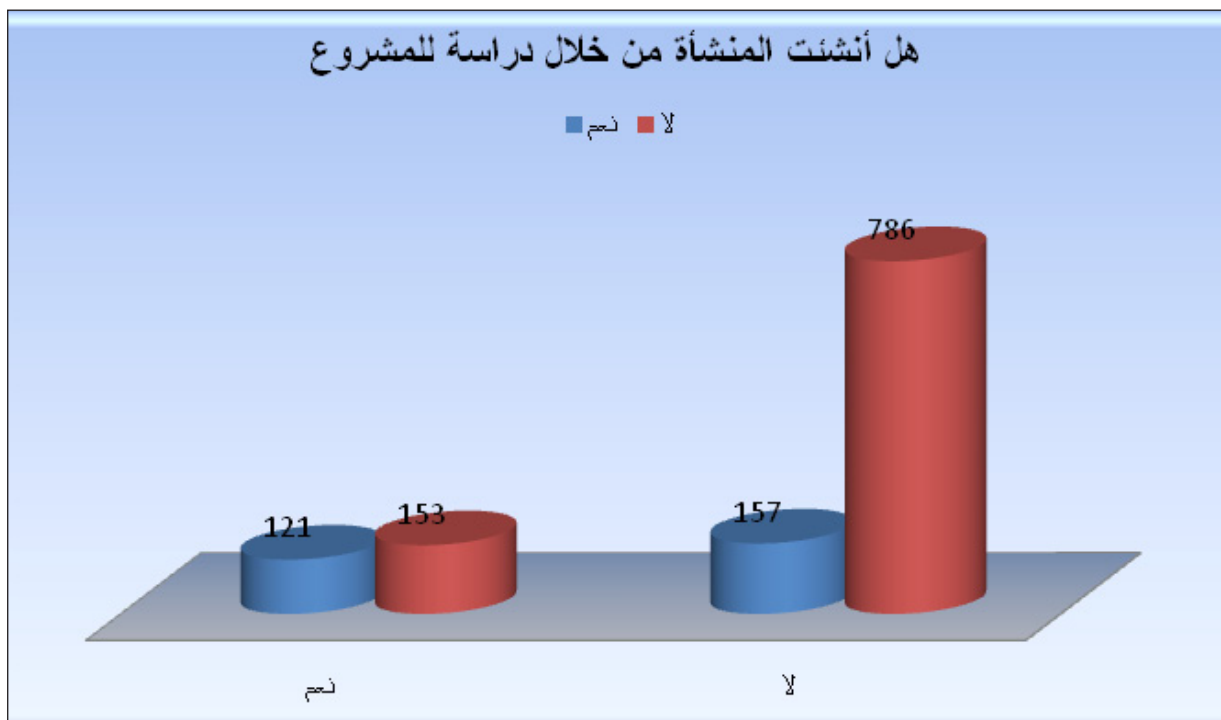
دلالة مربع كاي	المجموع	مدير المنشأة		نسبة السعودة في المنشأة
		غير سعودي	سعودي	
٠,٠١	٦٤٣	٤٥٠	١٩٣	اقل من ١٠%
	٣٣١	١٢٢	٢٠٩	من ١٠ إلى ٣٠%
	١٢٨	٣٧	٩١	من ٣١ إلى ٤٠%
	٣٩	٦	٣٣	من ٤١ إلى ٥٠%
	٤٥	٣	٤٢	أكثر من ٥٠%
	١١٨٦	٦١٨	٥٦٨	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث نسبة السعودة بين المنشآت التي مديرها سعودي والمنشآت التي مديرها غير سعودي وتشير النتائج إلى أن المنشآت التي مديرها غير سعودي نسبة السعودة فيها أقل من المنشآت التي مديرها سعودي.

هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة مع هل أنشئت المنشأة من خلال دراسة للمشروع

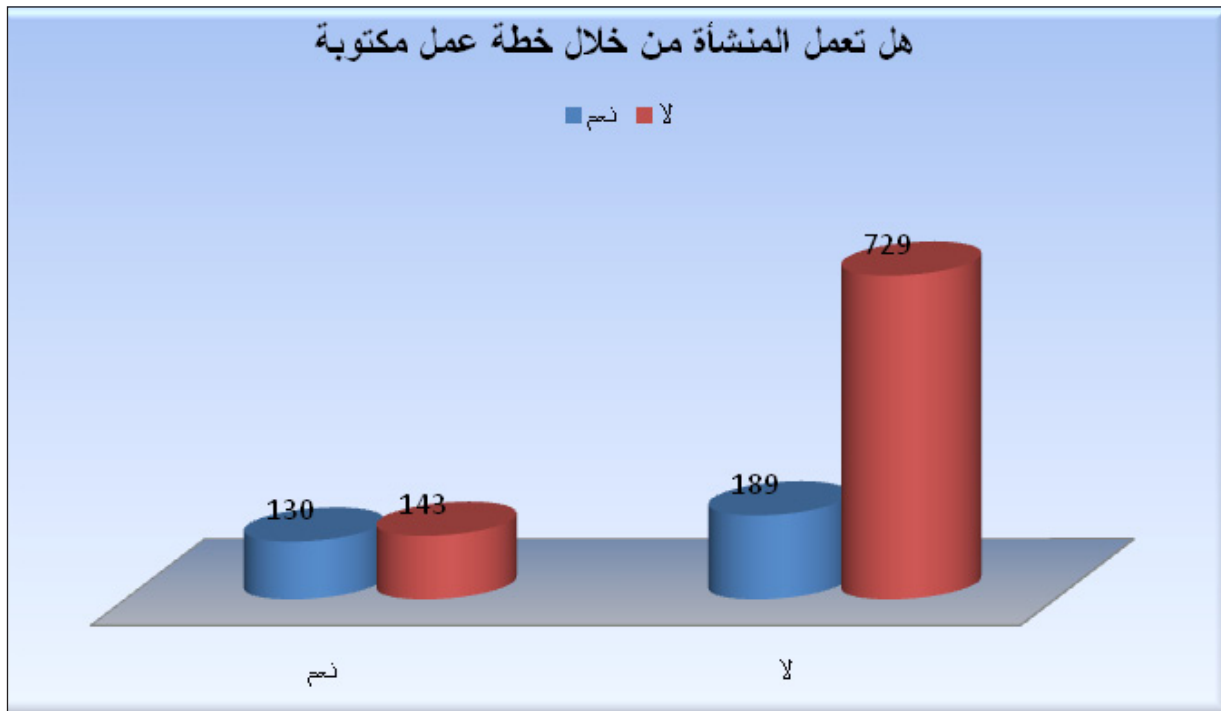
دلالة مربع كاي	المجموع	هل أنشئت المنشأة من خلال دراسة للمشروع		هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة
		لا	نعم	
٠,٠١	٢٧٤	١٥٣	١٢١	نعم
	٩٤٣	٧٨٦	١٥٧	لا
	١٢١٧	٩٣٩	٢٧٨	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث إنشاء المنشأة من خلال دراسة للمشروع أم لا بين المنشآت التي حصلت على دعم والمنشآت التي لم تحصل على دعم وتشير النتائج إلى أن المنشآت التي أنشئت من خلال دراسة للمشروع أخذت دعم أكثر من المنشآت التي لم تنشئ من خلال دراسة جدوى للمشروع..

هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة مع هل تعمل المنشأة من خلال خطة عمل مكتوبة

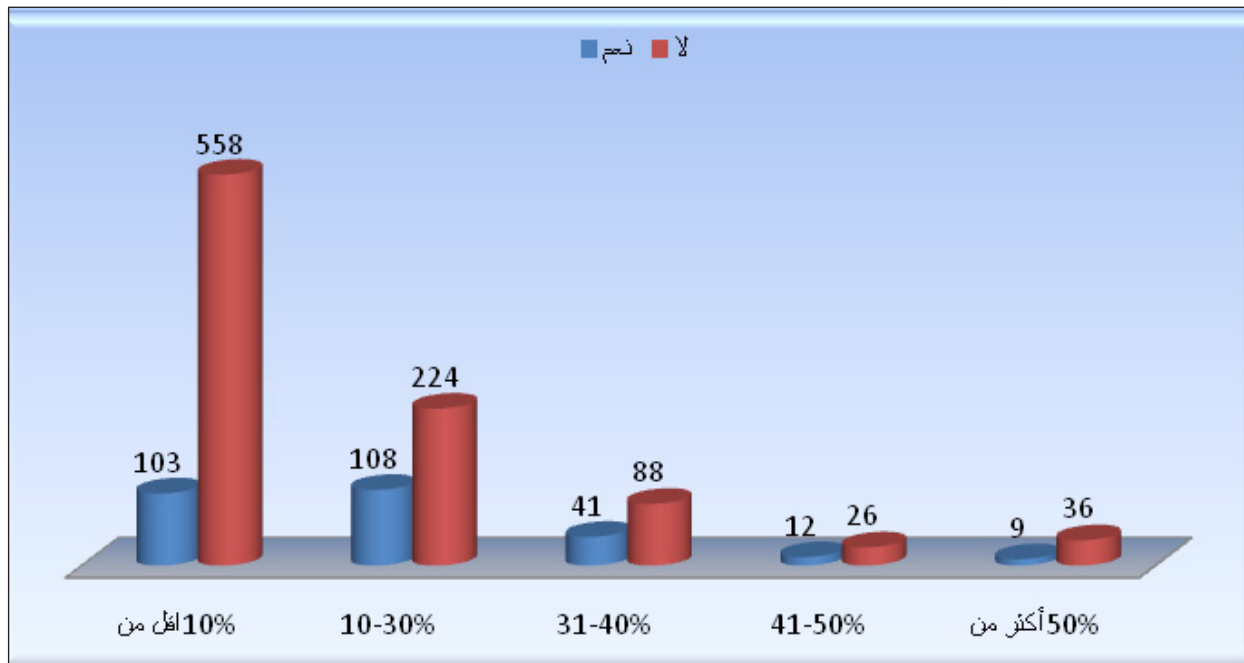
دلالة مربع كاي	المجموع	هل تعمل المنشأة من خلال خطة عمل مكتوبة		هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة
		لا	نعم	
٠,٠١	٢٧٣	١٤٣	١٣٠	نعم
	٩١٨	٧٢٩	١٨٩	لا
	١١٩١	٨٧٢	٣١٩	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث عمل المنشأة من خلال خطة عمل مكتوبة أم لا بين المنشآت التي حصلت على دعم والمنشآت التي لم تحصل على دعم وتشير النتائج إلى أن المنشآت التي تعمل من خلال خطة عمل مكتوبة أخذت دعم أكثر من المنشآت التي لا تعمل من خلال خطة عمل مكتوبة.

نسبة السعودة في المنشأة مع هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة

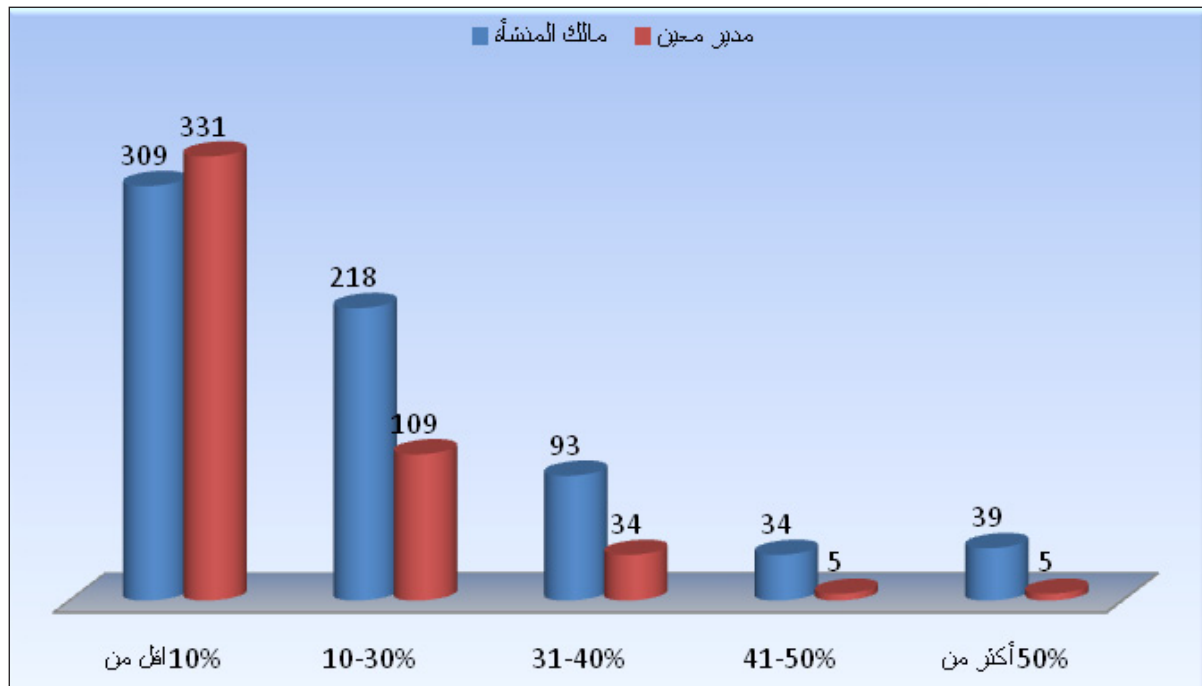
دلالة مربع كاي	المجموع	هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة		نسبة السعودة في المنشأة
		لا	نعم	
٠,٠١	٦٦١	٥٥٨	١٠٣	أقل من ١٠٪
	٣٣٢	٢٢٤	١٠٨	من ١٠ إلى ٣٠٪
	١٢٩	٨٨	٤١	من ٣١ إلى ٤٠٪
	٣٨	٢٦	١٢	من ٤١ إلى ٥٠٪
	٤٥	٣٦	٩	أكثر من ٥٠٪
	١٢٠٥	٩٣٢	٢٧٣	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث نسبة السعودة بين المنشآت التي حصلت على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة والمنشآت التي لم تحصل على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة وتشير النتائج إلى أن المنشآت التي لم تحصل على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة نسبة السعودة فيها أقل من الجهات التي حصلت على دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة.

نسبة السعودة في المنشأة مع المسئول عن إدارة المنشأة

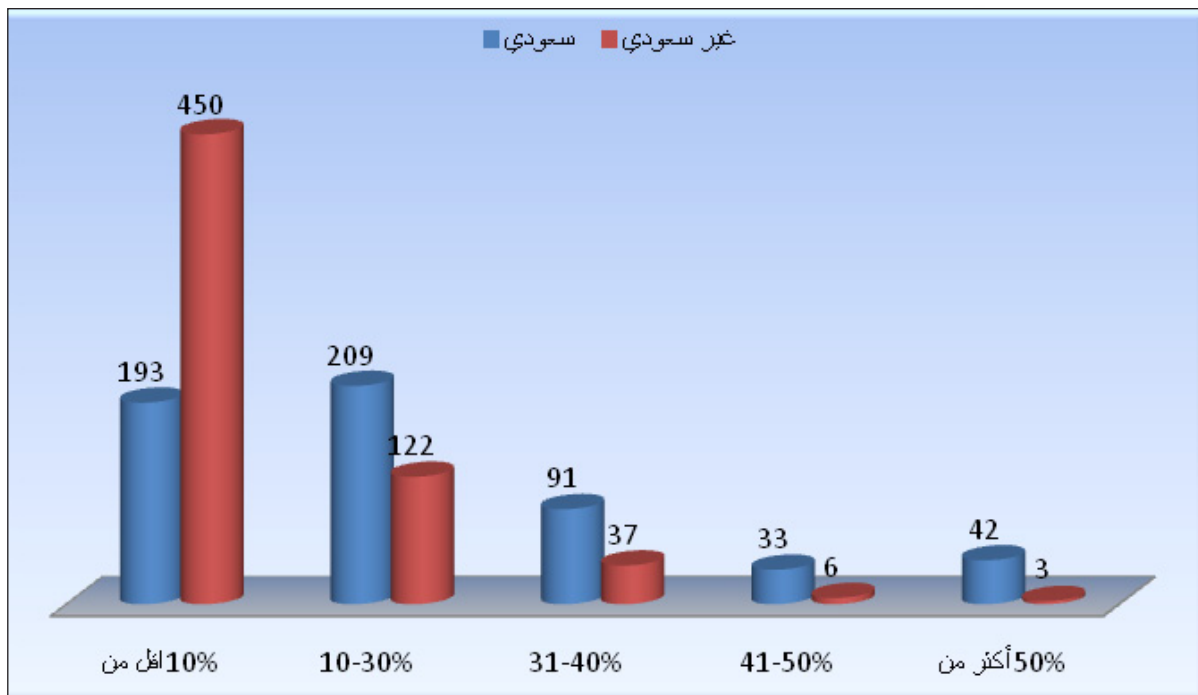
دلالة مربع كاي	المجموع	المسئول عن إدارة المنشأة		نسبة السعودة في المنشأة
		مدير معين	مالك المنشأة	
٠,٠١	٦٤٠	٣٣١	٣٠٩	أقل من ١٠٪
	٣٢٧	١٠٩	٢١٨	من ١٠ إلى ٣٠٪
	١٢٧	٣٤	٩٣	من ٣١ إلى ٤٠٪
	٣٩	٥	٣٤	من ٤١ إلى ٥٠٪
	٤٤	٥	٣٩	أكثر من ٥٠٪
	١١٧٧	٤٨٤	٦٩٣	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث نسبة السعودة بين المنشآت المسئول عن إدارتها مالكيها والمنشآت المسئول عن إدارتها مدير معين وتشير النتائج إلى أن المنشآت المسئول عن إدارتها مدير معين نسبة السعودة فيها أقل من المنشآت المسئول عن إدارتها مالكيها.

نسبة السعودة في المنشأة مع مدير المنشأة

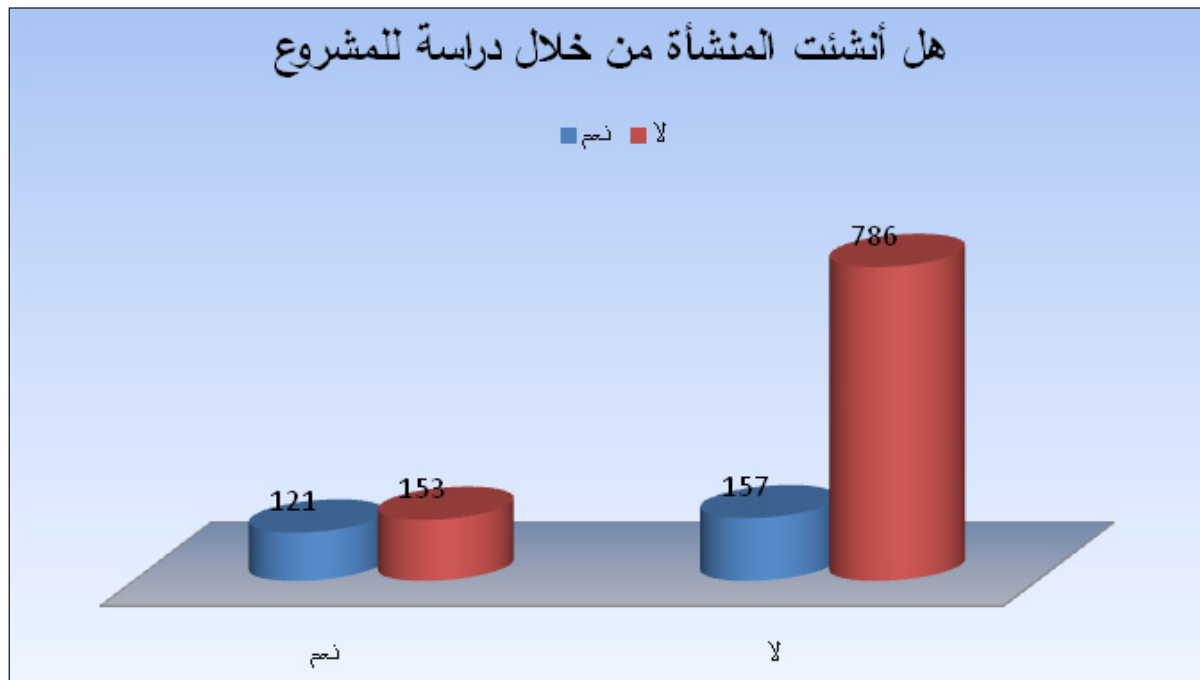
دلالة مربع كاي	المجموع	مدير المنشأة		نسبة السعودة في المنشأة
		غير سعودي	سعودي	
٠,٠١	٦٤٣	٤٥٠	١٩٣	أقل من ١٠٪
	٣٣١	١٢٢	٢٠٩	من ١٠ إلى ٣٠٪
	١٢٨	٣٧	٩١	من ٣١ إلى ٤٠٪
	٣٩	٦	٣٣	من ٤١ إلى ٥٠٪
	٤٥	٣	٤٢	أكثر من ٥٠٪
	١١٨٦	٦١٨	٥٦٨	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث نسبة السعودة بين المنشآت التي مديرها سعودي والمنشآت التي مديرها غير سعودي وتشير النتائج إلى أن المنشآت التي مديرها غير سعودي نسبة السعودة فيها أقل من المنشآت التي مديرها سعودي.

هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة مع هل أنشئت المنشأة من خلال دراسة للمشروع

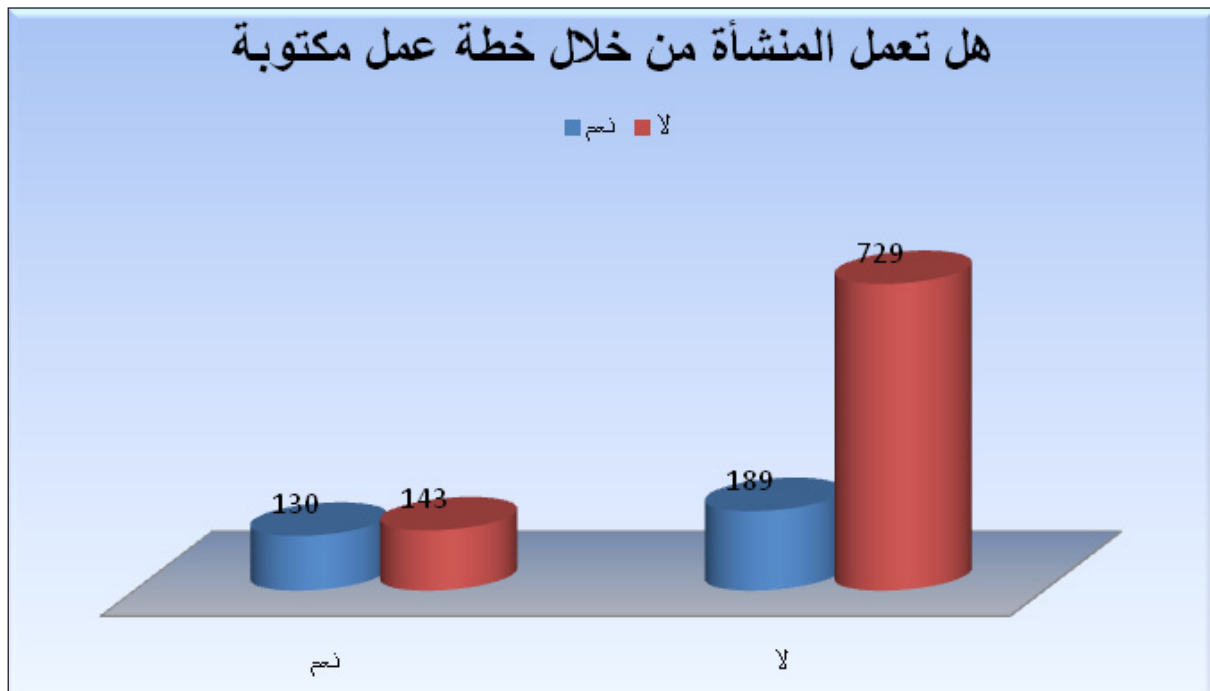
دلالة مربع كاي	المجموع	هل أنشئت المنشأة من خلال دراسة للمشروع		هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة
		لا	نعم	
٠,٠١	٢٧٤	١٥٣	١٢١	نعم
	٩٤٣	٧٨٦	١٥٧	لا
	١٢١٧	٩٣٩	٢٧٨	المجموع



يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث إنشاء المنشأة من خلال دراسة للمشروع أم لا بين المنشآت التي حصلت على دعم والمنشآت التي لم تحصل على دعم وتشير النتائج إلى أن المنشآت التي أنشئت من خلال دراسة للمشروع أخذت دعم أكثر من المنشآت التي لم تنشئ من خلال دراسة جديوى للمشروع.

هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة مع هل تعمل المنشأة من خلال خطة عمل مكتوبة

دلالة مربع كاي	المجموع	هل تعمل المنشأة من خلال خطة عمل مكتوبة		هل سبق أن حصلت المنشأة على أي دعم أو تمويل من أحد الجهات بالمملكة
		لا	نعم	
٠,٠١	٢٧٢	١٤٣	١٣٠	نعم
	٩١٨	٧٢٩	١٨٩	لا
	١١٩١	٨٧٢	٣١٩	المجموع

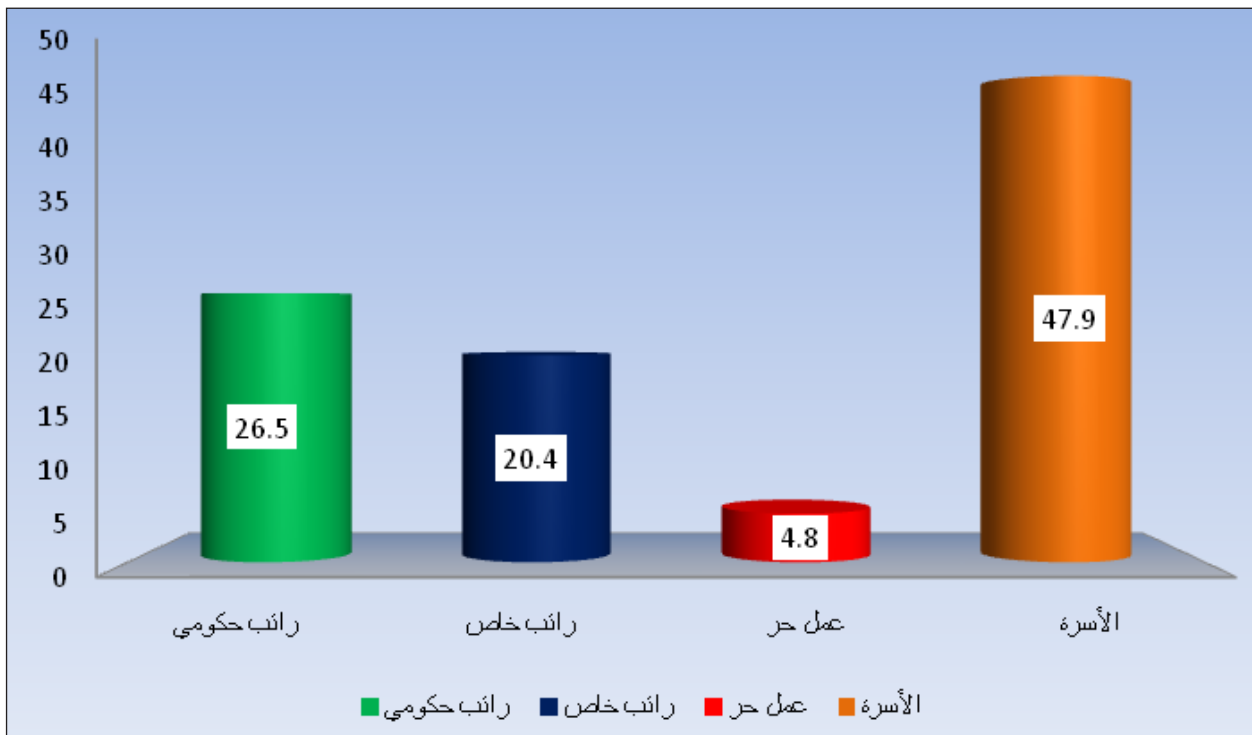


يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث عمل المنشأة من خلال خطة عمل مكتوبة أم لا بين المنشآت التي حصلت على دعم والمنشآت التي لم تحصل على دعم وتشير النتائج إلى أن المنشآت التي تعمل من خلال خطة عمل مكتوبة أخذت دعم أكثر من المنشآت التي لا تعمل من خلال خطة عمل مكتوبة.

ثانياً : فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت الصغيرة

أولاً: معلومات عامة

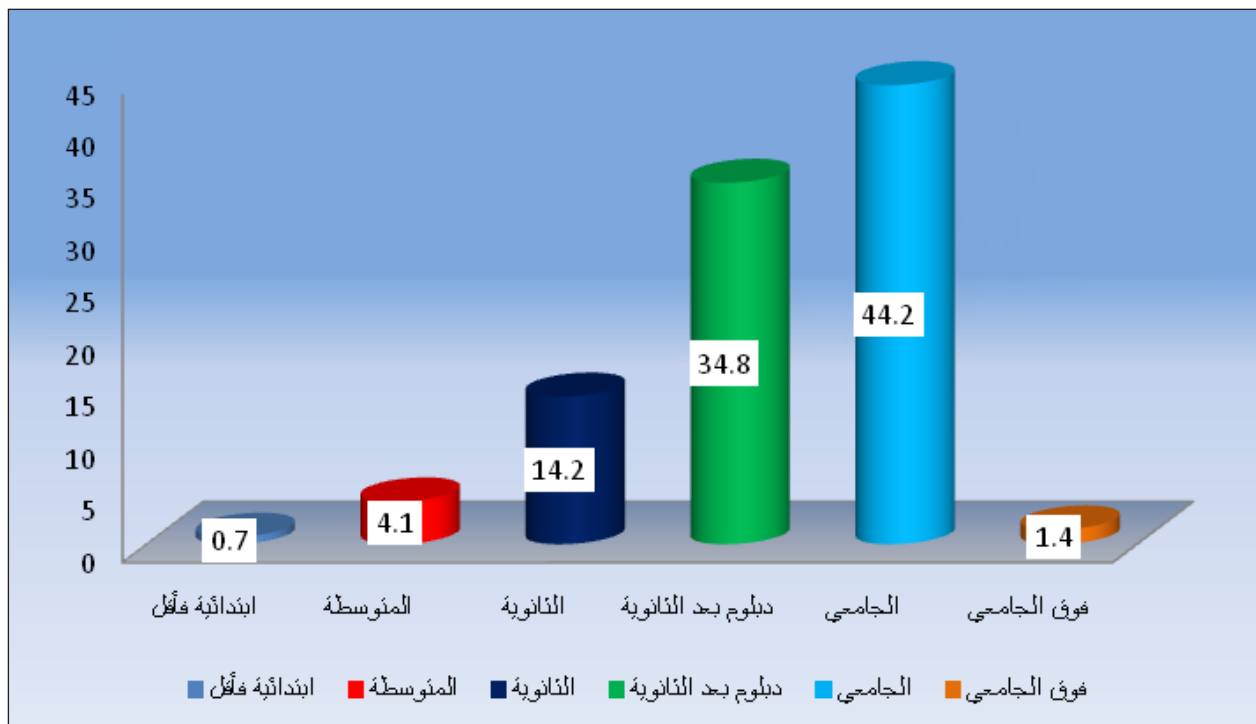
مصادر الدخل الفردي



تضمن الاستبيان معلومات عامة عن فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر مثل مصادر الدخل والمستوى التعليمي وكان أول الأسئلة يتعلق بمصادر دخل المستفيدين إذ يوضح الشكل السابق مصادر دخل المستفيدين من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ٢٠٦٧ أي جميع المستفيدين المشاركون في الدراسة ما عدا ستة مستفيدين.

كما يوضح الجدول أن المستفيدين الذين مصدر دخلهم أسرهم يمثلون (٤٧,٩٪) من مجموع العينة مما يشير إلى ارتفاع نسبة البطالة وعدم توفر فرص العمل، في حين أن المستفيدين الذين مصدر دخلهم راتب حكومي يمثلون (٢٦,٥٪) بينما يمثلون المستفيدين الذين مصدر دخلهم راتب خاص (٢٠,٤٪) ويشير ذلك إلى قلة نسبة السعودة في القطاع الخاص، أما المستفيدين الذين مصدر دخلهم عمل حر فيمثلون (٤,٨٪) مما يعكس عدم إقبال المستفيدين على العمل الحر.

المستوى التعليمي

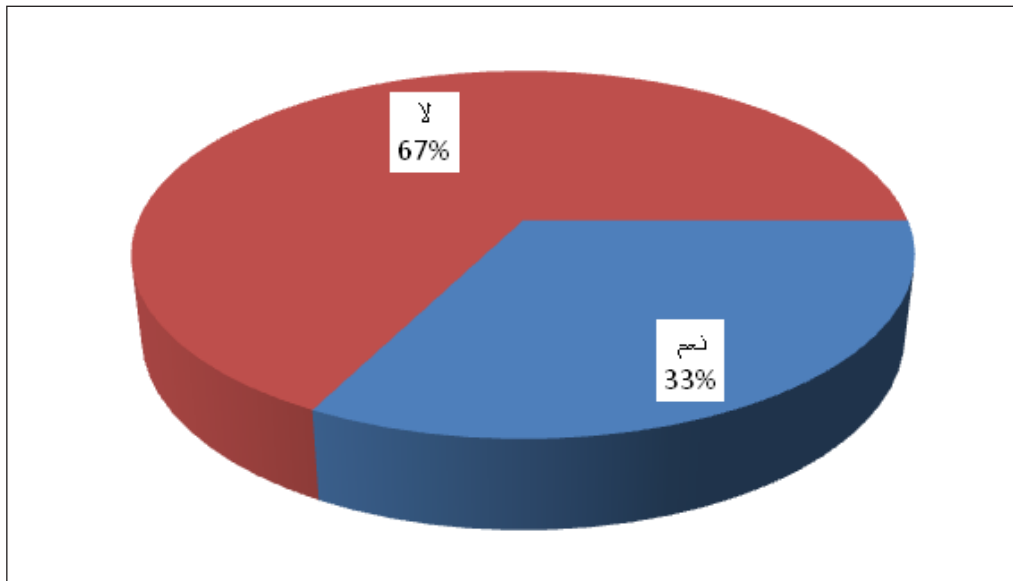


يوضح الشكل السابق المستوى التعليمي للمستفيدين من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركين في الدراسة ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ٢٠٦٢ أي أن الجميع أجابوا على هذا السؤال عدا (١١) مستفيد.

كما يشير إلى أن المستفيدين الذين مستواهم التعليمي جامعي يمثلون (٤٤,٢٪)، في حين أن المستفيدين الذين مستواهم التعليمي دبلوم بعد الثانوي يمثلون (٢٤,٨٪) بينما يمثل المستفيدين الذين مستواهم التعليمي ثانوي (١٤,٢٪) ويمثل المستفيدين الذين مستواهم التعليمي متوسط (٤,١٪) ويمثل المستفيدين الذين مستواهم التعليمي فوق الجامعي (١,٤٪) أما المستفيدين الذين مستواهم التعليمي الابتدائي فأقل فيمثلون (٠,٧٪)، وبلغ المتوسط الحسابي (٤,٢٢) مما يشير إلى أن المستوى التعليمي للمستفيدين من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر يتركز ما بين الثانوي والجامعي .

هل اتجاه الشباب نحو العمل الحر من خلال إنشاء المنشآت الصغيرة ما زال ضعيفا؟

النسبة	التكرار	
٣٢,٥	٦٧٣	نعم
٦٧,٤	١٣٩٧	لا
٩٩,٩	٢٠٧٠	المجموع
١.	٣	لم يبين
١٠٠,٠	٢٠٧٣	المجموع



يوضح الجدول و الشكل السابق هل اتجاه الشباب نحو العمل الحر من خلال إنشاء المنشآت الصغيرة ما زال ضعيفا ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ٢٠٧٠ من المستفيدين من منشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركين في الدراسة . ويشير إلى أن الذين يرون أن اتجاه الشباب نحو العمل الحر ليس ضعيف يمثلون (٦٧,٤٪) ، في حين أن الذين يرون أن اتجاه الشباب نحو العمل الحر ضعيف يمثلون (٣٢,٥٪) وهذا يوضح نهضة الشباب نحو العمل الحر من وجهة نظر المستفيدين من المنشآت الصغيرة .

أسباب الاتجاه السلبي لدى الشباب نحو العمل بالمنشآت الصغيرة

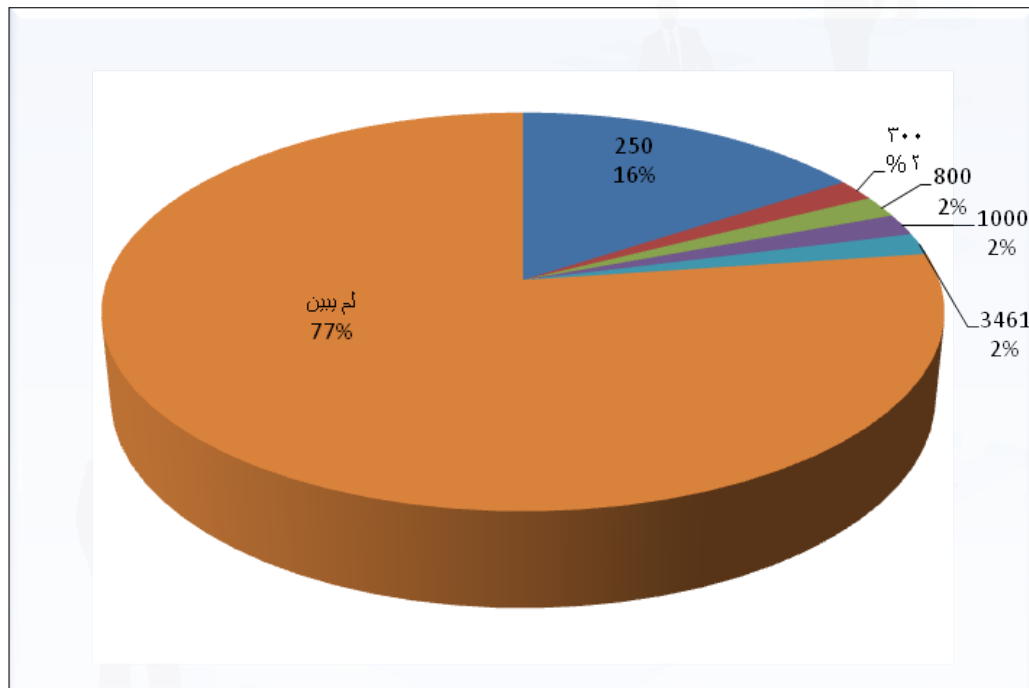
أشار المشاركون لعدة أسباب ساهمت في الاتجاه السلبي نحو العمل الحر من خلال إنشاء المنشآت الصغيرة وقد تم تلخيصها وتصنيفها في الجدول التالي:

العوامل التنظيمية	العوامل النفسية	العوامل الفنية	العوامل المادية
تعقد الإجراءات	التردد حتى اكتساب الخبرة	افتقاد الخبرة	ضعف التمويل
ضعف الدعم التنظيمي	الخوف من الفشل	تنوع المجالات	ضعف الدخل
سوء معاملة الجهات الحكومية	انطباعات الشباب الخاطئة	نقص المعلومات	ضعف المزايا المادية
الشروط الصعبة للعمل في القطاع الخاص	ضعف وعي الشباب بأهمية المنشآت الصغيرة	ضعف الخبرة	صعوبة الحصول على التمويل
	ضعف الطموح	ضعف دراسات الجدوى	ضعف العائد المادي
	تجنب المخاطرة	ضعف الإرشاد	بطء استجابة جهات التمويل
	نظرة المجتمع للعمل الخاص	صعوبة التسويق	
	التمسك بالوظيفة	لا يجيد الشباب هذه الأعمال	
	عدم التفرع	تمسك المالك بالإدارة	
	ضعف الإقبال من الجمهور	ضعف التنظيم المالي	
	القلق وعدم الثقة	ضعف مخرجات التعليم	
	ضعف دعم الأقارب والأصدقاء	ضعف البرامج التعليمية	
	الخوف من النجاح	ضعف الأيدي العاملة	
	تفضيل العمل في القطاع العام	المنافسة	
	عدم الجدية	عدم وضوح الفكرة	
		كثرة المجالات وقلة الأرباح	
		ضعف التسويق من الجهات الداعمة	
		عدم تحمل المسؤولية من قبل الشباب	

ثالثاً : الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة و الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة

عدد المنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها الجهة حالياً

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة	التكرار	
٨٩٣,٣٩٣	٦٠٠,٨٥	١٥,٨	٩	٢٥٠
		١,٨	١	٣٠٠
		١,٨	١	٨٠٠
		١,٨	١	١٠٠٠
		١,٨	١	٣٤٦١
		٢٢,٨	١٣	المجموع
		٧٧,٢	٤٤	لم يبين
		١٠٠,٠	٥٧	المجموع

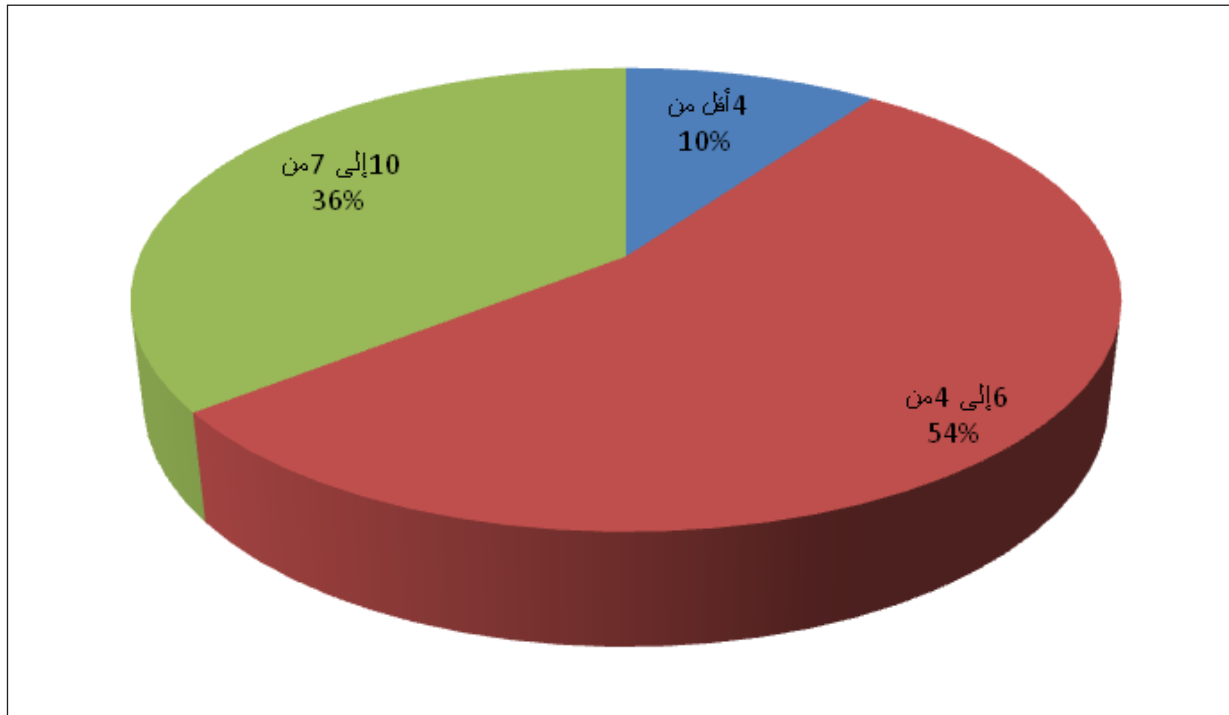


كان أول الأسئلة يتعلق بعدد المنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها الجهة حالياً ويشير الجدول والشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٣ جهة ويمثلون (٢٢,٨٪) بينما بلغ عدد الجهات التي لم تبين عدد المنشآت الصغيرة التي ترعاها ٤٤ جهة ويمثلون (٧٧,٢٪) وهذا يعكس إعراض الجهات الراعية والداعمة عن الإجابة على هذا السؤال وقد يكون سبب الإعراض عدم معرفة العدد الدقيقة من المنشآت التي يرعونها.

كما يوضح الجدول أن الجهات التي ترعى ٢٥٠ منشأة تمثل (١٥,٨٪) من مجموع العينة، في حين أن النسبة كانت متساوية لكل من الجهات التي ترعى وتدعم ٣٠٠ منشأة، والجهات التي ترعى وتدعم ٨٠٠ منشأة، و الجهات التي ترعى وتدعم ١٠٠٠ منشأة، والجهات التي ترعى وتدعم ٣٤٦١ منشأة حيث بلغت (١,٨٪)، وبلغ المتوسط الحسابي (٦٠٠,٨٥) مما يشير إلى أن متوسط عدد المنشأة التي ترعاها وتدعمها الجهات المشاركة في هذه الدراسة ٦٠٠ منشأة.

العدد المناسب من العاملين في المنشآت الصغيرة

النسبة	التكرار	
٩,٩	١٠	أقل من ٤
٥٤,٥	٥٥	٤-٦
٣٥,٦	٣٦	٧-١٠
١٠٠,٠	١٠١	المجموع

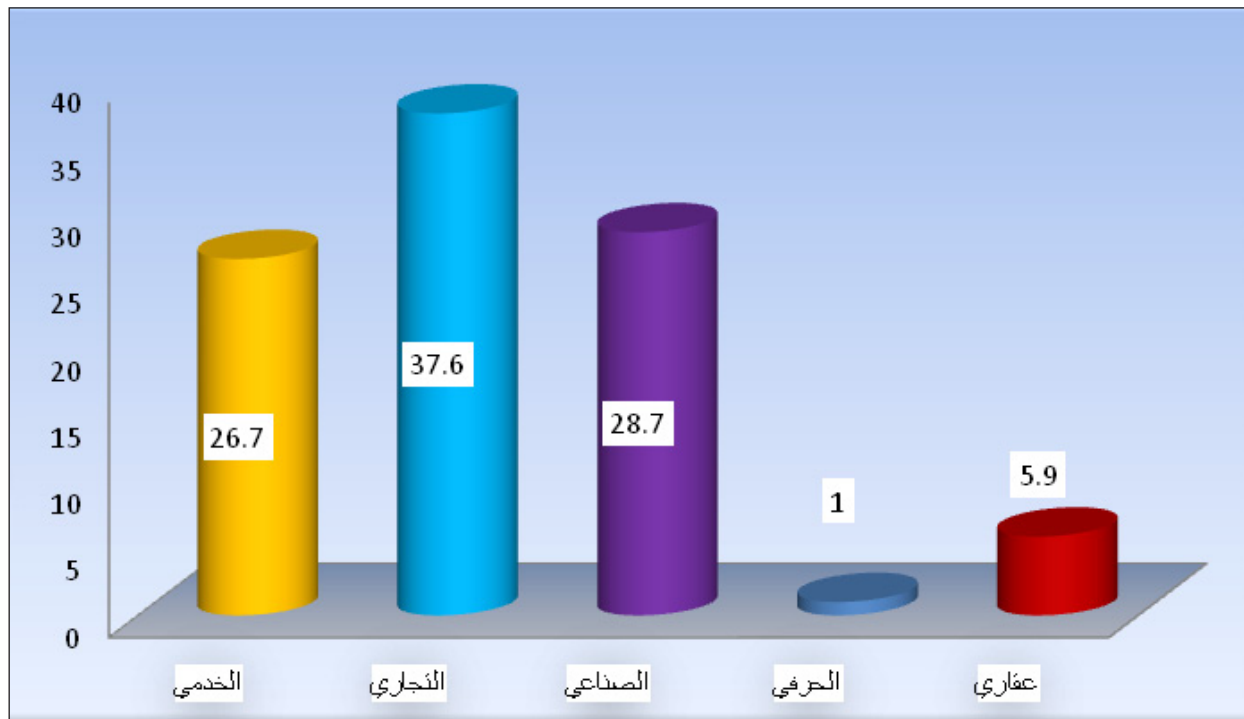


هذا الاستبيان موجه إلى الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وتضمن الاستبيان معلومات عامة مثل العدد المناسب من العاملين في المنشآت الصغيرة، ودرجة الآلية المناسبة في المنشآت الصغيرة، والمجال أو المجالات الأفضل لإنشاء المنشآت الصغيرة وثقافة وقيم العمل بالمنشآت الصغيرة، والبيانات والمعلومات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة القائمة، والأسواق المتوقعة أمام منتجات المنشآت الصغيرة، وفرص التمويل المتوفرة أمام المنشآت الصغيرة، وهل المنشآت الصغيرة بالملكة تواجه مشكلة حقيقية وكان أول الأسئلة يتعلق بعدد العمال إذ يوضح الجدول والشكل السابق العدد المناسب من العاملين في المنشآت الصغيرة ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠١ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة.

كما يوضح الجدول أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن العدد المناسب من العاملين في المنشآت الصغيرة من ٤ إلى ٦ عمال يمثلون (٥٤,٥%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن العدد المناسب من العاملين في المنشآت الصغيرة من ٧ إلى ١٠ عمال يمثلون (٣٥,٦%) بينما بلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن العدد المناسب من العاملين في المنشآت الصغيرة أقل من ٤ (٩,٩%).

المجال أو المجالات الأفضل لإنشاء المنشآت الصغيرة

النسبة	التكرار	
٢٦,٧	٢٧	الخدمي
٣٧,٦	٢٨	التجاري
٢٨,٧	٢٩	الصناعي
١,٠	١	الحرفي
٥,٩	٦	عقاري
١٠٠,٠	١٠١	المجموع

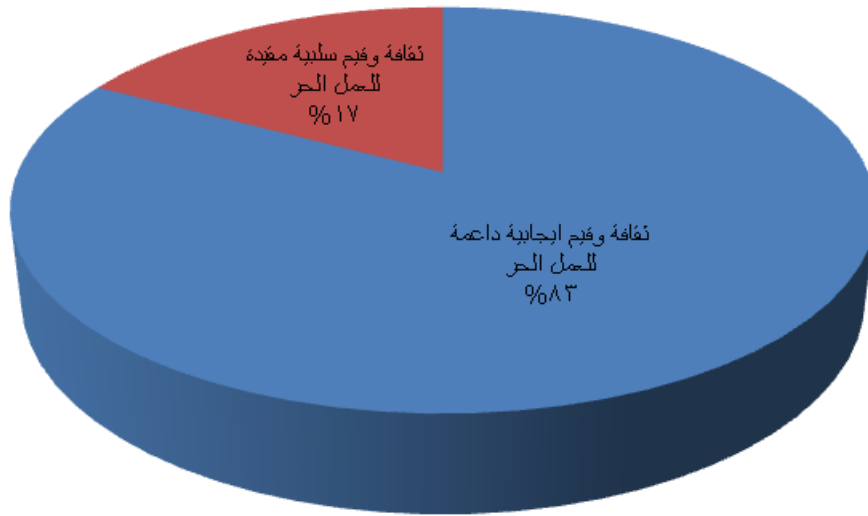


يشير الشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠١ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة.

كما يوضح الجدول أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن المجال الأفضل لإنشاء المنشآت الصغيرة المجال التجاري يمثلون (٣٧,٦%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن المجال الأفضل لإنشاء المنشآت الصغيرة المجال الصناعي يمثلون (٢٨,٧%) وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن المجال الأفضل لإنشاء المنشآت الصغيرة المجال الخدمي (٢٦,٧%) وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن المجال الأفضل لإنشاء المنشآت الصغيرة المجال العقاري (٥,٩%) بينما بلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن المجال الأفضل لإنشاء المنشآت الصغيرة المجال الحرفي (١,٠%).

ثقافة وقيم العمل بالمنشآت الصغيرة

النسبة	التكرار	
٢٦,٧	٢٧	الخدمي
٣٧,٦	٢٨	التجاري
٢٨,٧	٢٩	الصناعي
١,٠	١	الحرفي

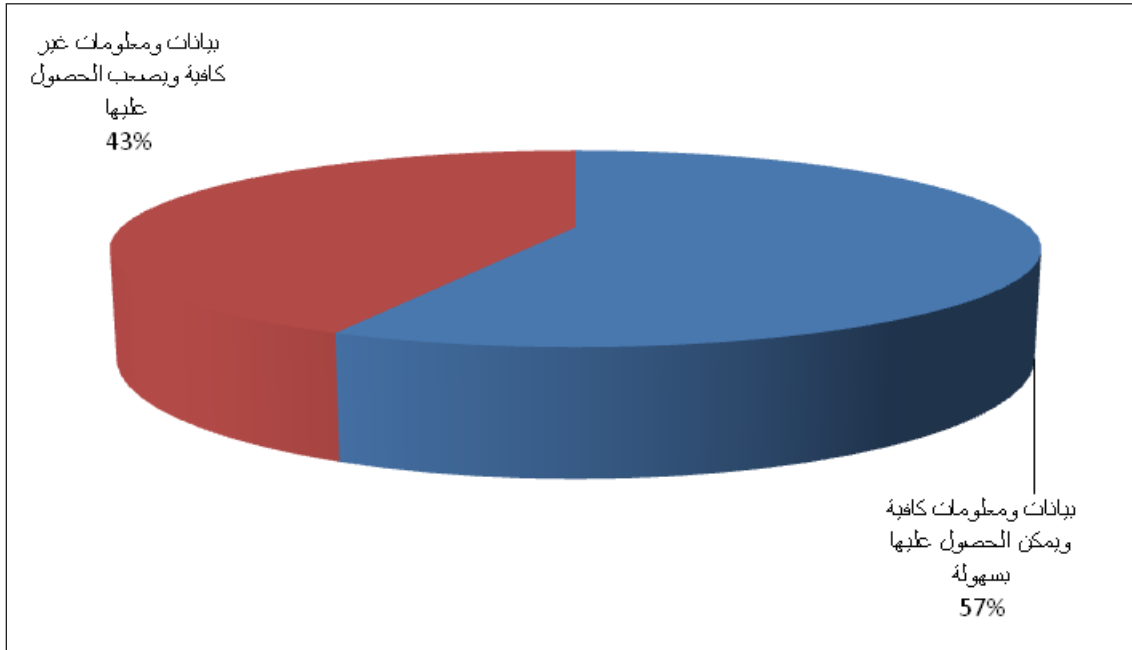


يشير الجدول والشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ٩٣ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا ثمانية منها.

كما يوضح الجدول أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن ثقافة وقيم العمل بالمنشآت الصغيرة ايجابية وداعمة للعمل الحر يمثلون (٧٦,٢%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن ثقافة وقيم العمل بالمنشآت الصغيرة سلبية مقفلة للعمل الحر يمثلون (١٥,٨%).

البيانات والمعلومات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة القائمة

النسبة	التكرار	
٥٦,٤	٥٧	بيانات ومعلومات كافية ويمكن الحصول عليها بسهولة
٤٢,٦	٤٣	بيانات ومعلومات غير كافية ويصعب الحصول عليها
١,٠	١	لم يبين
١٠٠,٠	١٠١	المجموع

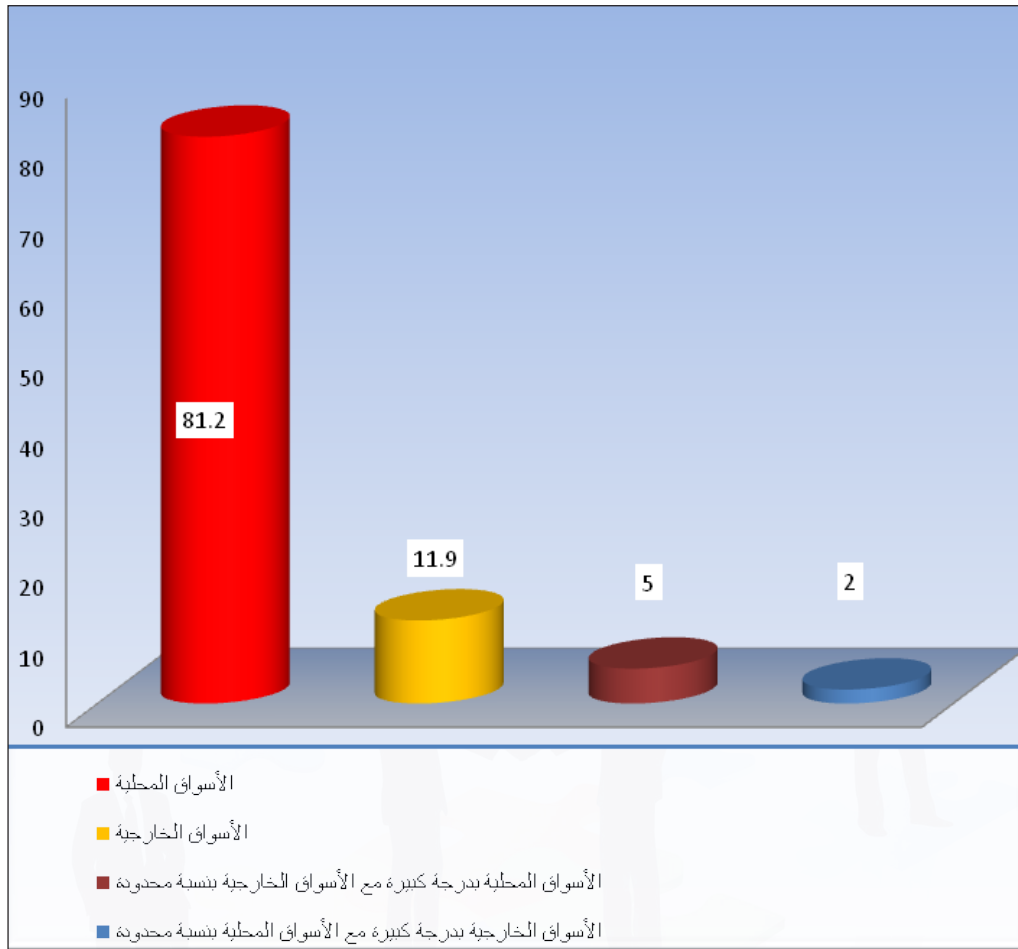


يبين الجدول والشكل السابق أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٠ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا واحد.

و يوضح الجدول أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن البيانات والمعلومات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة القائمة ببيانات ومعلومات كافية ويمكن الحصول عليها بسهولة يمثلون (٥٦,٤%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن البيانات والمعلومات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة القائمة ببيانات ومعلومات غير كافية ويصعب الحصول عليها يمثلون (٤٢,٦%).

الأسواق المتوقعة أمام منتجات المنشآت الصغيرة

النسبة	التكرار	
٨١,٢	٨٢	الأسواق المحلية
١١,٩	١٢	الأسواق الخارجية
٥,٠	٥	الأسواق المحلية بدرجة كبيرة مع الأسواق الخارجية بنسبة محدودة
٢,٠	٢	الأسواق الخارجية بدرجة كبيرة مع الأسواق المحلية بنسبة محدودة
١٠٠,٠	١٠١	المجموع

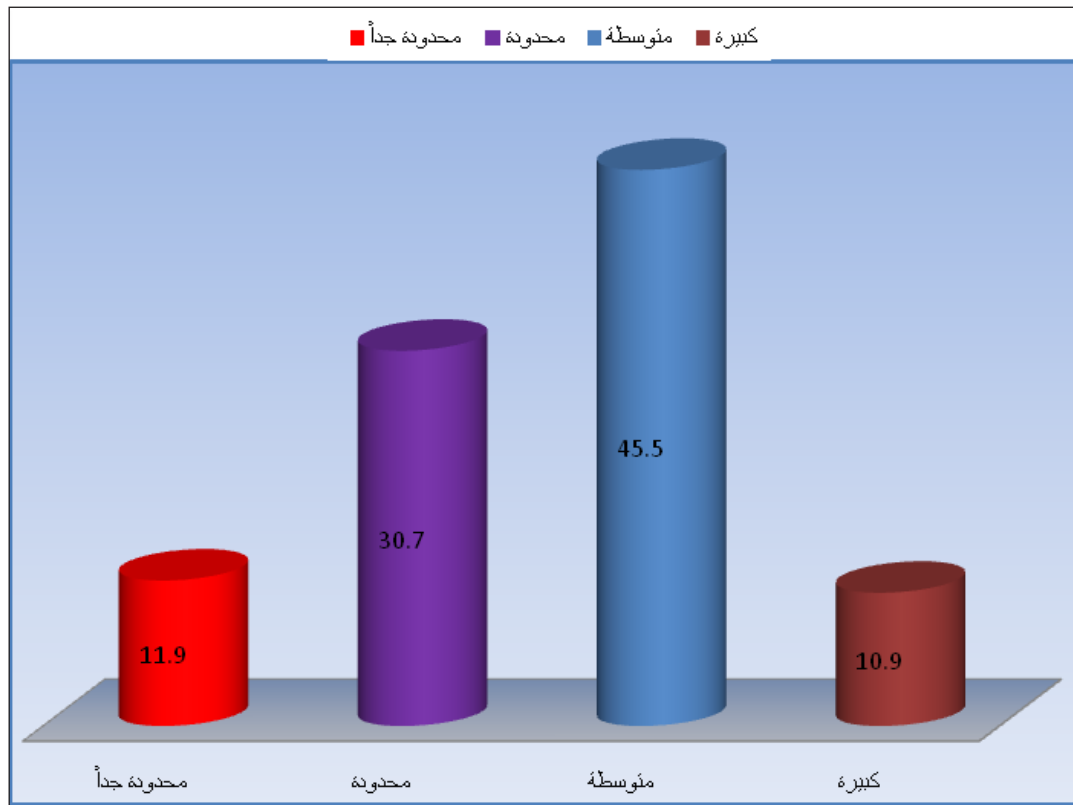


يبين الجدول و الشكل السابق أن عدد المجيبين على هذا السؤال ٩٩ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا اثنين منهم.

و يوضح الجدول أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن الأسواق المتوقعة أمام منتجات المنشآت الصغيرة الأسواق المحلية يمثلون (٨١,٢%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن الأسواق المتوقعة أمام منتجات المنشآت الصغيرة الأسواق الخارجية يمثلون (١١,٩%) وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن الأسواق المتوقعة أمام منتجات المنشآت الصغيرة الأسواق المحلية بدرجة كبيرة مع الأسواق الخارجية بنسبة محدودة (٥,٠%) وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن الأسواق الخارجية بدرجة كبيرة مع الأسواق المحلية بنسبة محدودة (٢,٠%) .

فرص التمويل المتوفرة أمام المنشآت الصغيرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة	التكرار	
٨٤٥٠	٢,٥٦	١١,٩	١٢	محدودة جداً
		٣٠,٧	٣١	محدودة
		٤٥,٥	٤٦	متوسطة
		١٠,٩	١١	كبيرة
		٩٩,٠	١٠٠	المجموع
		١,٠	١	لم يبين
		١٠٠,٠	١٠١	المجموع



يبين الجدول و الشكل السابق أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٠ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا واحد.

ويشير الجدول إلى أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن فرص التمويل المتوفرة أمام المنشآت الصغيرة متوسطة يمثلون (٤٥,٥%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن فرص التمويل المتوفرة أمام المنشآت الصغيرة محدودة يمثلون (٣٠,٧%) وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن فرص التمويل المتوفرة أمام المنشآت الصغيرة محدودة جداً (١١,٩%) وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن فرص التمويل المتوفرة أمام المنشآت الصغيرة كبيرة (١٠,٩%).

بلغ المتوسط الحسابي (٢,٥٦) مما يشير إلى تمركز رأي المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بين الخيارين الثاني والثالث وهي محدودة تميل إلى المتوسطة.

٨ - الدوافع والحوافز التي يمكن أن تشجع مصادر التمويل لتقديم الدعم المالي اللازم للمنشآت الصغيرة:

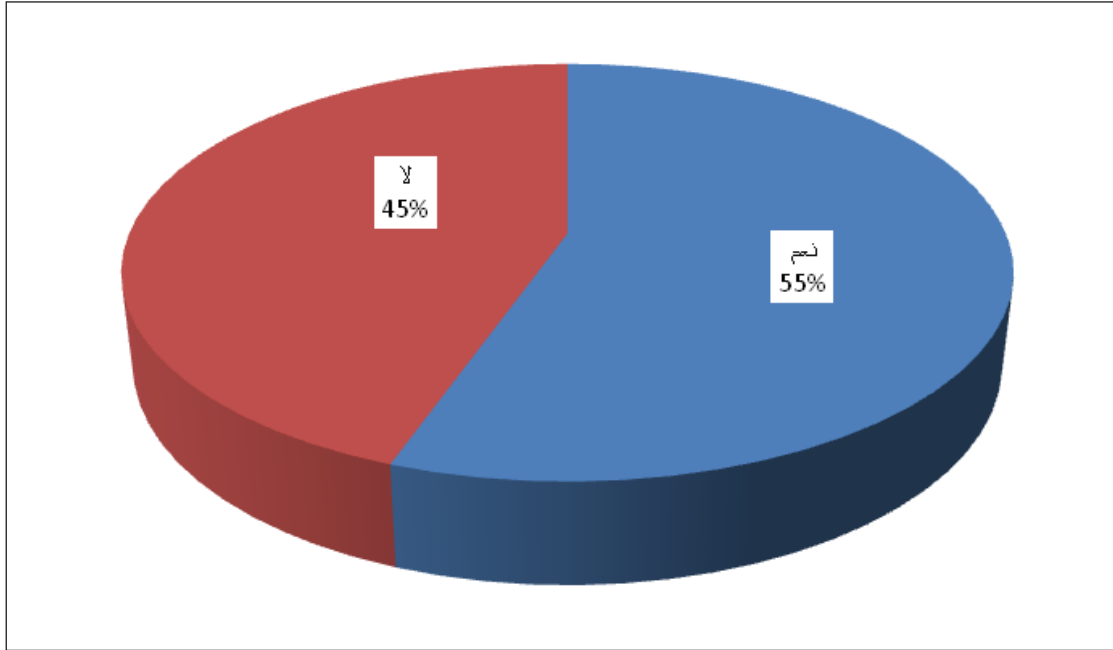
وحيث اقترح المشاركون العديد من الدوافع فقد تم تقسيمها إلى مجموعتين دوافع خارجية (عوامل محيطة بالمنشأة) ودوافع داخلية (عوامل داخل المنشأة):

عوامل خارجية	عوامل داخلية
الشراكة مع الشركات الكبرى	العمل الخيري
القروض الميسرة	الجدوى الاقتصادية
الإجراءات البسيطة	توفر الضمانات الكافية
الدعم الحكومي	الإفصاح عن الجهة الداعمة
ارتفاع نسبة الفائدة	الجدية
تشجيع الكوادر الوطنية لإنشاء مشروعاتهم	التأهيل
النهوض بالجهات الداعمة	الخبرة
تسهيل الإجراءات لأصحاب التمويل	وضوح الرؤية لدى المنشأة
توفر خدمات إرشادية للمشاريع	كفاءة المشروع
	المشاركة في الإدارة
	المشاركة في الأرباح
	تنظيم المشروع



هل ترى أن المنشآت الصغيرة بالمملكة تواجه مشكلة حقيقية

النسبة	التكرار	
٥٥,٤	٥٦	نعم
٤٤,٦	٤٥	لا
١٠٠,٠	١٠١	المجموع



يشير الجدول و الشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠١ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة.

و يشير الجدول إلى أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن المنشآت الصغيرة بالمملكة تواجه مشكلة حقيقية يمثلون (٥٥,٤%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن المنشآت الصغيرة بالمملكة لا تواجه مشكلة حقيقية يمثلون (٤٤,٦%).

تصورات المشاركين بشأن التعامل مع المشكلة :

وضع المشاركون عدة حلول للتعامل مع المشكلة كانت على النحو الآتي وقد تم تصنيف هذه الحلول المطروحة للمشكلة في التصنيف الآتي :

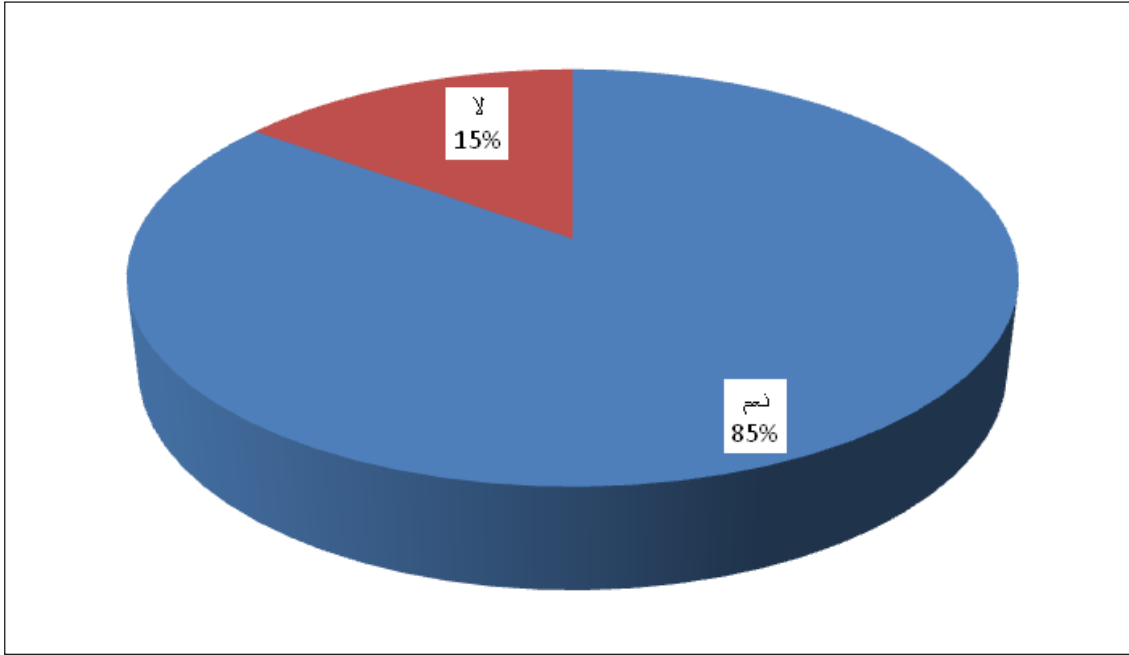
دعم حكومي	دعم خدمي	دعم فني
نشر ثقافة العمل الحر	إنشاء هيئة للمنشآت الصغيرة	تحديد ضوابط وآليات الدعم
دورات تثقيفية	جهات راعية	دراسات
تسهيل الإجراءات		
تويع نشاطات المنشأة		
توفير الرقابة المناسبة		
تنوع مصادر الدخل		

وبمقارنة رأي أصحاب المنشآت الصغيرة ورأي الأجهزة المختصة حول دور مؤسسات التعليم والتدريب في تنمية مهارات وقدرات إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة يتضح من الجدول الآتي:

رأي أصحاب المنشآت	رأي الأجهزة المختصة
الإدارة المبيعات، التسويق.	استخدام التكنولوجيا في الأعمال الإدارية
التفكير الإبداعي، إدارة المشاريع، العمل الحر، المحاسبة والدارة المالية + الأخلاق.	الأساليب الحديثة في الإدارة والعمل
الخبرات العملية، المهارات الإدارية.	تطوير المهارات الإدارية: محاسبة، تسويق، مالية، دعاية وإعلان.....
تقوية جانب السمات الريادية.	المهارات الفنية: إنتاج، تصنيع، ميكانيكا، تقنية، ..
الاهتمام بالحرفية، والمهندسين.	المهارات الفنية: الفندقية، الطهي، الخياطة ، أعمال البناء....
الخرافة، الحدادة.	ورش عمل لتطوير المهارات.
اختيار التقنية المناسبة، استكشاف الأعطال.	دعم الابتكار والاختراع
التدريب على إعداد الدراسات الجدوى، التسويق.	تنمية ثقافة التنبؤ باحتياجات المرحلة القادمة
التفكير الإبداعي	آليات تطوير الأفكار للاستثمارات القائمة لتنمية الأرباح
تنمية المعرفة التقنية.	المهارات السلوكية: الاتصال – العمل الجماعي – اتخاذ القرار- ضغوط العمل
وضع خطة تدريب للمنشآت مجانية بدون مقابل وإعطاء شهادة بذلك وخاصة في المجالات التالية: الكهرباء، الالكترونيات، ميكانيكا، سباكه، عمل يحتاجها سوق العمل.	تطوير برامج تدريبية تتوافق مع فرص العمل في المنشآت الصغيرة.
المهارات المهنية، المهارات اليدوية.	

هل رفع ميزانيات الصناديق الحكومية الموجهة لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر هو المدخل المناسب لعلاج مشكلة هذه المنشآت

النسبة	التكرار	
٨٥,١	٨٦	نعم
١٤,٩	١٥	لا
١٠٠,٠	١٠١	المجموع

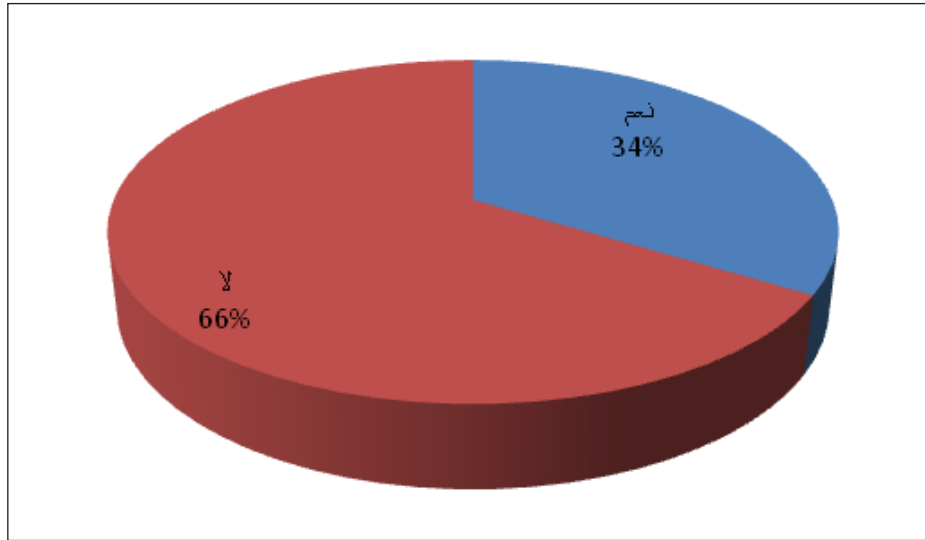


يشير الجدول و الشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠١ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة.

و يشير الجدول إلى أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن رفع ميزانيات الصناديق الحكومية الموجهة لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر هو المدخل المناسب لعلاج مشكلة هذه المنشآت يمثلون (٨٥,١%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن رفع ميزانيات الصناديق الحكومية الموجهة لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر ليس المدخل المناسب لعلاج مشكلة هذه المنشآت يمثلون (١٤,٩%).

هل علاج مشكلة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمملكة يتطلب إصدار قرارات حكومية جديدة؟

النسبة	التكرار	
٣٣,٧	٣٤	نعم
٦٦,٣	٦٧	لا
١٠٠,٠	١٠١	المجموع

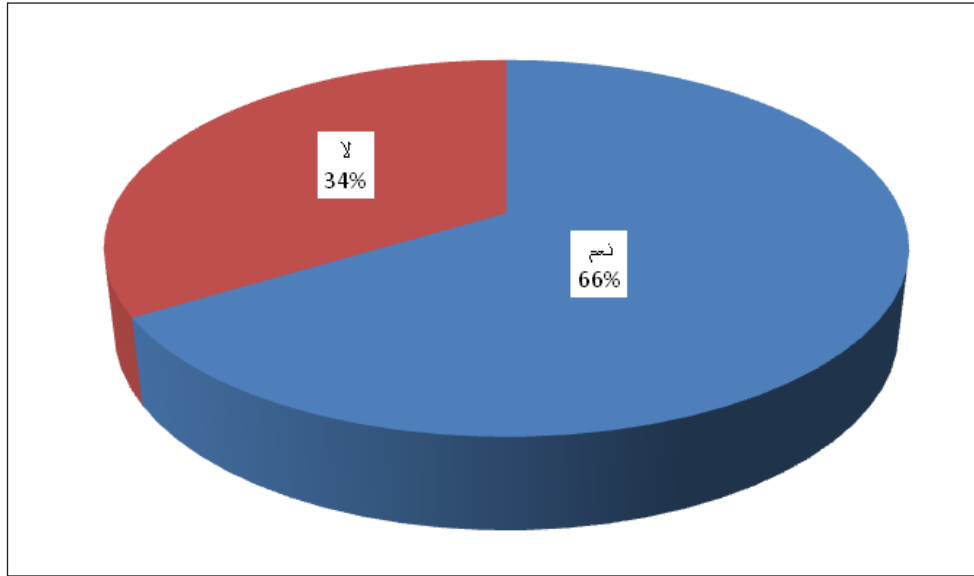


يشير الجدول والشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠١ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة.

و يشير الجدول إلى أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن علاج مشكلة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمملكة لا يتطلب إصدار قرارات حكومية جديدة يمثلون (٦٦,٣%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن علاج مشكلة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمملكة يتطلب إصدار قرارات حكومية جديدة يمثلون (٣٣,٧%).

هل التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية الحكومية للمنشآت الصغيرة كافية

النسبة	التكرار	
٦٦,٣	٦٧	نعم
٣٣,٧	٣٤	لا
١٠٠,٠	١٠١	المجموع



يشير الجدول و الشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠١ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة.

ويشير الجدول إلى أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية الحكومية للمنشآت الصغيرة كافية يمثلون (٦٦,٣%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية الحكومية للمنشآت الصغيرة كافية يمثلون (٣٣,٧%).

أنواع التسهيلات المقترحة التي تقدمها الأجهزة الحكومية للمنشآت الصغيرة :

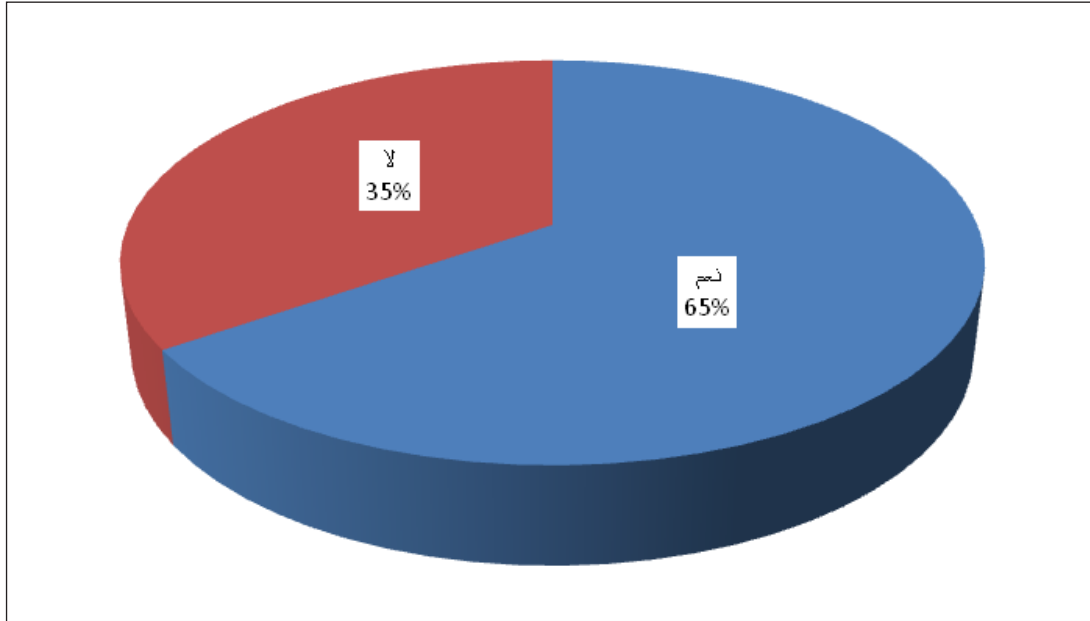
اقترح المشاركون عدة تسهيلات يجب أن تقدمها الأجهزة الرسمية الحكومية للمنشآت الصغيرة كانت على النحو الآتي:

- تسهيل الإجراءات.
 - تسهيل الإجراءات، دعم تنافساً.
 - الاجراءات الحكومية، التراخيص.
 - تسهيلات في البلديات، في استخراج السجلات.
 - توفير الرعاية الفعلية لهذه المنشآت، ايجاد برامج التي تساهم من تطوير هذه المنشآت.
 - التمويل طويل الأجل مثلاً.
 - الاستشارات التسويق، التدريب.
 - تقديم حوافز تشجيعية أكثر.
 - توفير خدمات استشارية، تسهيل الاجراءات الحصول على التراخيص اللازمة.
 - إدراج الضمان الشخصي للمنشآت وخصم المبالغ من حساب العميل مباشرة، توقيع العميل على اقرار خطي بضمان المشروع.
 - تبسيط الاجراءات وتسهيلها ورفع قيمة التمويل لان الواضح من الصناديق الحكومية تمويلها منخفضة.
 - تبسيط الاجراءات لتأسيس المشروع الصغير. تأهيل اصحاب المنشآت الصغيرة ن خلال توفير الدعم.
 - انشاء صندوق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تقديم الاقراض في الحال.
 - تسهيل الاجراءات الحكومية.
- ويمكن حصر أنواع التسهيلات بما يلي :

تسهيل الإجراءات والتراخيص
الاستشارات والتدريب
تسهيلات البلديات
تمويل طويل الأجل
حوافز تشجيعية
إنشاء صندوق لتقديم القروض في الحال

هل ترى أن أنواع التمويل المتوفرة حالياً أمام المنشآت الصغيرة كافية؟

النسبة	التكرار	
٦٦,٣	٦٧	نعم
٣٣,٧	٣٤	لا
١٠٠,٠	١٠١	المجموع

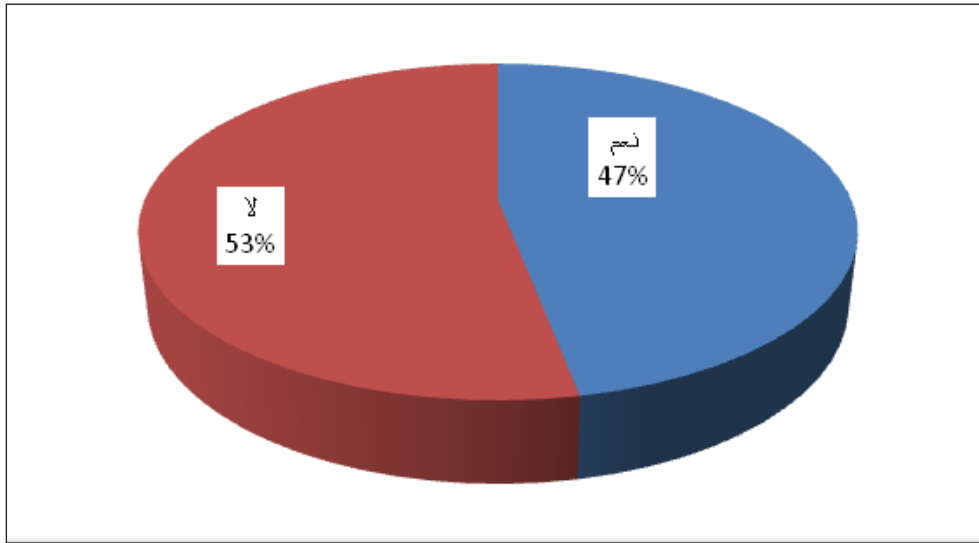


يشير الجدول والشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠١ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة.

ويشير الجدول إلى أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن أنواع التمويل المتوفرة حالياً أمام المنشآت الصغيرة كافية يمثلون (٦٥,٣%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن أنواع التمويل المتوفرة حالياً أمام المنشآت الصغيرة غير كافية يمثلون (٣٤,٧%).

الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة تفضل أنشطة معينة دون غيرها للمنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها؟

النسبة	التكرار	
٤٦,٥	٤٧	نعم
٥٢,٥	٥٣	لا
١,٠	١	لم يبين
١٠٠,٠	١٠١	المجموع



يشير الجدول والشكل السابق إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٠ أي جميع المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا واحد.

و يشير الجدول إلى أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة لا تفضل أنشطة معينة دون غيرها للمنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها يمثلون (٥٢,٥%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة تفضل أنشطة معينة دون غيرها للمنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها يمثلون (٤٦,٥%).

الأدوار والمهام التي يجب أن تؤديها الجهات المتخصصة بالمنشآت الصغيرة لدعم ورعاية المنشآت الصغيرة

يوضح الجدول مقارنة مقترحات الأجهزة المختصة بالمنشآت الصغيرة وأصحاب المنشآت الصغيرة حول الأدوار التي تقوم بها الجهات لدعم ورعاية المنشآت الصغيرة وقد صنفت وفق ثلاثة تصنيفات هي الدعم الفني والدعم التنظيمي والدعم المادي.

مقارنة للأدوار الضرورية التي يجب أن تقوم بها الجهات لدعم ورعاية المنشآت الصغيرة

الدعم المادي		الدعم التنظيمي		الدعم الفني	
أصحاب المنشآت	الأجهزة المختصة	أصحاب المنشآت	الأجهزة المختصة	أصحاب المنشآت	الأجهزة المختصة
التمويل السريع خاصة خلال المواسم	كفالة المنشآت	تسهيل الإجراءات النظامية	تعديل القوانين	النصيحة والمشورة	توجيه وإرشاد
	الدعم المالي	توفير البيئة الاستثمارية	توفير البيانات اللازمة	استشارات	تدريب
	التمويل	توحيد مركز الإجراءات	تسهيل الإجراءات	تسويق	تنسيق مع المنشآت
	الشراكة	دعم التحالف مع المنشآت الكبيرة وخاصة الحكومية	وضع نظم وقوانين داعمة	خدمة حماية	التعاون بين الجهات
	التمويل الإسلامي المقتن	دعم ورعاية المهويين	الرقابة	التوجيه	تشريعات العمل الحر
	الحلول للمشاكل	تسهيل الإجراءات النظامية	طلب تقارير دورية شهرية من قبل الجهات الداعمة	تسهيل التمويل وإجراءاته	الإشراف والمتابعة
	توفير الدعم المادي واللوجستي	توفير البيئة الاستثمارية		توفير المعلومات عن الفرص والمواقع الاستثمارية	تقييم دراسات الجدوى
		توحيد مركز الإجراءات		توجيه وتبني الأفكار	الرعاية والإشراف
		دعم التحالف مع المنشآت الكبيرة وخاصة الحكومية			الإعلان والترويج
		دعم ورعاية المهويين		خبراء تعليم وتدريب	توفر حاضنات العمل
		تسهيل الإجراءات النظامية		توفير معلومات وبيانات	حواجز تشجيعية
		توفير البيئة الاستثمارية		النصيحة والمشورة	التوعية الإعلامية بالعمل الحر
		توحيد مركز الإجراءات		استشارات	التدريب العملي وليس النظري

مجالات الاستشارات التي تحتاج إليها المنشآت الصغيرة

ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٧	٢,٤١	٥,٥٦	استشارات لتوليد الأفكار
٦	٢,١٢	٥,٢٠	استشارات لتحويل الأفكار إلى فرص عملية
٢	٢,٠٢	٣,٩٨	استشارات في دراسات الجدوى
٥	٢,٢٥	٥,١٩	استشارات في التخطيط الاستراتيجي
٨	٢,١٤	٥,٨٩	استشارات في إعداد خطط وبرامج العمل
٣	٢,٦٨	٤,١٤	استشارات في التسويق والبيع
٤	٢,٦٧	٤,٣٦	استشارات تنظيمية وإدارية
١	٢,٧٩	٣,٠٣	استشارات تمويلية ومالية
١٠	٢,٣٦	٨,٩٤	استشارات قانونية
١١	١,٧٩	١٠,٠٠	استشارات الإرشاد
٩	١,٨٥	٨,٧٩	استشارات موارد بشرية
١٢	١,١٣	١١,٥٧	استشارات أخرى

يبين الجدول السابق مجالات الاستشارات التي تحتاج إليها المنشآت الصغيرة، ومن خلال نتائجه يتضح أن المرتبة الأولى من جاءت فيها (الاستشارات التمويلية والمالية)، تليها في المرتبة الثانية (الاستشارات في دراسات الجدوى)، تليها في المرتبة الثالثة (استشارات في التسويق والبيع) تليها في المرتبة الرابعة (استشارات تنظيمية وإدارية) تليها في المرتبة الخامسة (استشارات في التخطيط الاستراتيجي) تليها في المرتبة السادسة (استشارات لتحويل الأفكار إلى فرص عملية)، تليها في المرتبة السابعة (استشارات لتوليد الأفكار)، تليها في المرتبة الثامنة (استشارات في إعداد خطط وبرامج العمل) تليها في المرتبة التاسعة (استشارات موارد بشرية) تليها في المرتبة العاشرة (استشارات قانونية)، تليها في المرتبة الحادية عشر (استشارات الإرشاد)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة (استشارات أخرى).

السمات الشخصية الواجب توافرها لدى صاحب المنشأة الصغيرة

ترتيب العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أولوية منخفضة جداً	أولوية منخفضة	أولوية متوسطة	أولوية مرتفعة	أولوية مرتفعة جداً		
١١	٠,٩٧	٣,٦٣	٢	٩	٣٣	٣٧	٢٠	ك	الإبداع
			٢,٠	٨,٩	٣٢,٧	٣٦,٦	١٩,٨	%	
١	٠,٦٧	٤,٤٣		١	٧	٤١	٥٢	ك	تحمل المسؤولية
				١,٠	٦,٩	٤٠,٦	٥١,٥	%	
٤	٠,٨٥	٤,١٧		٣	٢٠	٣٤	٤٣	ك	تحمل المخاطر
				٣,٠	١٩,٨	٣٣,٧	٤٢,٦	%	
٧	٠,٨٨	٣,٩٥		٧	٢٠	٤٥	٢٩	ك	الرغبة في الاستقلال
				٦,٩	١٩,٨	٤٤,٦	٢٨,٧	%	
٣	٠,٨٥	٤,١٨	١	١	٢٠	٣٦	٤٣	ك	الرغبة في الانجاز
			١,٠	١,٠	١٩,٨	٣٥,٦	٤٢,٦	%	
٦	٠,٨٨	٤,٠٥	١	٤	١٨	٤٤	٣٤	ك	المبادرة
			١,٠	٤,٠	١٧,٨	٤٣,٦	٣٣,٧	%	
٩	٠,٩١	٣,٨٢	١	٧	٢٥	٤٤	٢٤	ك	سرعة البديهة
			١,٠	٦,٩	٢٤,٨	٤٣,٦	٢٣,٨	%	
٨	٠,٨٧	٣,٩١		٥	٢٧	٤٠	٢٨	ك	لديه رؤية
				٥,٠	٢٦,٧	٣٩,٦	٢٧,٧	%	
١٢	٠,٩٨	٣,٥٤	٢	١٣	٣٠	٤٠	١٦	ك	التعاطف مع الآخرين
			٢,٠	١٢,٩	٢٩,٧	٣٩,٦	١٥,٨	%	
١٠	١,٧٩	٣,٧٢		٨	٣٣	٣٨	٢١	ك	الجرأة الاجتماعية
				٧,٩	٣٢,٧	٣٧,٦	٢٠,٨	%	
٢	٠,٨٠	٤,٢٩	١		١٦	٣٦	٤٨	ك	الثقة بالنفس
			١,٠		١٥,٨	٣٥,٦	٤٧,٥	%	
٥	٠,٧٣	٤,١٣	١		١٥	٥٤	٣١	ك	الاستقرار النفسي
			١,٠		١٤,٩	٥٣,٥	٣٠,٧	%	
٣,٩٩			المتوسط العام						

يبين الجدول السمات الشخصية الواجب توافرها لدى صاحب المنشأة الصغيرة ، ومن خلال نتائجه يتضح أن المرتبة الأولى من حيث الأولوية المرتفعة جاءت فيها (تحمل المسؤولية) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٣ من ٥) مما يعني أن غالبية المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر يرون أنها أولوية مرتفعة جداً، أما المرتبة الثانية فقد جاءت فيها (الثقة بالنفس) بمتوسط حسابي (٤,٢٩) وهذا يعني كذلك أن غالبية المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر يرون أنها أولوية مرتفعة جداً ، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة (التعاطف مع الآخرين) بمتوسط حسابي (٣,٥٤) مما يعني أن غالبية المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر يرون أنها أولوية مرتفعة.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر يرون أن الصفات من (١ إلى ٢) حسب ترتيبها في الجدول رقم (١٩) (ترتيب العبارة) لها أولوية مرتفعة جداً حيث تراوح متوسطها الحسابي ما بين (٤,٢٩ إلى ٤,٤٣) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من المقياس الخماسي (من ٤,٢١ إلى ٥,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار الأولوية المرتفعة جداً وفيما يلي عرض للأولويات ومتوسطها الحسابي على التوالي من الأولوية الأكثر إلى الأولوية الأقل من وجهة نظر المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (تحمل المسؤولية (٤,٤٣)، الثقة بالنفس (٤,٢٩).

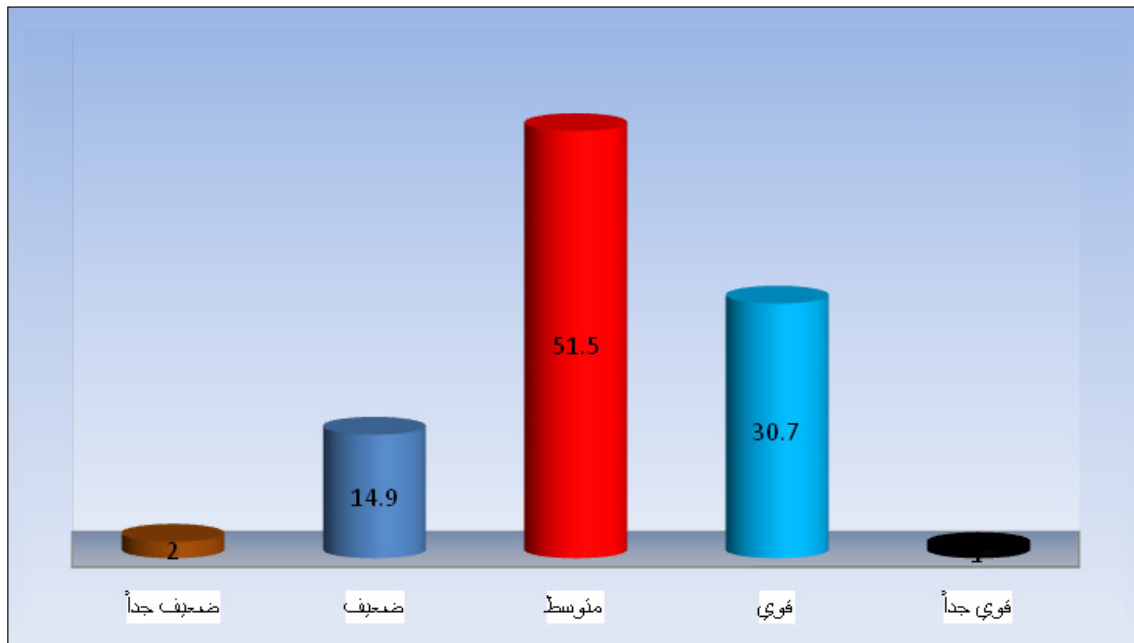
وكذلك تشير نتائج الجدول أعلاه أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر يرون أن الصفات من (٣ إلى ١٢) حسب ترتيبها في الجدول رقم (١٩) (ترتيب العبارة) لها أولوية مرتفعة حيث تراوح متوسطها الحسابي ما بين (٣,٥٤ إلى ٤,١٨) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار الأولوية المرتفعة وفيما يلي عرض للأولويات ومتوسطها الحسابي على التوالي من الأولوية الأكثر إلى الأولوية الأقل من وجهة نظر المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (الرغبة في الانجاز (٤,١٨)، تحمل المخاطر (٤,١٧)، الاستقرار النفسي (٤,١٣)، المبادرة (٤,٠٥)، الرغبة في الاستقلال (٣,٩٥)، لديه رؤية (٣,٩١)، سرعة البديهة (٣,٨٢)، الجرأة الاجتماعية (٣,٧٢)، الإبداع (٣,٦٣)، التعاطف مع الآخرين (٣,٥٤).

وبالنظر إلى المتوسط العام لمحور السمات الشخصية الواجب توافرها لدى صاحب المنشأة الصغيرة نجد أن قيمة المتوسط الحسابي العام بلغت (٣,٩٩) وهو متوسط يقع في الفئة التي تشير إلى خيار الأولوية المرتفعة ومن هنا يمكننا القول أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر يرون الأولويات التي يقسها هذا المحور أولويات مرتفعة بصورة عامة.



اتجاه الشباب نحو المنشآت الصغيرة وفرص العمل الحر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة	التكرار	
٧٤.	٣,٣٤	٢,٠	٢	ضعيف جداً
		١٤,٩	١٥	ضعيف
		٥١,٥	٥٢	متوسط
		٣٠,٧	٣١	قوي
		١,٠	١	قوي جداً
		١٠٠,٠	١٠١	المجموع



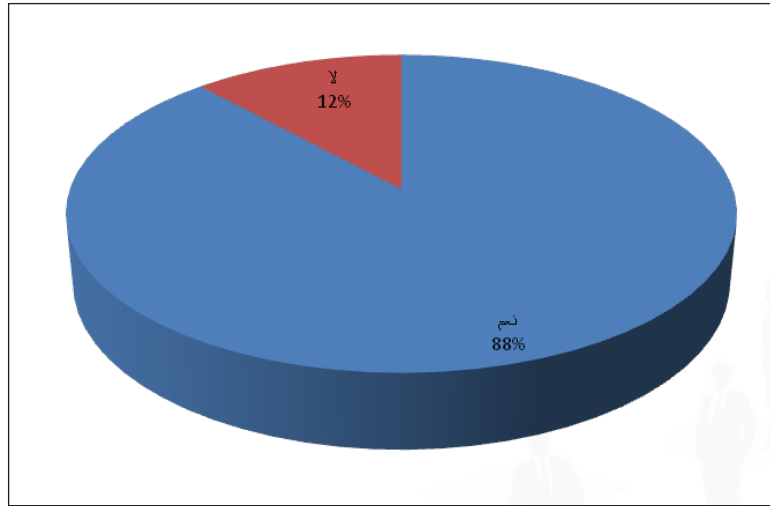
يبين الجدول و الشكل السابق أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٠ أي جميع الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا جهة واحدة.

و يوضح الجدول أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن اتجاه الشباب نحو المنشآت الصغيرة وفرص العمل الحر متوسط، يمثلون (٥١,٥%) من مجموع العينة، في حين أن المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن اتجاه الشباب نحو المنشآت الصغيرة وفرص العمل الحر قوي يمثلون (٣٠,٧%) وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون أن اتجاه الشباب نحو المنشآت الصغيرة وفرص العمل الحر ضعيف (١٤,٩%) وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون اتجاه الشباب نحو المنشآت الصغيرة وفرص العمل الحر ضعيف جداً (٢,٠%)، وبلغت نسبة المسؤولين عن الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الذين يرون اتجاه الشباب نحو المنشآت الصغيرة وفرص العمل الحر قوي جداً (١,٠%) .

رابعاً: الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة

هل توافق على أن تمارس المنشآت الصغيرة أنشطتها في جميع القطاعات الصناعية وكذلك جميع القطاعات الخدمية

النسبة	التكرار	
٨٨,٣	٩٠	نعم
١١,٨	١٢	لا
١٠٠,٠	١٠٢	المجموع



هذا الاستبيان موجه إلى الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وكان أول الأسئلة يتعلق بالموافقة على أن تمارس المنشآت الصغيرة أنشطتها في جميع القطاعات الصناعية وكذلك جميع القطاعات الخدمية إذ يوضح الجدول والشكل السابق الإجابة على هذا السؤال ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٢ أي جميع الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة.

كما يوضح الجدول أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يوافقون على أن تمارس المنشآت الصغيرة أنشطتها في جميع القطاعات الصناعية وكذلك جميع القطاعات الخدمية يمثلون (٨٨,٣%) من مجموع العينة، في حين أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين لا يوافقون على أن تمارس المنشآت الصغيرة أنشطتها في جميع القطاعات الصناعية وكذلك جميع القطاعات الخدمية يمثلون (١١,٨%).

وكان تبرير من أجاب (لا) بأن تم ذكر أهم القطاعات الأكثر توفراً مع طبيعة عمل المنشآت الصغيرة وكانت على النحو الآتي: ويمكن تلخيص رأي الخبراء حول جميع الأنشطة الصناعية والخدمية التي تمارسها المنشآت الصغيرة:

صناعية	خدمية
الورش الصغيرة	خدمية
والورش الخاصة بالحداثة، والنجارة، وصناعة البلاستيك، قطاع التموين الغذائي.	خدمات زراعية مثل بيع البذور
تصنيع الأثاث الخشبي	مكاتب الخدمات ومكاتب العقار والخدمات الزراعية
الصناعات التجميعية الصغيرة	خدمات الطالب، خدمات الخياطة، خدمات تقديم الأطعمة
الصناعات الجلدية	خدمات الاستشارية، خدمات سياحية
الصناعات البلاستيك، الصناعات الغذائية	المراكز الصحية.
	المواد الغذائية، مواد البناء، مواد الزراعة، المطاعم، تصميم وتفصيل الملابس.
الصناعات التكميلية، الصناعات البلاستيكية	الاتصالات مراكز العلاج.

الفرص والتحديات أمام المنشآت الصغيرة في المملكة

تختلف الفرص والتحديات أمام المنشآت الصغيرة من دولة لأخرى وقد أوضح الخبراء والمتخصصون أهم الفرص و التحديات المنشآت الصغيرة بالمملكة العربية السعودية. وكانت على النحو الآتي:

مقارنة رأي الخبراء والأجهزة المختصة حول الفرص والتحديات للمنشآت الصغيرة:

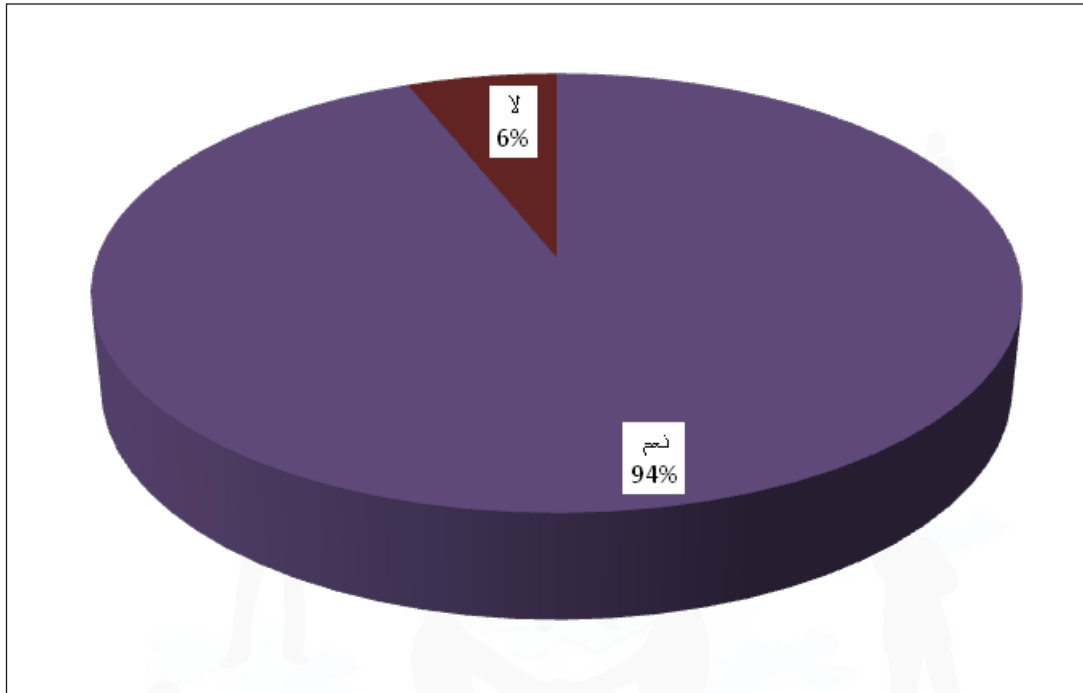
التحديات		الفرص	
الأجهزة المختصة	الخبراء	الأجهزة المختصة	الخبراء
الدوام المسائي	عدم وجود بيانات	تنوع الأنشطة	قوة الاقتصاد
كثرة الإجراءات	عدم توفر عمالة مدربة	دعم الشركات للمنشآت الصغيرة	الكثافة السكانية
صعوبة التمويل	المنافسة	الدعم المادي	ارتفاع العقار
ضعف إقبال المستهلكين	كثرة الأجانب	وجود الفرص الجيدة في الأسواق المجاورة للمملكة لكن يصعب الوصول إليها	البنية التحتية
العمالة غير المنظمة	ارتفاع الأجور	الفرص في دول الجوار	الدعم الحكومي
صعوبة التسويق	صعوبات تسويقية	الجهات الداعمة	عدم وجود ضرائب
صعوبة التراخيص	تقلب الأوضاع الاقتصادية	ارتفاع القوة الشرائية في السوق المحلية	القوة الشرائية
المنافسة	ضعف خبرة بعض الملاك		التشجيع الرسمي
مشاكل الجودة	السماح باستيراد السلع الأقل جودة		توفر القروض
صعوبة نقل التقنية	البيع خارج نطاق الترخيص		السوق كبيرة

مقارنة رأي الخبراء ورأي الأجهزة المختصة حول أسباب إعراض أو تحفظ جهات التمويل للمنشآت الصغيرة

رأي الأجهزة المختصة	رأي الخبراء
عدم توفر دراسات الجدوى أو ضعفها	عدم وضوح الموقف المالي.
ارتفاع المخاطرة	عد اكتمال المستندات.
عدم الثقة بالعمالة الوطنية	تدني الأرباح المتوقعة.
تكرار الأفكار	اهتزاز الموقف المالي للمؤسسة.
فشل المشاريع	المخاطر العالية، الأرباح المتدنية، عدم جدية بعض الشباب سد القروض التمويلية.
ضعف الإدارة	المشاريع الفاشلة، المؤسسات ملتزمة باللوائح والقوانين.
عدم كفاية الضمانات	الضمانات غير كافية، درجة المخاطرة، المستندات غير مكتملة.
	عدم الالتزام بسداد، عدم توفر الإمكانيات لدى المنشآت الصغيرة.
	كثرة الخسائر، عدم وجود والتخطيط.
	عدم القدرة على سداد المستحقات بعد فترة لعدم نجاح المشروع.
	الخوف من عدم التسديد.
	عدم إعطاء فكره كاملة عن المنشأة.

هل ترى أن رفع ميزانيات الصناديق الحكومية الموجهة لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر هو المدخل المناسب لعلاج مشكلة هذه المنشآت ؟

النسبة	التكرار	
٩١,٢	٩٣	نعم
٥,٩	٦	لا
٩٧,١	٩٩	المجموع
٢,٩	٣	لم يبين
١٠٠,٠	١٠٢	المجموع

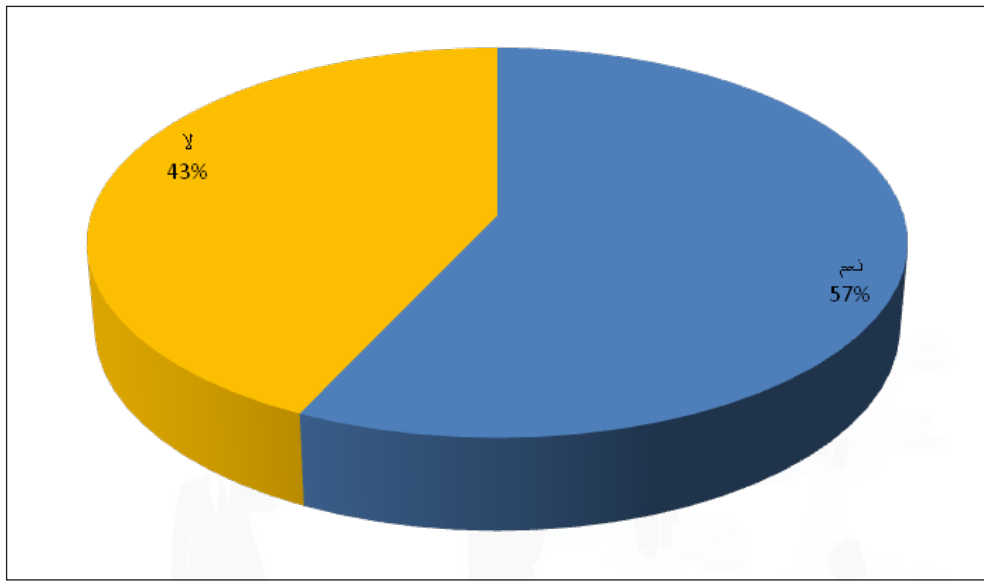


يوضح الجدول والشكل السابق الإجابة على هل رفع ميزانيات الصناديق الحكومية الموجهة لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر هو المدخل المناسب لعلاج مشكلة هذه المنشآت أم لا، ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ٩٩ أي جميع الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا ثلاثة منهم.

كما يوضح الجدول أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن رفع ميزانيات الصناديق الحكومية الموجهة لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر هو المدخل المناسب لعلاج مشكلة هذه المنشآت يمثلون (٩١,٢%) من مجموع العينة وهذا يعكس مدى أهمية رفع ميزانيات الصناديق الحكومية الموجهة لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لحل مشكلات هذه المنشآت، في حين أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين لا يرون أن رفع ميزانيات الصناديق الحكومية الموجهة لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر هو المدخل المناسب لعلاج مشكلة هذه المنشآت يمثلون (٥,٩%).

هل ترى أن أنواع التمويل المتوفرة حالياً أمام المنشآت الصغيرة بالمملكة كافية ؟

النسبة	التكرار	
٥٥,٩	٥٧	نعم
٤٢,٢	٤٣	لا
٩٨,٠	١٠٠	المجموع
٢,٠	٢	لم يبين
١٠٠,٠	١٠٢	المجموع



يوضح الجدول والشكل السابق الإجابة على هل أنواع التمويل المتوفرة حالياً أمام المنشآت الصغيرة بالمملكة كافية أم لا ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٠ أي جميع الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا اثنين منهم.

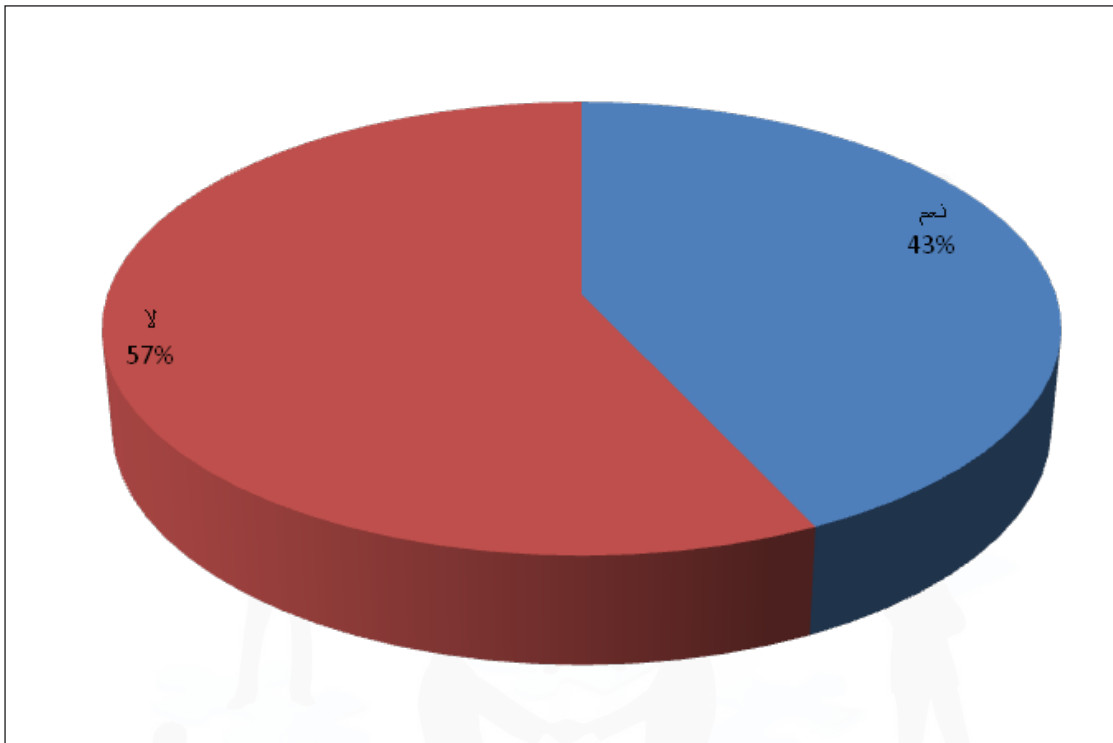
كما يوضح الجدول أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن أنواع التمويل المتوفرة حالياً أمام المنشآت الصغيرة بالمملكة كافية يمثلون (٥٥,٩%) من مجموع العينة، في حين أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن أنواع التمويل المتوفرة حالياً أمام المنشآت الصغيرة بالمملكة غير كافية يمثلون (٤٢,٢%).

وقد أوضح المجيبون ب (لا) بذكر عدة مقترحات لتنوع مصادر التمويل أمام المنشآت الصغيرة جاءت كما يلي ويمكن تلخيص مقترحات تنوع مصادر التمويل أمام المنشآت الصغيرة بما يلي :

إشياء صناديق خاصة لهذا الهدف.	الشروط ميسرة.
دعم جهات التمويل الحكومية والخاصة، تسهيل الشروط.	توفير مصادر تمويل أخرى.
زيادة الصناديق، التوسع في الاقراض للمؤسسات .	زيادة عدد البنوك الحكومية.
تمويل من الدولة.	تمويل مشاريع التعليم والدورات للعمليات.
زيادة البنوك والجهات الداعمة للمنشآت الصغيرة.	أن تكون هناك جهات متخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة فقط.
رفع مبلغ الدعم لحاجة بعض المشاريع الكبيرة.	

هل ترى أن علاج مشكلة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمملكة تتطلب إصدار قرارات حكومية جديدة ؟

النسبة	التكرار	
٤٢,٢	٤٣	نعم
٥٥,٩	٥٧	لا
٩٨,٠	١٠٠	المجموع
٢,٠	٢	لم يبين
١٠٠,٠	١٠٢	المجموع



يوضح الجدول و الشكل السابق الإجابة على هل علاج مشكلة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمملكة تتطلب إصدار قرارات حكومية جديدة أم لا ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٠ أي جميع الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا اثنين منهم.

كما يوضح الجدول أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن علاج مشكلة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمملكة تتطلب إصدار قرارات حكومية جديدة يمثلون (٤٢,٢%) من مجموع العينة، في حين أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن علاج مشكلة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر بالمملكة لا تتطلب إصدار قرارات حكومية جديدة يمثلون (٥٥,٩%).

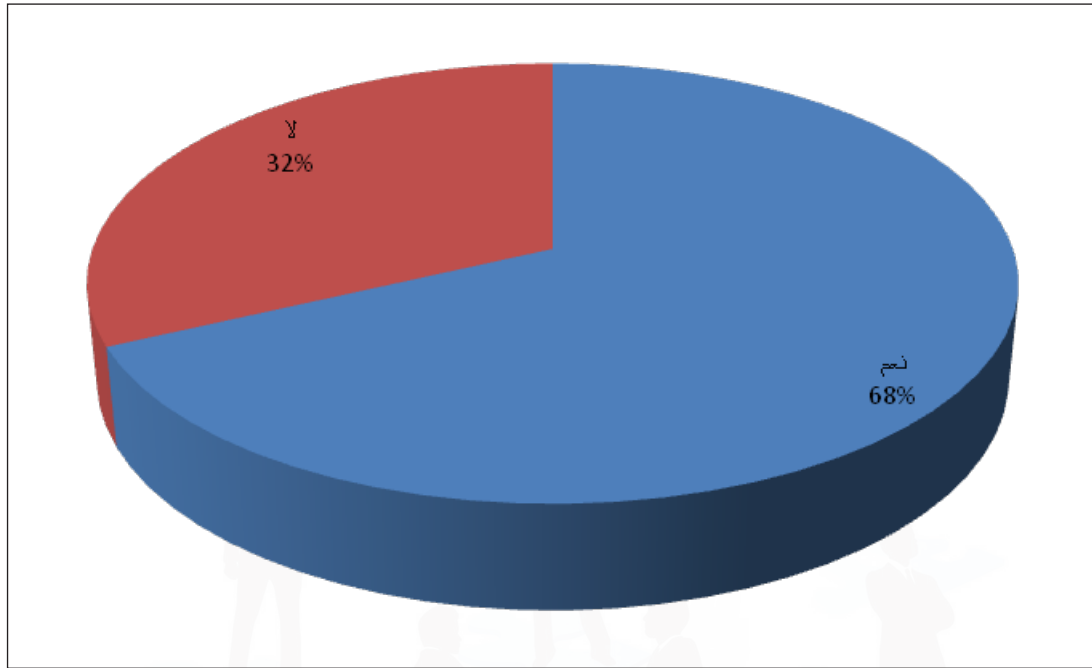
مقارنة مجالات القرارات الحكومية

وقد أوضح بعض المشاركين الذين أجابوا بنعم عن بعض مجالات هذه القرارات ومنها ما يلي :

رأي الخبراء	رأي الأجهزة المختصة
الاجراءات الحكومية بحيث يتم سرعة تنفيذها.	الدعم المالي
قرار تزيل عقبات التراخيص.	تسهيل الشروط
انشاء هيئات متخصصة, توفير التمويل, المتابعة والتنظيم.	تسهيل الإجراءات
التوجيه المستمر, التمويل.	إتاحة فرص ومجالات جديدة للعمل الحر
تبسيط الاجراءات.	تكثيف نشر ثقافة العمل الحر
الدعم المستمر للمشروع على فترات لضمان استمراريته ونجاحه.	ضبط أوقات عمل بعض الأنشطة
سرعة التمويل خاصة ما يرتبط بالمواسم مثل المحلات الأقمشة في الأعياد.	تعديل القوانين
قرار اسراع تنفيذ طلب التراخيص لدى البلديات, عدم تعقيد المواصفات المطلوبة كمثال المطاعم.	إنشاء هيئة مختصة بالمنشآت الصغيرة
تأسيس هيئة تشريعية للمنشآت الصغيرة, تقديم الاستشارات والدراسات والمعلومات الضرورية.	حوافز تشجيعية
العمالة الأجنبية, ايجاد جهة استشارات لخدمة هذه المنشآت وجهة توفر البيانات.	الرقابة والتنظيم
تقديم استشارات ودراسات و المعلومات الضرورية عند تأسيس المنشآت والمشاريع.	
ابعاد العمالة الأجنبية.	

هل ترى أن التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية للحكومية للمنشآت الصغيرة كافية ؟

النسبة	التكرار	
٦٦,٧	٦٨	نعم
٣١,٤	٣٢	لا
٩٨,٠	١٠٠	المجموع
٢,٠	٢	لم يبين
١٠٠,٠	١٠٢	المجموع



يوضح الجدول و الشكل السابق الإجابة على هل التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية للحكومية للمنشآت الصغيرة كافية أم لا ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٠ أي جميع الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا اثنين منهم.

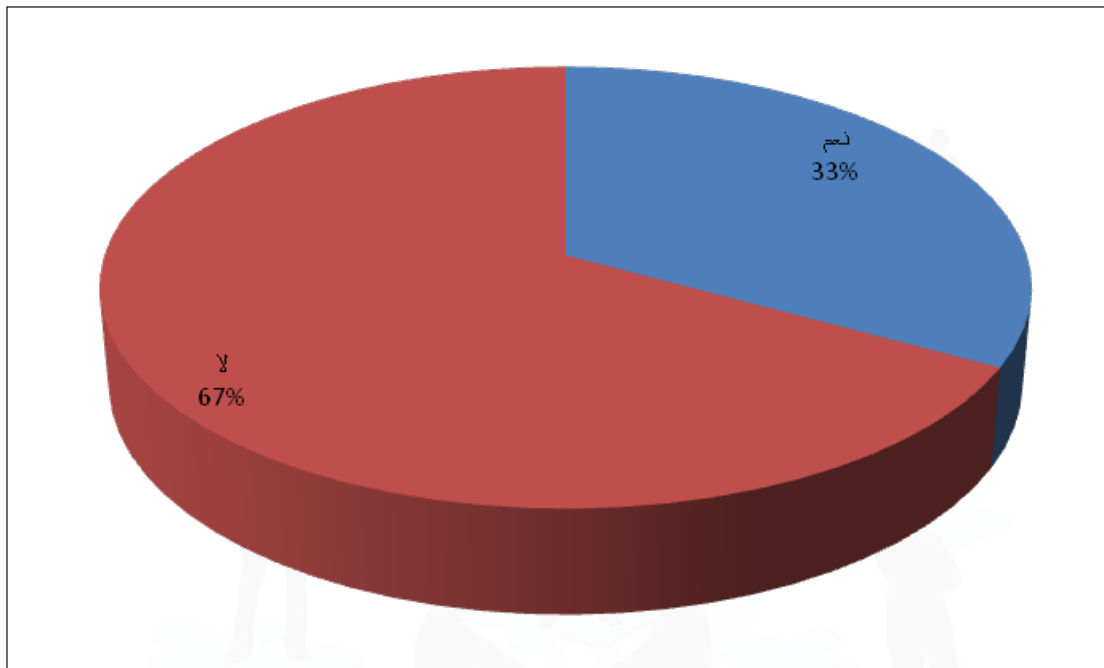
كما يوضح الجدول أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية للحكومية للمنشآت الصغيرة كافية يمثلون (٦٦,٧٪) من مجموع العينة، في حين أن الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية للحكومية للمنشآت الصغيرة غير كافية يمثلون (٣١,٤٪).

وقد أوضح بعض المشاركين الذين أجابوا ب (لا) عن أنواع التسهيلات التي يقترحونها بحيث تقدمها الاجهزة الرسمية للمنشآت الصغيرة ويمكن تلخيص أنواع التسهيلات التي تقدمها الاجهزة الرسمية للحكومية للمنشآت الصغيرة بما يلي:

معالجة تعقيد الاجراءات الحكومية, الحماية من المنافسة الخارجية.	زيادة مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة.
انشاء هيئة متخصصة لرعاية المنشآت الصغيرة, التوجيه المستمر.	عمل دراسات جدوى جيدة وتقديمها كمصدر أو مرجع للمنشأة.
صندوق خاص لتمويل المنشآت الصغيرة.	تسهيل الاجراءات الترخيص, والسجل التجاري.
اعطاء قروض طويلة الأجل.	مساعدة المنشآت للحصول على تسهيلات ودعم مادي كافي.
نشر الوعي لدى الشباب وتسهيل الاجراءات.	تسهيلات ائتمانية.

هل ترى أن الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة تفضل أنشطة معينة دون غيرها للمنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها ؟

النسبة	التكرار	
٣٢,٤	٣٣	نعم
٦٥,٧	٦٧	لا
٩٨,٠	١٠٠	المجموع
٢,٠	٢	لم يبين
١٠٠,٠	١٠٢	المجموع



يوضح الجدول و الشكل السابق الإجابة على هل الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة تفضل أنشطة معينة دون غيرها للمنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها أم لا ويشير إلى أن عدد المجيبين على هذا السؤال ١٠٠ أي جميع الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المشاركة في الدراسة عدا اثنين منهم.

كما يوضح الجدول أن الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة تفضل أنشطة معينة دون غيرها للمنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها يمثلون (٣٢,٤%) من مجموع العينة، في حين أن الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة الذين يرون أن الجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة لا تفضل أنشطة معينة دون غيرها للمنشآت الصغيرة التي ترعاها وتدعمها يمثلون (٦٥,٧%).

الصعوبات العامة التي تواجه المنشآت الصغيرة

ويمكن تلخيص الصعوبات العامة التي تواجه المنشآت الصغيرة بما يلي :

صعوبات داخلية		صعوبات خارجية	
الأجهزة المختصة	الخبراء	الأجهزة المختصة	الخبراء
عدم تفرغ صاحب العمل	عدم تفرغ المالك	التراخيص	صعوبة الإجراءات
مشاكل إدارية: تسويق، إدارة ، محاسبة... .	عدم كفاءة الإدارة	نقص التمويل	رفض التمويل في مرحلة التأسيس
ضعف الخبرة	نقص الخبرة	المنافسة الشديدة	عدم توفر الكوادر المؤهلة
ضعف التخطيط	صعوبة الحصول على التقنية	نقص الدراسات	ارتفاع أسعار المواد الخام
ضعف التقنية	فصل الملكية والإدارة	قلة العمالة	صعوبات الاستقدام (تأشيرات، تذاكر، سكن، رواتب، رسوم اشتراك)
عدم معرفة السوق	عدم كفاءة الغدارة	البيروقراطية	عدم وجود مسوقين
عدم معرفة الأنظمة واللوائح	عدم التفرغ	كثرة المنشآت	صعوبة الاستيراد
إمكانيات مادية ضعيفة	عدم وجود هيكل تنظيمي		إجراءات تراخيص معقدة
ضعف الخبرة العملية	السرعة في تحقيق الأرباح		عدم ملائمة القروض
	ضعف الخبرة في العقود		ضعف قواعد البيانات
			المنافسة الشديدة
			عدم توفير الحماية
			انتشار المحلات غير المرخصة
			لا يوجد إشراف وتوجيه وإرشاد للمشاريع الصغيرة
			لا يوجد إشراف وتوجيه وإرشاد للمشاريع الصغيرة

مقارنة الأخطاء الشائعة في إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة

رأي الخبراء	رأي الأجهزة المختصة
عدم اللجوء إلى الاستشاريين، عدم اتباع وسائل ترويجية حديثة.	البحث عن الربح السريع
عدم الاسترشاد بدراسة جدوى.	عدم التفرغ.
عدم تفرغ أصحاب المشاريع.	عدم جدوى الفكرة.
البدء برأسمال ضعيف جداً، عدم التأسيس مع مطابقة مواصفات البلدية.	الموقع الخطأ.
التركيز في أنشطة معينة.	الاعتماد على الحاجة الحالية وليس المستقبلية.
عدم اختيار المكان المناسب.	كثرة المحلات، صعوبة التسويق، عدم وجود خبرات.
الكوادر غير مدربة.	عدم وجود دراسات جدوى.
عدم كسب الزبون وطريقة التعامل معه، قلة الاستفادة من الخبرات السابقة الأخرى.	نقص التمويل، نقص دراسة السوق، عدم التفرغ لإدارة المحل.
عدم الابتكار والتجديد، التركيز على العائد السريع.	نقص الخبرات العلمية.
التركيز على المجالات الخدمية.	المنافسة الشديدة.
المبالغة في الأسعار.	استخدام التمويل في المجال الذي تم التمويل من أجله.
تكون تحت إدارة أجنبية، صاحب المؤسسة يقبل بنسبة الأرباح قليلة، كثرة الشركات، دعم سعودة هذه المنشآت.	تقدير حجم السوق، ضعف الإدارة، عدم المتابعة.
الرغبة السريعة في جني الأرباح، عدم الصبر على المشروع حتى يأخذ وقته، بيروقراطية الحكومة.	عدم توافر المعلومات الكافية عن القطاع، صعوبة الإجراءات للحصول على التراخيص اللازمة.
البدء برأس مال ضعيف جداً لا يكفي لبدء الانتاج، عدم وجود فكره واضحه للمؤسسات.	تهيئة العدد الكافي واللزام من الموارد البشرية.
	عدم دراسة جدوى، عدم وجود متكاملة، الاعتماد على منتجات تقليدية.
	عدم الجدية.

ولمزيد من الكشف عن المقارنات في آراء وإجابات الفئات المشاركة في الاستبيان حول خصائص المنشآت الصغيرة بالمملكة وكذلك الصعوبات العامة التي تواجه المنشآت الصغيرة والصعوبات المتعلقة بالتسويق وبيع منتجات المنشآت الصغيرة وأخيراً الأخطاء الشائعة التي يقع فيها اصحاب المنشآت الصغيرة. وكانت المقارنات على النحو الآتي :

أولاً: المقارنة من حيث واقع وخصائص المنشآت الصغيرة المستفيدة من المنشآت، والجهاز الداعم والراعية للمنشآت، والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت، والخبراء والمتخصصين المهنيين المجتمع المستفيدة من المنشآت

المرتبة	أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر	فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت	الجهات الداعمة والراعية للمنشآت	الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت	الجراء والمتخصصين المهنيين المجتمعين بالمنشآت
الأولى	من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة رسمية واحدة. (٤٠١١) من المفيد أن تكون هناك هيئة مستقلة تخصص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. (٤٠١١)	من الضروري أن تكون هناك جهة مستقلة تخصص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة بالمنطقة. (٣٩٩)	أهمية إنشاء جهة متخصصة في تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية والإدارية والمالية والقانونية وتوفير المعلومات الاقتصادية للمنشآت الصغيرة. (٤٠٣٢)	ضرورة التوسع في صناديق تمويل المنشآت الصغيرة. (٤١٠)	ضرورة إنشاء جهة مهنية متخصصة في تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية والإدارية والمالية والقانونية وتوفير المعلومات الاقتصادية للمنشآت الصغيرة. (٤١٠)
الثانية	من الأفضل للشباب قبل أن ينشئ مشروعاً صغيراً، أن يكون لديه خبرة عملية (٣٩١) من الأفضل للشباب قبل أن ينشئ مشروعاً صغيراً، أن يكون لديه خبرة عملية (٣٩١)	من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة من خلال جهة رسمية واحدة بالملكة (٤١٩)	ضرورة وجود إطار مؤسسي أو جهاز مستقل يختص بكافة مهام شؤون المنشآت الصغيرة بالملكة (٤١٩)	ضرورة التوسع في صناديق تمويل المنشآت الصغيرة. (٤١٠)	ضرورة التوسع في الأسواق أما أصحاب المنشآت الصغيرة (٤٠٨)
الثالثة	من الأفضل للعمرائية والمدن الجديدة هي أفضل الأماكن لبدء المنشآت الصغيرة (٣٨١)	من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة من خلال جهة رسمية واحدة بالملكة (٤١٩)	أهمية إنشاء صندوق أو مؤسسة مالية متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة (٤٠٧)	أهمية وجود لدى الشباب خبرة عملية قبل أن ينشئ منشأة صغيرة (٤٠٥)	من الأهمية وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المنشآت الصغيرة (٤٠٤)
الرابعة	هناك حاجة لوجود تشريعات وقوانين تفصيلية لتنظيم وتحفيز المنشآت الصغيرة بالملكة (٣٨١)	أهمية إنشاء جهة متخصصة في تحقيق التكامل بين المنشآت الصغيرة والشركات الكبيرة (٤١٩)	أهمية إنشاء جهة متخصصة في تحقيق التكامل بين المنشآت الصغيرة والشركات الكبيرة (٤١٩)	من الضروري أن يكون لدى الشباب خبرة عملية قبل أن ينشئ منشأة صغيرة (٤٠٥)	التوفير التمويل اللازم يمثل العائق الأساسي أمام المنشآت الصغيرة (٤٠٣)
المتوسط العام	٣٤٩	٣٤٥	٣٧٩	٣٧٥	٣٦٥

يبين الجدول السابق ما يلي :

المرتبة الأولى

يتضح أن المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر قد جاءت فيها عبارتي (من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة رسمية واحدة) و (من المفيد أن تكون هناك هيئة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر). بمتوسط حسابي متساوي بلغ (٤,٠١)، بينما جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت عبارة (من الضروري أن تكون هناك جهة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة بالمملكة) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٩)، في حين جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت عبارتي (ضرورة التوسع في حاضنات المشروعات لتبني الأفكار الجديدة للمنشآت الصغيرة) و (ضرورة إنشاء جهة مهنية متخصصة في تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية والإدارية والمالية والقانونية وتوفير المعلومات الاقتصادية للمنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي متساوي بلغ (٤,٣٢)، بينما جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت عبارة (توجد فرص أمام المنشآت الصغيرة للتوسع في أعمالها وتنوع أنشطتها) بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٣)، أما المرتبة الأولى من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت فقد جاءت فيها عبارة (ضرورة إنشاء جهة مهنية متخصصة في تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية والإدارية والمالية والقانونية وتوفير المعلومات الاقتصادية للمنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٠).

المرتبة الثانية

يتضح أن المرتبة الثانية من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت قد جاءت فيها عبارة (من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة رسمية واحدة بالمملكة) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٤)، في حين جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت عبارة (ضرورة التوسع في صناديق تمويل المنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٠)، أما المرتبة الثانية من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت فقد جاءت فيها عبارة (قوة المنافسة في الأسواق أما أصحاب المنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٨).

المرتبة الثالثة

يتضح أن المرتبة الثالثة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر قد جاءت فيها عبارة (من الأفضل للشباب قبل أن ينشئ مشروعاً صغيراً، أن يكون لديه خبرة عملية) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩١)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت عبارة (التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية الحكومية للمنشآت الصغيرة بالمملكة مناسبة لتحفيز إنشاء منشأة صغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٢)، في حين جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت عبارتي (من المفيد أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة من خلال جهة رسمية واحدة بالمملكة) و (ضرورة وجود إطار مؤسسي أو جهاز مستقل يختص بكافة مهام شؤون المنشآت الصغيرة بالمملكة) بمتوسط حسابي متساوي بلغ (٤,١٩)، بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت عبارة (أهمية وجود لجان فنية في صناديق تمويل المنشآت الصغيرة تقدم خدمات استشارية مهنية) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٨)، أما المرتبة الثالثة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت فقد جاءت فيها عبارة (هناك حاجة لوجود تشريعات وقوانين تفصيلية لتنظيم وتحفيز المنشآت الصغيرة بالمملكة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٦).

المرتبة الرابعة

يتضح أن المرتبة الرابعة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر قد جاءت فيها عبارتي (المناطق العمرانية والمدن الجديدة هي أفضل الأماكن لبدء المنشآت الصغيرة) و (هناك حاجة لوجود تشريعات وقوانين تفصيلية لتنظيم وتحفيز المنشآت الصغيرة بالمملكة) بمتوسط حسابي متساوي بلغ (٣,٨١)، بينما جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت عبارة (من أهمية إنشاء جهة متخصصة في تحقيق التكامل بين المنشآت الصغيرة والشركات الكبيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٣)، بينما جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت عبارة (أهمية إنشاء صندوق أو مؤسسة مالية متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٧)، أما المرتبة الرابعة

من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت فقد جاءت فيها عبارة (من الأهمية وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٤).

المرتبة الخامسة

يتضح أن المرتبة الخامسة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت قد جاءت فيها عبارة (من الأهمية وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٠)، في حين جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت عبارة (أهمية إنشاء جهة متخصصة في تحقيق التكامل بين المنشآت الصغيرة والشركات الكبيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٩)، بينما جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت عبارة (من الضروري أن يكون لدى الشباب خبرة عملية قبل أن ينشئ منشأة صغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٥)، أما المرتبة الخامسة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت فقد جاءت فيها عبارة (توفير التمويل اللازم يمثل العائق الأساسي أمام المنشآت الصغيرة) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٣).

ونلاحظ من النتائج أعلاه ما يلي:

١. أن عبارة (من الضروري أن يتم توحيد التعاملات الرسمية الإجرائية للمنشآت الصغيرة مع جهة رسمية واحدة) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة بينما جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

٢. أن عبارة (ضرورة إنشاء جهة مهنية متخصصة في تقديم الاستشارات الفنية والتسويقية والإدارية والمالية والقانونية وتوفير المعلومات الاقتصادية للمنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت وكذلك جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

٣. أن عبارة (من الضروري أن تكون هناك جهة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة بالملكة) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

٤. أن عبارة (ضرورة التوسع في حاضنات المشروعات لتبني الأفكار الجديدة للمنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت بينما جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

٥. أن عبارة (توجد فرص أمام المنشآت الصغيرة للتوسع في أعمالها وتنوع أنشطتها) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

٦. أن عبارة (من المفيد أن تكون هناك هيئة مستقلة تختص بكافة شؤون المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

٧. أن عبارة (ضرورة التوسع في صناديق تمويل المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

٨. أن عبارة (قوة المنافسة في الأسواق أما أصحاب المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

٩. أن عبارة (من الأفضل للشباب قبل أن ينشئ مشروعاً صغيراً، أن يكون لديه خبرة عملية) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

١٠. أن عبارة (التسهيلات التي توفرها الأجهزة الرسمية الحكومية للمنشآت الصغيرة بالملكة مناسبة لتحفيز إنشاء منشأة صغيرة) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.

١١. أن عبارة (أهمية وجود لجان فنية في صناديق تمويل المنشآت الصغيرة تقدم خدمات استشارية مهنية) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
١٢. أن عبارة (هناك حاجة لوجود تشريعات وقوانين تفصيلية لتنظيم وتحفيز المنشآت الصغيرة بالمملكة) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت وجاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
١٣. أن عبارة (المناطق العمرانية والمدن الجديدة هي أفضل الأماكن لبدء المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
١٤. أن عبارة (أهمية إنشاء جهة متخصصة في تحقيق التكامل بين المنشآت الصغيرة والشركات الكبيرة) جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت وجاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
١٥. أن عبارة (أهمية إنشاء صندوق أو مؤسسة مالية متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
١٦. أن عبارة (من الأهمية وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت وجاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
١٧. أن عبارة (ضرورة وجود إطار مؤسسي أو جهاز مستقل يختص بكافة مهام شؤون المنشآت الصغيرة بالمملكة) جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
١٨. أن عبارة (من الضروري أن يكون لدى الشباب خبرة عملية قبل أن ينشئ منشأة صغيرة) جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
١٩. أن عبارة (توفير التمويل اللازم يمثل العائق الأساسي أمام المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت بينما لم تظهر في المرتبات الخمس الأولى للفئات الأخرى.
- أما من حيث ترتيب الموافقة على عبارات محور واقع وخصائص المنشآت الصغيرة بالمملكة بين الشرائح التي وزعت عليها الاستبيانات فقد كانت في المرتبة الأولى شريحة الجهات الداعمة والراعية للمنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٩) ثم تلتها في المرتبة الثانية شريحة الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٥) ثم تلتها في المرتبة الثالثة شريحة الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٥) بينما جاءت في المرتبة الرابعة شريحة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٩) أما المرتبة الخامسة والأخيرة فقد جاءت فيها شريحة فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٥).

ثانياً: المقارنة من حيث الصعوبات في تسويق وبيع منتجات المنشآت الصغيرة بين أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وفئات المجتمع المستفيدة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والمهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر

المرتبة	أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر	فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت	الجهات الداعمة والرعاية للمنشآت	الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت	الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت
الأولى	كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة (٢٠١٠) الصغيرة	كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة (٢٠١٥) الصغيرة	ضعف ميزانية التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة (٢٠١٢) الصغيرة	ضعف ميزانية التسويق في المنشآت الصغيرة (٢٠٣٧) الصغيرة	كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة (٢٠٤١) الصغيرة
الثانية	ضعف ميزانية التسويق (٢٠٧٨) المنشآت المستوردة المنافسة لمنتجات المنشأة (٢٠٧٨)	ضعف ميزانية التسويق في المنشآت الصغيرة (٢٠١٢) الصغيرة	عدم كفاءة أساليب الترويج التي تستخدمها المنشآت الصغيرة (٢٠٣٠)	ضعف إمكانات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة (٢٠٣٠) المنشآت المستوردة المنافسة لمنتجات المنشأة (٢٠٣٠)	المنتجات المستوردة المنافسة لمنتجات المنشأة (٢٠٣٤) المنشأة
الثالثة	ارتفاع أسعار منتجات المنشأة بسبب ارتفاع تكلفتها (٢٠٧٧) المنشأة	المنتجات المستوردة المنافسة لمنتجات المنشأة (٢٠٠٩) المنشأة	ضعف إمكانات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة (٢٠٠٣) المنشآت	سياسات الشركات الكبيرة وقراراتها للتصديق على المنشآت الصغيرة (٢٠٣٣) الصغيرة	ضعف ميزانية التسويق في المنشآت الصغيرة (٢٠٢٤) الصغيرة
الرابعة	ارتفاع أسعار منتجات المنشأة بسبب ارتفاع تكلفتها (٢٠١٩) المنشأة	ضعف إمكانات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة (٢٠١٩) المنشأة	ضعف إمكانات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة (٢٠١٩) المنشأة	كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة (٢٠٣١) الصغيرة	ارتفاع أسعار منتجات المنشآت الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفتها (٢٠٣٢) الصغيرة
الخامسة	ضعف إمكانات التوزيع والبيع (٢٠١٩) المنشأة	كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة (٢٠٣١) المنشأة	ضعف إمكانات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة (٢٠٣١) المنشأة	ارتفاع أسعار منتجات المنشآت الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفتها (٢٠٣٠) المنشأة	ضعف إمكانات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة (٢٠١٥) المنشآت
المتوسط العام	٢٠٧٠	٢٠٩٥	٢٠١٩	٢٠١٦	٢٠١٥

يبين الجدول السابق ما يلي :

المرتبة الأولى

يتضح أن المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت قد جاءت فيها صعوبة (كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة) بينما جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت (ضعف ميزانية التسويق في المنشآت الصغيرة).

المرتبة الثانية

يتضح أن المرتبة الثانية من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والجهات الداعمة والراعية للمنشآت والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت قد جاءت فيها صعوبة (المنتجات المستوردة المنافسة لمنتجات المنشأة) وكذلك جاءت في المرتبة الثانية مشترك صعوبة (ضعف ميزانية التسويق) من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفئات المجتمع المستفيدة من المنشآت. وجاءت في المرتبة الثانية مشرك أيضاً صعوبتي (ضعف إمكانيات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة) و (عدم كفاءة أساليب الترويج التي تستخدمها المنشآت الصغيرة) من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت.

المرتبة الثالثة

يتضح أن المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت قد جاءت فيها صعوبة (سياسات الشركات الكبيرة وقراراتها للتضييق على المنشآت الصغيرة) بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت (ضعف ميزانية التسويق في المنشآت الصغيرة).

المرتبة الرابعة

يتضح أن المرتبة الرابعة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت قد جاءت فيها عبارتي (ارتفاع أسعار منتجات المنشأة بسبب ارتفاع تكلفتها) بينما جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت صعوبة (ضعف إمكانيات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة) وجاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت صعوبة (كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة).

المرتبة الخامسة

يتضح أن المرتبة الخامسة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت قد جاءت فيها صعوبة (ارتفاع أسعار منتجات المنشآت الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفتها) بينما جاءت فيها من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت صعوبة (ضعف إمكانيات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة) بينما جاءت فيها من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت صعوبة (كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة).

ونلاحظ من النتائج أعلاه ما يلي:

١. أن عبارة (كثرة المنافسين من المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة وفئات المجتمع المستفيدة من المنشآت والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت بينما جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بينما جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت.
٢. أن عبارة (ضعف ميزانية التسويق) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بينما جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بينما جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت.
٣. أن عبارة (المنتجات المستوردة المنافسة لمنتجات المنشأة) جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت والجهات الداعمة والراعية للمنشآت بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت.

٤. أن عبارة (ضعف إمكانيات التوزيع والبيع لدى المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت بينما جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت كما جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت.

٥. أن عبارة (ارتفاع أسعار منتجات المنشأة بسبب ارتفاع تكلفتها) جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت بينما جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت.

٦. أن عبارة (سياسات الشركات الكبيرة وقراراتها للتضييق على المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر أصحاب الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت.

٧. أن عبارة (عدم كفاءة أساليب الترويج التي تستخدمها المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الجهات الداعمة والراعية للمنشآت.

أما من حيث ترتيب الموافقة على عبارات محور الصعوبات في تسويق وبيع منتجات المنشآت الصغيرة بين الشرائح التي وزعت عليها الاستبيانات فقد كانت في المرتبة الأولى شريحة الجهات الداعمة والراعية للمنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٩) ثم تلتها في المرتبة الثانية شريحة الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦) ثم تلتها في المرتبة الثالثة شريحة فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٥) بينما جاءت في المرتبة الرابعة شريحة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٠) أما المرتبة الخامسة والأخيرة فقد جاءت فيها شريحة الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٢,١٥).



ثالثاً: المقارنة من حيث الأسباب الأساسية لفشل أو تعثر المنشآت الصغيرة بين أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، و فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والمتمننية الصغر

المرتبة	أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر	فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت	الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمشآت
الأولى	عدم كفاية رأس المال (٣٧٥)	عدم كفاية رأس المال (٣٧٣١)	عدم كفاءة إدارة المنشأة (٣٩٤)
الثانية	عدم وجود خطة عمل دقيقة متكاملة (٣٣١)	قوة المنافسة في الأسواق (٣٧٣)	عدم وجود خطة عمل دقيقة متكاملة (٣٨٨)
الثالثة	قوة المنافسة في الأسواق (٣٣١)	عدم وجود خطة عمل دقيقة متكاملة (٣٦٢)	عدم دقة دراسة الجدوى (٣٨٦)
الرابعة	عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات للجهات الداعمة والرعاية للمنشآت الصغيرة (٣٣٢)	عدم دقة دراسة الجدوى (٣٥٩)	عدم توفر الخبرة العملية في المجال لدى صاحب المشروع. (٣٨٦)
الخامسة	ضعف الدعم الحكومي الرسمي (٣٣٠)	عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات للجهات الداعمة والرعاية للمنشآت الصغيرة (٣٥٥)	عدم توفر الخبرة العملية في المجال لدى صاحب المشروع. (٣٨٦)
المتوسط العام	٣١٤	٣٤٦	٣٧٠

يبين الجدول السابق أن محور الأسباب الأساسية لفشل أو تعثر المنشآت الصغيرة تضمن في استبيانات ثلاثة شرائح وهي أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفئات المجتمع المستفيدة من المنشآت والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وكان توزع الأسباب كما يلي:

المرتبة الأولى

يتضح أن المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وفئات المجتمع المستفيدة من المنشآت جاء فيها (عدم كفاية رأس المال) بينما جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (عدم كفاءة إدارة المنشأة).

المرتبة الثانية

يتضح أن المرتبة الثانية من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت قد جاء فيها (عدم وجود خطة عمل دقيقة متكاملة) بينما جاء في المرتبة الثانية من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت (قوة المنافسة في الأسواق).

المرتبة الثالثة

يتضح أن المرتبة الثالثة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر قد جاء فيها (قوة المنافسة في الأسواق) بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت (عدم وجود خطة عمل دقيقة متكاملة) أما من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فقد جاء فيها (عدم دقة دراسة الجدوى) و (عدم توفر الخبرة العملية في المجال لدى صاحب المشروع) وعدم كفاية رأس المال.

المرتبة الرابعة

يتضح أن المرتبة الرابعة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر جاء فيها (عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات للجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة) بينما جاء فيها من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت (عدم دقة دراسة الجدوى).

المرتبة الخامسة

يتضح أن المرتبة الخامسة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر جاء فيها (ضعف الدعم الحكومي الرسمي) بينما جاءت فيها من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت (عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات للجهات الداعمة والراعية للمنشآت الصغيرة).

ونلاحظ من النتائج أعلاه ما يلي:

١. أن عبارة (عدم كفاية رأس المال) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة وفئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٢. أن عبارة (عدم كفاءة إدارة المنشأة) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٣. أن عبارة (عدم وجود خطة عمل دقيقة متكاملة) جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت.

٤. أن عبارة (قوة المنافسة في الأسواق) جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بينما جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٥. أن عبارة (عدم دقة دراسة الجدوى) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بينما جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت.

٦. أن عبارة (عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات للجهات الداعمة والرعاية للمنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بينما جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت.

٧. أن عبارة (عدم توفر الخبرة العملية في المجال لدى صاحب المشروع) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٨. أن عبارة (ضعف الدعم الحكومي الرسمي) جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

أما من حيث ترتيب الموافقة على عبارات محور الأسباب الأساسية لفشل أو تعثر المنشآت الصغيرة بين الشرائح التي وزعت عليها الاستبيانات فقد كانت في المرتبة الأولى شريحة الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٠) ثم تلتها في المرتبة الثانية شريحة فئات المجتمع المستفيدة من المنشآت بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٦) أما المرتبة الثالثة والأخيرة فقد جاءت فيها شريحة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٤)

رابعاً: المقارنة من حيث أهم الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة بين الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر

المرتبة	الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر	و الخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر
الأولى	صعوبات إدارية داخل المنشآت الصغيرة (٢,٧١)	صعوبات إدارية داخل المنشآت الصغيرة (٢,٥٩)
الثانية	صعوبات مالية لبدء واستمرار المنشآت الصغيرة (٢,٦٨)	صعوبات مالية لبدء واستمرار المنشآت الصغيرة (٢,٤٦)
الثالثة	صعوبات إجرائية رسمية خاصة بإنشاء وبقاء المنشآت الصغيرة (٢,٦٥) صعوبات فنية وتقنية في أداء أنشطة المنشآت الصغيرة (٢,٦٥)	صعوبات إجرائية رسمية خاصة بإنشاء وبقاء المنشآت الصغيرة (٢,٤٤)
الرابعة		صعوبات تسويقية وبيعية لمنتجات المنشآت الصغيرة (٢,٣٨)
الخامسة	صعوبات تسويقية وبيعية لمنتجات المنشآت الصغيرة (٢,٥٩)	صعوبات معلوماتية قبل الإنشاء وبعد تشغيل المنشآت الصغيرة (٢,٣٧)
المتوسط العام	٣,١٤	٣,٤٦

يبين الجدول أعلاه أن محور أهم الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة تضمن في استبيانات شريحتين وهي الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والخبراء والمتخصصين المهنيين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وكان توزع الصعوبات كما يلي:

المرتبة الأولى

يتضح أن المرتبة الأولى من وجهة نظر الشريحتين قد جاءت فيها (صعوبات إدارية داخل المنشآت الصغيرة).

المرتبة الثانية

يتضح أن المرتبة الثانية من وجهة نظر الشريحتين قد جاءت فيها (صعوبات مالية لبدء واستمرار المنشآت الصغيرة).

المرتبة الثالثة

يتضح أن المرتبة الثالثة من وجهة نظر الشريحتين قد جاءت فيها (صعوبات إجرائية رسمية خاصة بإنشاء وبقاء المنشآت الصغيرة) بينما جاء في المرتبة الثالثة مشترك (صعوبات فنية وتقنية في أداء أنشطة المنشآت الصغيرة) من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر .

المرتبة الرابعة

يتضح أن المرتبة الرابعة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر جاء فيها (صعوبات تسويقية وبيعية لمنتجات المنشآت الصغيرة) .

المرتبة الخامسة

يتضح أن المرتبة الخامسة من وجهة أصحاب الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر جاء فيها (صعوبات تسويقية وبيعية لمنتجات المنشآت الصغيرة) بينما جاءت فيها من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (صعوبات مالية لبدء واستمرار المنشآت الصغيرة) .

ونلاحظ من النتائج أعلاه ما يلي:

١. أن (صعوبات إدارية داخل المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الأولى من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٢. أن (صعوبات مالية لبدء واستمرار المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الثانية من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٣. أن (صعوبات إجرائية رسمية خاصة بإنشاء وبقاء المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٤. أن (صعوبات فنية وتقنية في أداء أنشطة المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الثالثة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٥. أن (صعوبات تسويقية وبيعية لمنتجات المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الرابعة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بينما جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

٦. أن (صعوبات معلوماتية قبل الإنشاء وبعد تشغيل المنشآت الصغيرة) جاءت في المرتبة الخامسة من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.

أما من حيث ترتيب الموافقة على عبارات محور أهم الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة بين الشريحتين التي وزعت عليها الاستبيانات فقد كانت في المرتبة الأولى شريحة الخبراء والمتخصصين المهتمين بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٦) بينما جاءت في المرتبة الثانية شريحة الأجهزة والمؤسسات المختصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٤) .



الجزء الرابع

التوصيات والمبادرات

توصلت الدراسة إلى عدة توصيات تم استنتاجها من نتائج الدراسة ومن ورش العمل التي عقدت للدراسة وشارك فيها معظم الجهات ذات العلاقة بالمنشآت الصغيرة بالمملكة العربية السعودية. ويمكن تصنيف هذه التوصيات عبر سبعة محاور هي:

أولاً : بيئة المنشآت الصغيرة

(١) وضع استراتيجية وطنية لنشر وتطبيق ثقافة ريادة الأعمال

(٢) تفعيل التنسيق بين الجهات الراعية والجهات الداعمة.

(٣) ضرورة التأمين على المشاريع الصغيرة.

(٤) تخصيص نسب مرنة لخدمة المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة في المناقصات الحكومية.

(٥) الاستفادة من تجربة الهيئة العامة للاستثمار في تسهيل الإجراءات الحكومية للمنشآت الصغيرة.

(٦) أهمية إيجاد تعريف موحد للمنشآت يضمن وجود تصنيف للتفريق بين المنشأة والمشروع.

(٧) إيجاد تصنيف للمنشآت الصغيرة وفقاً للقطاع (الزراعي، الصناعي، التقني).

(٨) تصنيف الجهات المختصة في تنمية المنشآت الصغيرة كل حسب نشاطه (دعم، تدريب، تمويل، إرشاد).

(٩) قيام الجهات الراعية والداعمة بوضع أدلة تشتمل على المشاريع وتحدد المهن النادرة.

(١٠) إعداد قاعدة بيانات تساعد في إيجاد مخزون بشري ومؤسسي تشتمل على :

- رواد الأعمال.

- الجهات الداعمة.

- الجهات الممولة .

- رجال الأعمال والمستثمرين .

- سقوف التمويل .. الخ.

(١١) إعداد برامج تسويقية لمصادر التمويل للمنشآت الصغيرة.

(١٢) تغيير ثقافة العمل الحر لدى الشباب والشابات.

(١٣) تدريس مادة ريادة الأعمال في المدارس والجامعات.

(١٤) تخفيف ضمانات القرض (إنشاء بنك خاص للمشروعات الصغيرة).

(١٥) مراجعة الأنظمة والإجراءات المتعلقة بإنشاء المنشآت النسائية وخاصة المشاريع الريادية لتمكين المرأة من ممارسة العمل الخاص وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل اللازم لإقامة المشاريع.

(١٦) تزويد السيدات بالمعلومات الضرورية للدخول في مجال الأعمال الخاصة.

(١٧) إعداد أدلة تحتوي على كافة المتطلبات والخدمات والتسهيلات التي يمكن تقديمها للسيدات.

(١٨) إنشاء مراكز موحدة (النافذة الواحدة) لتقديم كافة الخدمات لمنشآت السيدات في جميع المناطق والمحافظات.

ثانياً: تمويل المنشآت الصغيرة

- (١) تثقيف أصحاب المشروعات لخدمة تيسير الحصول على القروض.
- (٢) تثقيف ممثلي الجهات الممولة والداعمة مالياً للتيسير على أصحاب المشروعات الصغيرة.
- (٣) تبسيط الإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل.
- (٤) وضوح ونشر الإجراءات الرقابية على منح الدعم المالي.
- (٥) ربط فكرة المشروع بالاقتصاد الوطني لتيسير الحصول على الدعم استناداً لأن المشروع يخدم أحد جوانب الاقتصاد الوطني.
- (٦) التحول من الدعم من البنوك إلى الدعم المالي من الأشخاص.
- (٧) اقتراح جهة واحدة تتلقى طلبات أصحاب المشروعات الصغيرة وتتولى توجيه أصحاب المشروعات للجهة المختصة.
- (٨) إتباع سياسة ترغيبية لحث رجال الأعمال على الدخول في شراكات لدعم المشروعات الصغيرة.
- (٩) تطبيق أسلوب حزم الكفالة (ينطوي على إن كل مجموعة من أصحاب المشروعات الصغيرة تعتبر ضامنة لكل فرد).
- (١٠) إعطاء فترة السماح المناسبة لطبيعة النشاط في ضوء فترة الاسترداد التي تناسب كل نشاط.
- (١١) استحداث صناديق لضمانات التمويل على غرار ضمان الصادرات.
- (١٢) إشراك البنوك التجارية في تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة استرشاداً بتجربة بعض الدول.
- (١٣) التامين على التمويل من جانب البنوك لضمان للحصول على الأموال.
- (١٤) إنشاء أقسام خاصة لدى البنوك التجارية تختص بالمشروعات الصغيرة.
- (١٥) نشر ثقافة تمويل المشروعات الصغيرة بين رجال الأعمال.
- (١٦) فتح المجال للجهة الممولة بملكية المشروع.
- (١٧) اقتراح آلية مرتبطة بالوقت لإنهاء إجراءات تسجيل المشروع ورفضه.
- (١٨) تفعيل أهمية دراسة الجدوى للمنشأة الصغيرة.
- (١٩) اقتراح أن يكون الترخيص باسم الجهة الداعمة، حتى تتمكن من إسناد المشروع إلى ريادي آخر إذا فشل في تفعيل وتنشيط المشروع.
- (٢٠) إصدار نشرات تعريفية بمصادر التمويل وشروط كل مصدر.
- (٢١) تقييم ومراجعة أداء وإنجازات الجهات الداعمة من وجهة نظر المستفيدين.
- (٢٢) تيسير الضمانات اللازمة لدى البنوك والجهات التمويلية الحكومية لمنح التمويل للمشروع الصغيرة من خلال خفض المعايير القانونية ومراعاة الآتي:
 - فعالية المؤسسة المقترضة وجديتها.
 - أهمية التدفقات المالية المستقبلية.
 - المكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع.
 - آليات العرض والطلب في محيط المؤسسة وغيرها.
- (٢٣) تعزيز ثقة المؤسسة التمويلية في خبرات الشخص المبتكر، أو صاحب المشروع، مما يعمل على خفض المؤسسات التمويلية لفرض الوصاية على المشروع الصغير.
- (٢٤) خفض الكلفة الإدارية المرتبطة بالحصول على القروض لدى البنوك التجارية.

- ٢٥) إنشاء صناديق ضمان مخاطر القروض الصغيرة داخل البنوك مما يعمل على تشجيع البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٢٦) نشر ثقافة عنصر الثقة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، مما ينجم عنه إكساب صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المنقعة للمؤسسة التمويلية.

ثالثاً: الدعم والرعاية

- ١) استحداث البرامج لتوعيه الشباب وتنمية ثقافة العمل الحر.
- ٢) تنمية القدرة على إعداد دراسات الجدوى وفهمها.
- ٣) الحاجة إلى تصنيف المشروعات وفق الحجم ووفق التخصص حتى نضمن فاعلية الدعم الموجه إليها.
- ٤) بناء قاعدة تواصل من خلال الغرفة التجارية بين المستثمرين لتحقيق الاستفادة في مجال أهم المعوقات وسبل مواجهتها.
- ٥) تقديم خدمات إدارية لدعم نجاح المشروع الصغير بشكل مجاني ومحفز.
- ٦) تحمل الجهة الراعية لجزء من المخاطر التي يتحملها المستثمر الصغير.
- ٧) نشر ثقافة الإرشاد وتعميم برامج لبناء مرشدين.
- ٨) تصميم برامج لاحتضان المشروعات لحين تحقيق النجاح وتحمل الحاضنات لجزء من مسئولية الفشل.
- ٩) اقتراح أن يكون الإرشاد عمل مهني يدعم المشروعات الصغيرة.
- ١٠) التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال.
- ١١) اقتراح بعض الدورات الإلزامية كشرط للحصول على التراخيص.
- ١٢) ربط التأهيل بالتمويل (كشرط للحصول على دعم مالي).
- ١٣) توثيق التجارب الناجحة كنماذج استرشادية للمستثمرين.
- ١٤) تفعيل دور الجامعات والجهات المتخصصة في نشر ثقافة العمل الحر.
- ١٥) رعاية ودعم صاحب المشروع الصغير منذ بداية الفكرة.

رابعاً : تحسين مناخ الاستثمار

- ١) تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري للمشاريع الصغيرة الجديدة والقائمة على الابتكار.
- ٢) تكثيف الجانب الرقابي في مؤسسات التمويل الحكومية؛ لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وحفز رأس المال الجريء الخارجي.
- ٣) إجراء المزيد من التعاون والمشاركة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي؛ لتحقيق الأهداف الاقتصادية، المتمثلة في:
 - a. نقل الخبرات والتقنيات الحديثة من خلال إقامة التحالفات بين الشركات الأجنبية والشركات السعودية.
 - b. تشجيع الصادرات السعودية من منتجات المشروعات الصغيرة، وزيادة مشاركتها في المعارض الدولية الدائمة، ودخولها الأسواق العالمية.
- ٤) الاهتمام بتطوير مواقع للمنشآت الصغيرة في المدن الصناعية بما يتناسب ومتطلبات الصناعة الحديثة، وتنفيذ الإستراتيجية الصناعية.

- ٥) تشجيع قيام مناطق التقنية الحديثة، وتوفير خدمات إضافية في هذه المناطق لاستقطاب التقنية، ودعم أصحاب الأفكار والمشاريع المبتكرة في الاستثمار.
- ٦) سرعة تفعيل وتشغيل المدن الاقتصادية، والعمل على تحسين الإجراءات والأنظمة المتعلقة بها لتشمل المشاريع المتكاملة مع المشروعات الصغيرة، مما يكسبها ميزة تنافسية قادرة على استقطاب وخلق الشراكات الأجنبية والمحلية؛ للمساهمة في تطوير الاستثمارات ونموها.
- ٧) تسهيل الإجراءات الحكومية المتعلقة بدراسة التراخيص وإصدارها في مجال تقنية المعلومات، وتفعيل المشاريع بما يسهم في رفع معدلات التعاون المشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

خامساً: دعم رأس المال المخاطر

- ١) توفير تمويل مباشر للمشروعات من قبل الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمساهمة الدولة الألمانية في رؤوس أموال مشاريع تكنولوجية خطيرة، وبنك التنمية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للحكومة الفرنسية سنة ١٩٩٦م.
- ٢) إنشاء الدولة لصناديق مشتركة أو عامة لرأس المال المخاطر كشكل من أشكال الدعم المباشر لهذا النشاط، مثل هذه الصناديق وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت عام ١٩٥٧م والصناديق الألمانية المنشأة عام ١٩٩٥م.
- ٣) الاستثمار في مؤسسات رأس المال المخاطر التي تتولى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الصندوق المنشأ في فنلندا عام ١٩٩٤م.

سادساً : الدعم الحكومي

- ١) إنشاء هيئة مستقلة لإقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تكون مهمتها تقديم الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٢) توفير كافة الإحصاءات والبيانات التي تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة وغيرهم على معرفة السوق، وتساعدهم على التخطيط السليم لمشروعاتهم.
- ٣) مراجعة سياسات التوظيف لدى القطاع الخاص ونسب السعودة.
- ٤) مراجعة هيكل الرواتب وتحديد الحد الأدنى للأجور بحيث يفي بالمتطلبات الحياتية الضرورية للشباب السعودي.
- ٥) تفعيل دور الإرشاد الطلابي في التعليم العام والعالي لتوجيه الطلاب للالتحاق بالتخصصات التي تلبى احتياجات سوق العمل.
- ٦) تخصيص نسبة معينة من المشروعات الخاصة بالجهات الحكومية لصغار رجال الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة.
- ٧) تسهيل إجراءات التعامل مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة.
- ٨) التوسع في إقامة مركز تدريبية لتدريب رواد الأعمال.
- ٩) منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشروعات التي تقوم بالتصدير، سواء من الناحية التمويلية، أو التسويقية.
- ١٠) تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاشتراك في المعارض بالخارج.
- ١١) إصدار خطابات ضمان لهذه المشروعات تكون صالحة لدى مراسلي البنوك السعودية في الخارج، ولتقديمها للمشتريين الخارجيين.

سابعاً : دور حاضنات الأعمال:

- ١) حث الجامعات على التوسع في تبني حاضنات الأعمال.
- ٢) الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات المشاريع الريادية التقنية، وكيفية الاستفادة من تجاربهم في التمويل والاستثمار للمشاريع الريادية التقنية.
- ٣) توفير الإستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى من خلال توظيف العناصر البشرية التي تتواءم مع مفهوم احتضان أصحاب الأفكار وتستطيع تلبية احتياجاتهم ومساعدتهم.
- ٤) التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو.
- ٥) التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات من القائمين على إدارة الحاضنة أو الجهة العليا التي تتبعها الحاضنة، ومن ثم ضمان التطوير المستمر وحسن الأداء من خلال الآتي:
 - الإمكانات المتوافرة بالحاضنة.
 - مستوى الخدمات المشتركة، وجودة شبكة الأعمال.
 - معايير دخول المشروعات وخروجها.
 - المتابعة الجيدة للمشروعات.
 - التمويل والدعم المالي.
 - إدارة الحاضنة بشكل محترف.
- ٦) الاستفادة من خبرات أصحاب التجارب الناجحة في إقامة الحاضنات على مستوى العالم، ومعرفة ما هو مناسب للبيئة السعودية وتنفيذه.
- ٧) توفير التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة (صناعات مغذية) والمشروعات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتويعها.
- ٨) تبني حاضنات الأعمال الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٩) استخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات الحرفية المتميزة عالمياً وربط حاضنات الأعمال وبخاصة التكنولوجية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية بما يوفر قدرات تنافسية أكثر لهذه الصناعات.

ثانياً : المبادرات

سعت الدراسة على أن تتضمن مخرجاتها مبادرات عملية يمكن أن يتبناها صندوق تنمية الموارد البشرية أو وزارة العمل أو أحد الجهات المهتمة بالمنشآت الصغيرة، وقد خصص فريق العمل ورشتي عمل أحدهما شارك فيها أكثر من خمسة عشر جهة (١٥) مهتمة بالمنشآت الصغيرة والورشنة الثانية كانت مخصصة لفريق العمل المكون من جمعية ريادة الأعمال وصندوق تنمية الموارد البشرية وقد كانت وقد حدد المشاركون في ورشتي العمل الخامسة والسادسة بعض المبادرات من الدراسة، كانت على النحو التالي :

- (١) بناء قاعدة بيانات عن المنشآت الصغيرة.
 - (٢) إيجاد آلية لوضع رقم وطني لكل منشأة صغيرة.
 - (٣) تأسيس موقع إلكتروني للمنشآت الصغيرة.
 - (٤) إنشاء جمعيات مهنية للمنشآت الصغيرة المتشابهة.
 - (٥) إنشاء بنك متخصص لضمان التمويل للمنشأة الصغيرة.
 - (٦) إنشاء خدمة الشباك الواحد للمنشآت الصغيرة.
 - (٧) إنشاء شركة تسويق المنتجات للمنشآت الصغيرة.
 - (٨) إنشاء وحدة استشارية للمنشآت الصغيرة لتقديم خدمات الاستشارات الادارية والتسويقية والمالية وغيرها.
 - (٩) العمل مع الجهات ذات العلاقة على إصدار قانون لقبول حزم الكفالة المتضامنة كحل للضمانات.
 - (١٠) إنشاء هيئة مستقلة متخصصة للمنشآت الصغيرة.
 - (١١) إنشاء شركة لتأجير العمالة السعودية.
 - (١٢) إنشاء جهة لتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه للمنشآت الصغيرة.
 - (١٣) إنشاء مرصد الكتروني للمنشآت الصغيرة (E- Training).
 - (١٤) إعداد مناهج وبرامج تعليمية لتدريس ونشر ثقافة ريادة الأعمال.
 - (١٥) إنشاء مشروع يبين الفصل بين التمويل والدعم المقدم للمنشآت الصغيرة.
 - (١٦) العمل على مشروع الامتياز التجاري.
 - (١٧) إنشاء آلية للتحالف مع الشركات التموينية المحلية.
- ونتيجة المناقشات المتعمقة فقد سعت اللجنة المنبثقة عن ورشة العمل بتحديد المبادرات ذات الأولوية، وهي :
- (١) تأسيس الموقع / المرصد الإلكتروني التفاعلي عن المنشآت الصغيرة.
 - (٢) إنشاء شركة لتأجير العمالة السعودية.
 - (٣) إنشاء جهة متخصصة لتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه.
 - (٤) إنشاء حقائب توجيهية لنشر ثقافة ريادة الأعمال.
- وسوف يتم استعراض هذه المبادرات وشرحها في قسم خاص منفصل عن هذه الدراسة.



المراجع



المراجع العربية

١. أبو ناعم، عبد الحميد مصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
٢. أبوبكر، مصطفى محمود. (التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.
٣. الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية العربية الخليجية، ١٤٠٩، (تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دول الخليج العربية)، الدمام، إتحاد الغرف التجارية العربية الخليجية، ص ١٢،٣.
٤. الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة، ١٤٢١هـ.. (ازدياد أعداد المنشآت الفردية وأثرها في اختلال سوق العمل)، لقاء سوق العمل، جمعية الاقتصاد السعودية.
٥. باعمر، سمير محمد أحمد، (معوقات تمويل المنشآت الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية). ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها، ٢٤-٢٥ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢٨ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م.
٦. بانجز جونيور، دافيدتش، دليل إنشاء المشروعات الصغيرة: خطة من عام واحد لرجال الأعمال، الرياض، مكتبة جرير ٢٠٠٢م.
٧. بصل، محمد عبد الحميد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومواجهة التحديات التمويلية، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها، ٢٤ - ٢٥ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢٨ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م.
٨. البنك السعودي للتسليف والادخار، التقارير السنوية من عام ١٤٢٣-١٤٢٨هـ
٩. تقرير إحصائي، ١٤٣١هـ، صندوق الأمير سلطان لدعم المشاريع الصغيرة لسيدات الأعمال
١٠. التقرير السنوي، صندوق المؤتوية، ١٤٣٠هـ
١١. جبر، غريب. دراسة تحليلية للجوانب المالية والمحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠٠٦م.
١٢. الجريفاني، غيداء. دور المرأة السعودية في الأعمال الصغيرة والمتوسطة (الواقع ومعوقات التطوير) ندوة واقع ومشكلات المنشآت والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها- البحرين- ديسمبر ٢٠٠٢م.
١٣. جمعة، أشرف فضل. استخدام أسلوب الجدارة في اختيار وتأهيل أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة- المنتدى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- الغرفة التجارية والصناعية بالمنطقة الشرقية ٢٠٠٤م.
١٤. الحسيني، فلاح حسن. إدارة المشروعات الصغيرة للدمدخ استراتيجي للمنافسة والتميز، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
١٥. الحواج، سامي (واقع الصناعات الصغيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، الخليج للاستشارات الصناعية، المنتدى العربي الثاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
١٦. الدغيشم، محمد بن عبدالعزيز. معوقات استمرار المنشآت العائلية الصغيرة والمتوسطة وسبل علاجها- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية.
١٧. رضوان، لؤي. دور الغرف التجارية الصناعية السعودية في دعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة (غرفة الرياض)- ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها- البحرين ديسمبر ٢٠٠٢م.
١٨. الرميح، صالح بن رميح. (اتجاهات الشباب الجامعي السعودي نحو العمل في القطاع الخاص). دراسة ميدانية. مركز بحوث كلية الآداب، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود. ٢٠٠١م
١٩. السجل العلمي (ندوة واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها) ٢٤-٢٥ شوال ١٤٢٣ الموافق ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م- الرياض.

٢٠. سلمان، محمد حبيب عبد الكريم، ١٤١٩هـ (ازدياد أعداد المنشآت الفردية وأثارها في اختلال سوق العمل) الرياض، وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
٢١. السهلاوي، خالد عبد العزيز، ٢٠٠١م، (معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية)، الإدارة العامة، ٤١:٢، يوليو ٢٠٠١، ص ٣٠٣-٣٣٥.
٢٢. السهلاوي، خالد عبدالعزيز محمد. عبدالله، عبدالقادر محمد أحمد. (خصائص ودوافع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة). دراسة تطبيقية على المنشآت الخاصة في قطاعي التعليم والصحة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس ٢٠٠٢م.
٢٣. السهلاوي، خالد عبدالعزيز. دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة- ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها - البحرين ٢٠٠٢م
٢٤. السهلاوي، خالد عبدالعزيز. علاقة الحرف والصناعات التقليدية بالقطاع السياحي، الجلسة الرابعة: الواقع والدور التنموي.
٢٥. السهلاوي، خالد عبدالعزيز. مبادرات لدعم وتميئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، التعاون الصناعي في الخليج العربي- العدد ٩٤، ٢٤ يناير ٢٠٠٤م.
٢٦. شبلاق، عماد وليد، (المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرارية)، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعم وتميئتها، ٢٤ - ٢٥ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢٨ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م.
٢٧. شلبي، نبيل محمد. السمات الشخصية للمستثمر الصغير بالمملكة العربية السعودية- دراسة تطبيقية على المنطقة الشرقية- الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- الغرفة التجارية والصناعية للمنطقة الشرقية ٢٠٠٤م.
٢٨. الشمراني، عبدالله. ملف المنشآت الصغيرة. المجلة الاقتصادية السعودية. العدد ٣٩. ٢٠١١م.
٢٩. الشميمري، أحمد عبد الرحمن، وخالد الدخيل الله، بعض العوامل المؤثرة في توظيف الجامعيين في القطاع الخاص السعودي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٢م.
٣٠. الشميمري، أحمد عبد الرحمن، (أثر المدير على دور التسويق في المنشآت الصغيرة)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول ٢٠٠٣، جامعة عين شمس، كلية التجارة.
٣١. الشميمري، أحمد عبدالرحمن - المبيريك، وفاء بنت ناصر - ريادة الأعمال ٢٠١٠م - السعودية.
٣٢. الشميمري، أحمد عبدالرحمن - دور جامعة الملك سعود في دعم المشروعات الصغيرة مجلس الغرف السعودية (ندوة المنشآت الصغيرة).
٣٣. الشميمري، أحمد عبدالرحمن ، العوامل المؤثرة في التوجه التسويقي في المنشآت الصغيرة- مجلة الإدارة العامة- الرياض- المجلد السادس والأربعون- العدد الأول- فبراير ٢٠٠٦م.
٣٤. الشميمري، أحمد عبدالرحمن ، دراسات العوامل المؤثرة على توظيف السعوديين باستخدام نموذج عظمة السمعة (نموذج ايشيكاوا) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية- العدد ١٢٢ - يوليو ٢٠٠٦م.
٣٥. الشميمري، أحمد عبدالرحمن وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال: الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠١٠م
٣٦. الشميمري، أحمد عبد الرحمن، التسويق في المنشآت الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعم وتميئتها، ٢٤ - ٢٥ شوال ١٤٢٣هـ.
٣٧. الشيمي، محمد نبيل. دليل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنفاز للأسواق العالمية، بحث غير منشور ، وزارة التجارة والصناعة السعودية، ٢٠٠٥م.
٣٨. صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي للعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ

٣٩. عبد الفتاح، إيمان صالح. المشروعات الصغيرة وتأثيرها على التنمية البشرية في الدول العربية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦م.
٤٠. عبد القادر، محمد عبد القادر، (واقع الصناعات الصغيرة على ضوء المتغيرات العاملة)، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها، الرياض ص٧-٨.
٤١. عبد القادر، محمد عبد القادر. المدلولات العملية لخصائص أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية بالدمام- ٢٠٠٤م
٤٢. العجمي، محمد بن عبد الرحمن. ندوة الدور التنموي المستهدف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دور المنشآت الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة، مجلس التجارة الصناعية السعودية - مارس ٢٠٠٨م.
٤٣. العرفج، عبد المحسن. السهلاوي، خالد عبدالعزيز. إعادة ابتكار معايير تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة- الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- الغرفة التجارية الصناعية- الرياض- ٢٠٠٤م.
٤٤. العشماوي، محمد عبد الفتاح. دور الصناعات الصغيرة في دعم التنمية الاقتصادية (منظور إدارة المعوقات، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠٠٦م.
٤٥. العشماوي، محمد عبد الفتاح. واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة (تجارب دولية)، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٤٦. العشماوي، محمد عبد الفتاح. واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة (تجارب دولية).
٤٧. عنبه، هالة لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.
٤٨. العوامي، نيرمين طالب. المبادرون ونماذج مشروعات المستقبل- الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- الغرفة التجارية والصناعية للمنطقة الشرقية ٢٠٠٤م.
٤٩. عوض، عبدا لرحمن. دور الشبكات العربية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، ندوة محددات وإشكاليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة ٢٠٠٥م.
٥٠. العويشق عبد العزيز حمد. دور السوق الخليجية المشتركة في تشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة مجلس الغرف السعودية (ندوة المنشآت الصغيرة).
٥١. عبيد، أيمن عادل. دور المشروعات الصغيرة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، مؤتمر الاتجاهات الحديثة في بحوث إدارة الأعمال، القاهرة، دار الضيافة بجامعة عين شمس، يوليو ٢٠٠٩م.
٥٢. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (كيف تبدأ مشروعك الصغير بنجاح) سلسلة أدلة رجل الأعمال، ٢٠٠٣م.
٥٣. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، دراسة الجدوى الاقتصادية مفتاح لنجاح مشروعك الجديد، سلسلة أدلة رجال الأعمال الجديد (١) ٢٠٠٣م.
٥٤. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مركز تنمية المنشآت الصغيرة ١٤٢٥/٥/٢٢ هـ (استراتيجية لتنمية وتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية) بروفيسور ربي مورالي.
٥٥. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، (المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود)، أكتوبر ٢٠٠٣م.
٥٦. الغرفة التجارية الصناعية بجدة، المفاهيم المعاصرة لإدارة المنشآت الصغيرة، (غير مؤرخ).
٥٧. غرفة تجارة وصناعة وزراعة الفجيرة، المشروعات الصغيرة المفهوم والخصائص، دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٨م.
٥٨. الغنام، إبراهيم. مستشار تطوير المشروعات، كن رجل أعمال وإبداء بالمشروع، البوابة الكبرى

<http://giantgate-com/showthread.php?>

٥٩. غنام، بشرى بريد ، المبيريك، وفاء ناصر. مقترح تطوير منح إداري لدعم قرارات تمويل منظمات الأعمال الصغيرة- مجلة التعاون الصناعي ي الخليج العربي- العدد ٥٣ يناير ٢٠٠٠م - الرياض.
٦٠. فرج ، نيفين. دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية.
٦١. الفرجات، عيسى. منتدى المدونة المالية والاقتصادية <http://ecoanalysisblog.maktoobblog.com>
٦٢. القحطاني، سعيد عوض ،لله الاستثمار في الحرف والصناعات التقليدية كمنتجات سياحية لله، الهيئة العليا للسياحة ٢٠٠٢م.
٦٣. القحطاني، هيثم. واقع المنافسة لرواد الصناعات الصغيرة في ظل الاقتصاد الجديد- الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة وتطبيق واقعي لمفهوم العمل الحر- الغرفة التجارية بالدمام، يناير ٢٠٠٤م.
٦٤. القرناس، إبراهيم بن صالح، ٢٠٠٢م لله الهيئة السعودية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لله، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها، ٢٤-٢٥ شوال ١٤٢٣هـ.
٦٥. القصي، ماجد. أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة - الغرفة التجارية والصناعية بجدة - السعودية. مارس ٢٠٠٢م.
٦٦. مبارك، عبدالقادر محمد عبدالقادر. العمل الحر: ثقافة مجتمع أم متطلبات مرحلة ،الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة- الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية بالدمام. السعودية ٢٠٠٤م.
٦٧. مبارك، محمد عبد القادر. واقع الصناعات الصغيرة على ضوء التغيرات العالمية، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها، الرياض، الغرفة التجارية الصناعية، ص ٧ - ٨.
٦٨. المبيريك، وفاء ناصر - المفهوم التسويقي الحديث في المنشآت الصغيرة- ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتميئتها- البحرين- ديسمبر ٢٠٠٢م.
٦٩. المبيريك، وفاء ناصر - فشل المشروعات الصغيرة- سلسلة ريادة الأعمال (٦) الرياض.
٧٠. المبيريك، وفاء ناصر والشمري، تركي، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، جامعة الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر، ٢٠٠٦م
٧١. المبيريك، وفاء ناصر، ١٤٢٢هـ، دوافع ومعوقات الاستثمارات النسائية: دراسة استطلاعية لمنطقة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة، مركز البحوث، جامعة القصيم.
٧٢. المبيريك، وفاء ناصر، كيف تديرين مشروعك الاستثماري، الرياض: دار نشر الخريجي، ٢٠٠٥م
٧٣. مجلة أبيض وأسود، (الإصلاح الإداري). الجزء الثاني، العدد ١٣٢، يونيو ٢٠٠٥م.
٧٤. مجلة صانعو الحدث، العدد ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م
٧٥. مجلة عالم الاقتصاد، الاقتصاد السعودي، العدد ٢١٥، ٢٠٠٩م.
٧٦. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة- المفاهيم والمشكلات والحلول- ١٩٩٢م.
٧٧. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ١٩٩٤م، واقع اقتصاديات الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ودور الغرف التجارية الصناعية في تميئتها، ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلطنة عمان، ٢٥-٢٦/١/١٩٩٤.
٧٨. مجلس الغرف السعودية، واقع المشروعات الصغيرة في المملكة، ندوة المنشآت الصغيرة، وزارة التخطيط والاقتصاد ، غير مبين سنة النشر.
٧٩. محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، ٢٠٠٣م.
٨٠. محمد، حسام الدين فتحي. المشروعات الصغيرة، بحث غير منشور جامعة المنوفية ٢٠٠٨م.

٨١. مرتجي، سيد ناجي. ورشة عمل تقييم المشروعات الصغيرة. والمتوسطة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ١٨-٢٢ يناير ٢٠٠٤م.
٨٢. مرشد، وليد. تريليونان وما زالت الزيادة مستمرة : تقييم الفجوة الائتمانية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العالم النامي. المجلة الاقتصادية السعودية. العدد ٣٩. ٢٠١١م.
٨٣. منتدى الخبراء، قسم دراسات الجدوى www.elkhobana.com/vb
٨٤. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المنتدى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، القاهرة، ١٥ - ١٧ فبراير ١٩٩٨م.
٨٥. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ١٩٩٨م
٨٦. منظمة العمل العربية، ورقة عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيض أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، المملكة العربية السعودية، الرياض ٢٠٠٩م.
٨٧. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي الحادي والعشرون. ١٤٢٠هـ.
٨٨. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التقرير السنوي ١٤٢١هـ
٨٩. ناصر، حسين ناصر. وآخرون / (المشروعات الصغيرة) مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم إدارة المناهج، ٢٠٠٧م.
٩٠. الناصر، نزيه. كيفية تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة السعودية: منظور متعدد الأطراف. المنتدى السعودي للمنشآت الصغيرة. ٢٠١٢م.
٩١. النقيعي، عبد الله. إحلال العمالة المواطنة في القطاع الخاص، للهدور ورؤية مجلس القوى العاملة لله، معهد الإدارة العامة- الرياض ١٤١٦هـ.
٩٢. النويصر، خالد بن رشيد. (الأسباب المؤدية لمشكلة بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين وحلولها). برنامج الدكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى. ١٤١٩هـ - ١٤٢٠هـ.
٩٣. هلال، حسين مصطفى. ماهية المشروعات الصغيرة، ندوة محددات وإشكاليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة ٢٠٠٥م.
٩٤. هيكل، محمد. مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة، مجموعة النيل العربية ٢٠٠٢م.
٩٥. الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، دراسة واقع وآفاق المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١م.
٩٦. الوادي، محمود حسين. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزرقاء الأهلية، المشروعات الصغيرة، ماهيتها والتحديات الذاتية بها، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٢٥ العدد ١ يونيو ٢٠٠٥م.
٩٧. وزارة التخطيط والاقتصاد، البحث الاقتصادي السنوي، مصلحة الاحصاءات العامة. ٢٠٠٩.
٩٨. وزارة المالية السعودية، التقرير السنوي للعام المالي، ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ.
٩٩. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٤١٩هـ (دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية) ورقة أعدت لندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

المراجع الأجنبية:

1. Andrew McCartney, "International Experience in Developing and supporting SMEs". Saudi SMEs Forum 2012.
2. Bangs, JR.D.H., The start – up Guide, 1998, Upstant Publishing.
3. Barrow, C. 1998, 2nd.ed., "The Essence of small business", London: Prentice-Hall.
4. Binks, M. and Lumsdaine, E. Entrepreneurship, G.B: McGraw-Hill Primi, 2003.
5. Carson, D. 1985, "Evelotion of marketing in small firms", European Journal of Mar
6. Colletti, D. L., "Small business banking", a guide to marketing and profit, Bank Administration Institute, Illinois, 1987.
7. Crackoff, R. and Fouss. J. 1993 (Defining the small business market) Marketing Reseach, Vol. 5, No. 3, P. 28 – 31.
8. Deakins, D. 2001, Entrepreneurship and Small Firms, 2nd ed., UK: McGraw – Hill Companies.
9. Dodge, H.R. and Robbins, J.E. 1992, "An empirical Investigation of the organizational life cycle model for small business development and survival", Journal of Small Business Management, Jan., p. 27-37.
10. Dollinger, M.J., Entrepreneurship: strategies and Resources, Irwin, Illinois, 1995.
Failure.htm
11. Flamholtz, H. 1995, "Managing Organizational Transitions: Implications for Corporate and Human resource management", European Management Journal, Vol. 13, no. 1, p. 39-50.
Forum. 2012.
12. Green, J. Starting your own Business, 4th ed. G.B: howtobooks 2005.
13. Greiner, L. 1972, "Eolution and Revolution as organizations Grow", Harvard Business Review, Jul.-Aug., p.37-46.
14. Guvence, G. Alpander et al., (Managerial Issues and problems-solving in formative years), Journal of small business management, (Vol. 28, No.2, April 1990), P. 9 – 19.
15. Hanks,S.H., Watson, C.I., Jasen, E. and Chandlei, G.N., 1993, "Tighting the life cycle construct: Taxonic study of growth stage configurations in high-technology organizations", Entrepreneurship theory and practice, Winter, p.29.
16. Henry Whichman, " accounting and marketing – Key small business problem " American Journal of small business, (vol. VII, No.4, April – June, 1983) P. 19 – 26.
17. Herbert hand, etal., " Small business concepts ad their service relationship to performance A Field studay of retail service stallions " Journal of small business management, (April 1987), P. 55 – 63.
18. <http://india.smetoolkit.org>
19. <http://marketing.about.com/od/smallbusiness>
20. <http://www.business Knowhow.Com/startup/business->
21. Ibrahim,B. and Ellis, W.H. , 4th ed., "Entrepreneurship and small business management", Iowa: Kendal/Hunt publishing Co., 2002.
22. Journal of Accountancy, "What makes small Business succeed?, (vol. 196, Jan. 1990) .
23. Mangiamele, G.M., Start your own Business work book, A streetwise Publications: Canada, 2002.

24. Michael, S. and Steiner, and Solem, O. “ Factors for success in small manufacturing firms “ Journal of small business management, Jan. 1988, P. 51 – 56.
25. Nanda Gopal Role of Entrepreneurship and Small- Medium
26. Orser and Foster, M., Home Enterprise, National Home-based products, 1992.
27. Pardesi, U. (1992), Marketing in Indigenous and Asian small firms in the west midlands, Ph. D. thesis, the university of Aston in Birmingham.
28. Peterson, R. et al, (Perceived causes of small business failures, American Journal of small business (Vol. VIII, No.1, July – Sep. 1983), P. 15 – 19.
29. Richard, Cub and Gene Millbourn, “ Delegating for small business success “, (Vol. VII, No. 2, October – Dec. 1982), P. 33 – 41.
30. Taher Aldabbagh, SMEs an Effective Economy Booster. 2012, Saudi SMEs
31. The 21st Century, 4th ed. Irwin, Illinois.
32. Tootlian, D. H. and Gaedeke, R. M. (Small business management) Scotti Foreman and Company, Illinois, 1985.
33. West, Alan, “ A Business plan.U.K : Nat west Business handbook, 1992.
34. www.elbai.com
35. ww.hutex.com/problems.htm



